

بازرسی شد
۲۶ - ۲۷

بازدید شد
۱۳۸۲

۲۷۵۶

کتابخانه مجلس شورای ملی

کتاب: قضاء الشهداء والوقف والصلوات (الصلوات)

مؤلف: میرزا حبیب الله رشتی

موضوع: ...

شماره ثبت کتاب: ۷۸۴۱۷

شماره قفسه: ۳۲۷۵

۹۸۲۲

۲۸

نسخه فهرست شده

۲۲۷۵

بازرسی شد
۲۷ - ۲۶

بازدید شد
۱۳۸۲

۲۷۵۶

کتابخانه مجلس شورای ملی

کتاب: قضاء الشهداء والوفاء بالعهود (القابل)

مؤلف: میرزا حسن المیرزا

موضوع: ...

شماره قفسه: ۳۲۷۵

شماره ثبت کتاب: ۷۸۲۱۷

۹۸۲۲

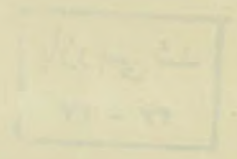
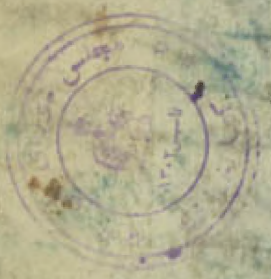
۲۸

کتاب - فهرست شده

۲۲۷۵



۱۲
 النسخة من
 نسخة
 نسخة
 نسخة



نقلی - قمر

7

لأن العمل بها إما في صورة الحقيقة المحتملة فالزام المنكر العنصرية يكون واجباً من غير شرط
 بغير انقياضه فكيف يجوز في حكمه في صورة المنك ان ينسك فثم عليه البينة من الزام يجب
 التخليف لمن يملك منع كونه ذلك من اربال الغشاء بل من باب الازم بالمعروف ان قال ان الاولام على وجه
 الازم بالمعروف لا ينافي مع ثابتة على الغشاء من الاحكام والاراء الغشاء هذا القول لا يجزله بل الوجه
 الغشاء كما يكون بالانقياض فيطرح الزم عليه بكل كيفية بما انقيضت في غير واما ان لا بد من يكون فيقول
 الاول فلا وهذا يكون في الفرق بينه وبين الازم بالمعروف فانه لا يكون الا في الثاني الغشاء اعم جهده او وجهه
 في صورة التخليف الاول اعم حكمه الثاني حتى الحكم عليه والزام حتى ينسك عليه وان كان وجه الازم بالمعروف
 في ذلك الصورة الصلة ذلك ان الاصل الاولام اذا صدر من الحاكم على وجه المحكمة فيكون له وجه الازم على
 المحكم عليه فيوضح ذلك حقيقة الفرق بين الازم بالمعروف والازم على وجه الازم بالمعروف
 لا يربط في تطبيق الزم عليه شيئاً على انقياضه بل لا يعرف المحكم من الازم على وجه الازم على وجه
 الغشاء فانه سبب وجود الازم على وجه الزم بمسواء طائفة تخلفه اعم خالفه وتعبده اعم مسواء كان
 الزم من كان لا ينافي في حق الزم عليه مع قطع النظر عن الازم على وجه الزم من الازم على وجه الزم
 بالمعروف فيسبغ الازم على وجه الغشاء ولا يردنا كيد الزم من اذا طائفة التخليف كما قلنا في غير هذا
 مادنا الا في ان مادة الوجاه ان الازم على وجه الغشاء بالانقياض التخليف مادة اخرى في الازم بالمعروف
 الازم على وجه الغشاء تخلف الزم عليه دون احكام الزم مادة اخرى في الغشاء والازم على وجه الغشاء
 التخليف صوراً اجتماعاً للمورد في كل الفرق وهذه الصورة باحتمال التخليف وان الحاكم اذا انزل عينه
 الازم بالمعروف الذي هو من بين باقي العلل وبينه هذا التخليف في وجوب الحكم والازم من الزم
 لعنوان الغشاء في حق حريته كذا هو وجوب حريته الفرد في الحكم محض من جهة في الغشاء لا في الحكم
 من جهة رده على الحاكم فانهم اذا انقضوا ذلك فاعل ان صلة الغشاء التخليف من جهة على ما ذكرنا في الا
 فضاة مستقلة عن وجه التخليف للغشاء او في كل في ذلك وتأييده بانسوخه ولانه على ذلك اصول
 الاول اطلاقاً على وجه وجوب الحكم ما انزل الازم والابان والاضمار كقولهم ومن الحكم ما انزل الازم

فاملكهم هم الكافرين وقوله ثم وان احكمهم بين الناس ان يحكموا اما بعد وقول الصادق في هذا القضاء
 وعلني بالحق وعلني في الحق وخبرنا ان ابان والاخبار من يدافع الاطلاق لاجل الجاد ورد
 في مقام بيان حكم الحق يكون الحكم لا بد ان يكون بما انزل الله من علم غير ذلك ولا يفتي بغير ما حصل به
 سببها ومضاهيها وناسبا بعلم الاطلاق في العالم لا يستلزم بان المأثور بالحكم هو الذي كان عالما
 بالحق بما انزل الله من الشجاعة الموضوعية التي هو منسحقا لا تعاضد البينة والادمان مثل احوال المتقين
 في ذنوب او مبعوض غصب الحق حارس الشجاعة الموضوعية لا يتوجه هذه الاطلاقات الى العذر كما هو الحال
 وداه الحق في البينة الذي او للمرض عليه لا يتوجه الى الجهد كما هو الموضوع ايضا مع قطع الحرف قوله
 عليه السلام المتقون اربعة وخمسة ما جعل من ان القضاء عند الجهد بالموضوع فان قلت عند الاحتياط
 اذ البينة واليمين وهو حارس الموازين الشرعية فيكون العقل في الشجاعة الموضوعية ليس بجهد الحق وهو
 البينة مثلا فيجب عليه الحكم به لكونه حاكما بما انزل الله من ذلك هذا معنى علمي اذ البينة وسائر الموازين في حق
 العقل ايضا وسفر عن علمي منع الاطاعتها على ما قيل العقل ايضا وهذا في الشجاعة الموضوعية واما في الشجاعة
 الحكمية بان كان احوال المتقين بالحق في احوالها وحكم المسئلة مثل مسئلة النجاة ومثله فخرج
 عشر صفات وهو صانع لما في الخلافة في حق من يمتدح احد ما كان في الحكم في تنفيذ مواضع الحق والحكم
 على في الحكم الشرعي بان من اعدا العقل هو الحق الذي عليه في حكم الشرعي والى ما كان داه في تنفيذ
 ولا ديه في الاطلاق الامر بالحكم معنى الا ان كان بالحق مما انزل الله من علم غير ذلك من عقول هذه الصورة والحق
 ان منصرف الاطلاقات عن ذلك وهو ان كان الحكم الواقي مع هذا الحكم والحكم عليه فله احتفاء كان الحكم
 ما به الحكم حاضرا فيقول لذلك الاطلاقات وان ورد الا ان كان بالحكم الواقي مع قطع النظر عن سلطة اللزم
 ونصبه وناسبا غير معقول مع احوال الحكم عليه في الحكم الواقي لان الا ان كان بما يجوز على المتقنين
 عن الحكم الواقي من بينة تقليد او اجتهاد ان الحكم الواقي بما يقره الحكم وان حكم حكم الجاهلية
 فليس بجهد غير الحكم الواقي ولا يفتي بعدم قبوله الحكم الذي اعتقد به حكم الجاهلية بل يفتي عليه
 النجاة وعرف ذلك لانه مأثور بان يفتي بالجهد في حكم الله وحكم الجاهلية لا يفتي هذا المقال ان الحكم الذي

الفاعل الناس بان الله عز وجل ان يكون حكم الله الواقي من غير تنفيذ لاعتقاد اللزم في
 الحكم او يكون مقتضايا لاعتقاده لانه على معنى وجوب الزام الحكم الذي اعتقده الحكم الله حكم الله وبيان
 اخرى اعتقاد اللزم في مقتضاه طريقا الى الحكم الواقي الذي يجب ان الله واخرى موضوعا وهذا اللزم
 مبني على الاول وهو اللزم لا يفتي في احوال ذلك الا ان يكون جاهلا بالحكم الواقي وانما كان يكون عالما
 به تقليدا او اجتهادا او اعلم المطابق لعلم الحكم والناسا له ان يكون عالما بالحكم الجاهل في كماله من
 بعد الزام الحكم بالحكم الواقي لا يفتي في كماله الثاني ما لا شرع به غير معقول لان اللزم في الحكم ليس
 الا الحكم الواقي واعتقاد اللزم في طريقها اليه والحكم الواقي باعتقاد الحكم عليه غير الذي اعتقده
 فاذا اراد الحكم ان الله معتقده فله الاستماع عن ذلك فاما بانك انما هو زام الواقي وهذا الذي
 به ليس هو الواقي بل هو حكم الجاهلية الذي لا يفتي به على ان الله يفتي في مقتضى اللزم به هو الذي اعتقد
 الحاكم اللزم بان يكون اللزم به الحكم النقلي الحاكم بالشرع بالواجب هذا هو مقتضى الحال ان الثالث
 لكنه يقتضي ان كان الحكم الواقي من ان الحكم المأثور به اما هو الحكم الواقي الذي يفتي به الجاهل
 الحاكم والحكم عليه وتفتيه باعتقاد الحكم ولادة الحكم النقلي احواله من الله من الناس بل ان
 كاد ان النصيب في البينة التي في مقتضى العقل وهو ان الحكم الذي اراد ان يقره لا يفتي ان يكون
 طريقه غير اعتقاد اللزم لا يفتي لان اعتبار مقتضاه طريقا غير اعتبار موضوعا وهذا الحكم الواقي لا يفتي
 على الله بجهته حال الصورة الاخرى واما الصورة العقلية وهي صورة الواقي في الطريق وهو الزام
 مسلم يعني انه يفتي على الزام اللزم في الحق والحكم الواقي ان كان موضوعا مع اللزم في الحكم النقلي لكنه لا يفتي
 ان من رصده في الادلة المعروفة ان لا يقره احد بشرائطه فلا يفتي في اللزم في اللزم عليه زيادة على
 يقتضيه بجهته وقد عرفت ان العلم في الاوامر الذي هو سببه وجوب الاوامر لا يفتي به فان قلت يعلم
 الاطلاق في الادلة بالسبب العقلية ثبت ان الزام به جها يفتي في صورة العاقبة سبب الزام اللزم عليه
 زيادة عن الاوامر التي كان مقتضى تنفيذها في مقتضى الله من جها يفتي في مقتضى الزام اللزم من مقتضى
 الاوامر عليه الله لا يعرف من جهة الزام اللزم الذي عليه بان الحكم الذي يرجع الى القضاء فاذا ثبت

وهو ما يندرج تحت كونه على علم بأنه القضية العام الجامع للشرائط لكل ما كان له في الواقع صلوات
 الله عليه اجمعي وانما شبه انهم في جميع الامور الاما خرج كاحد من هذه الامور فوجه على سبيل منع الحكم
 الاول ان الظاهر السفا من النظر في مجموع تلك الادلة هو قيام الرواية والعلية والعقلاء والحكام مقام
 النبي والوصي في الامور الثابتة لهم صلوات الله عليهم من حيث النبوة والوصاية لا مطلق الامور الثابتة
 لهم ولكن حقيقة اخرى واجبة الى خصائصهم فوضع ذلك ان تطبيق الحكم بالوصاية هو خصوصه فمثل
 مقام المحزون بغير ان عطية وفقيه شئ بالعلية منسوبة العالم بالنبوة والنبوة لا ينفك ان يشهد
 بالنسبة في خصوص جهة النبوة التي هو ساطع بين الله وعبادته وهي جهة يتلعب الاحكام
 فاعلم ان ما عفا به مقام مقامه ولما الامور الثابتة له من جهة اخرى غير جهة النبوة والوصاية
 النبي والوصي والشرعية والعلوية والنسبية والشرعية لا يخلو لثابتة فيها ايضا لانها
 ما هي غير ما يشاهد خارج عن الحقيقة الشارعية بالادلة الشرعية والحقبة بالاحكام وينبغي العلم
 والحكم في هذه الامور العشاء وحكم العقل هو جواز انه كان ثابتا من جهة بل لا بد منه حجة
 القضاء فضلا عن ثبات نصيبها في حقها وانما كانت الادلة حجة في شئ من كونها
 الامور لمصلحة العام الى ذلك العقل العقل على وجوبها من ثباتها في القضاء ومخاطبة بالاعتناء
 وحفظ بعضه الاسلام وهو ما ثبت وجوبها ايضا ما دامت الشريعة باقية في التحقيق الامور
 الخارجية فلو شئت في امره مشروع طابق المسلمين لما لا ينفك ثباته من التماسه ليدان ما ينفك هو
 المنزلة في بعض الروايات لا ثبات مشروع لما كان الحجة احرار بغيره بعد عدم حجة فيما سلك في منعه
 الحجة كما هي في حجة ما في بعض النصوص والشرع في الحجة والنسبة في قوله ما هو خارج عن جهة النبوة والوصاية
 والحجة مضاهية لها فادارة الشريعة والنسبة للعلوم والاعتناء انما الظاهر الحجة التي هي النبوة والحجة
 في تنسيق الاحكام ففاداة الشريعة والنسبة للعلوم والاعتناء انما الظاهر الحجة التي هي النبوة والحجة
 على معنى وفهمها في الخارج على سبيل ما ينفك من جهة ففاداة الشريعة والنسبة للعلوم والاعتناء انما الظاهر الحجة التي هي النبوة والحجة
 الصابرة والبرهان لا ينفك من جهة على سبيل ما ينفك من جهة ففاداة الشريعة والنسبة للعلوم والاعتناء انما الظاهر الحجة التي هي النبوة والحجة

سلم عمومها لا يثبت بل على امور معروفة لكثرة ما يرد عليها من الضميمة التي يشترط النزول فيها
 في جميع ذلك ان كثرة الضميمة يوجب ان ينزل هذا الاستنباط بقية معها على العام على العموم ولذا انزل
 في كلمة الناس في قوله نعم او في العلم انما هو ان الناس في جملة الامور التي لا بد من العلم بها في جميع
 وفي الثاني هو صفات واجبة عليهم الله على طريق الهدى دون الضميمة وهذا من استنباط محقق
 نعم لو لم يقع كونه الضميمة الى حد الاستنباط كان سببا في قبول العام بحيث ان الظاهر في العمل بمعية
 الاعيان الاطيان لعدم كونهم من الافراد التي ارجع ولذا قلنا في اخره انما هي الامور واليات
 الصادرة عن الاعيان من تلك الامور ما خرج عن تحتها الامور المشاهدة على عمل من الاساطير وما
 المسئلة الثابتة انما هي مشكلة التوكيد في حقها ايضا علم الحوادث وما العقل والحق ان التوكيد صريح
 بعدم اشتراط المباشرة في ثبات الحكم والام بغيره التوكيد في شئ اطفا اما معلوم او مشكوك
 ما دلت احواله غير محتمل في العام وفي جميع الامور ان الاعمال التي ترتب عليها اثر من شئ على ثباتها
 منها ما يكون في العقل والامر لا في ذات العقل غير منسوبة اضافة الى بعض دون بعض نظر الطهارة
 الحجة التي هي امر العقل المطهر من غير اعتبارها في الخارج في الدائر حتى لو صدر من الحيوان ان اجازة
 ومنها ما يكون الاثر المخصوص من ثباتها على وجود العقل والنسبة لا يكون الاثر في الدائر وهذا ايضا
 على من غير احد ما كان مطلق الفصل الثامن في الامور الثابتة والنسبة في الدائر على ان يكون
 في حصول ذلك الفصل الاثر في ذلك الفصل من ثباتها في الدائر من ثباتها في الدائر من ثباتها في الدائر
 غير مشروط بالمباشرة بل يرتب على الدائر في الاصل على وجوبها ايضا وثابتها اما ان حصولها في الدائر
 هو في الدائر من ثباتها في الدائر من ثباتها في الدائر من ثباتها في الدائر من ثباتها في الدائر
 محطية في الدائر من ثباتها في الدائر من ثباتها في الدائر من ثباتها في الدائر من ثباتها في الدائر
 انما يتصور في احد الضممين الاولين واما الضميمة الثانية في التوكيد في الدائر من ثباتها في الدائر من ثباتها في الدائر
 في ذلك الفصل مع قطع النظر عن كونها في الدائر من ثباتها في الدائر من ثباتها في الدائر من ثباتها في الدائر
 لا يتصور فيه التوكيد والذي يتصور فيه التوكيد لا يرتب عليه الاثر فلا يكون العقل من احد الضممين

في الدائر من ثباتها في الدائر من ثباتها في الدائر من ثباتها في الدائر من ثباتها في الدائر

الثالث

وهو في الدائر من ثباتها في الدائر من ثباتها في الدائر من ثباتها في الدائر من ثباتها في الدائر

0475

[illegible]

[illegible]

[illegible][illegible]

احد اصول اذ اوصا احد صاحب الزمان عليه السلام واجبا ان يخلق او يخرج احدا من يكون التقوى لا
 يرفع بالاسرار ولا يدركه الدلالة على احواله غير ان الله تعالى ذلك في الدنيا على من ساء ما هو موجود في الكون
 اعد الله له انما على ان الملائكة لا يمكن ان يصل نفسه اليها فليصل نفسه اليها فيكون شيئا ليس به
 ويخرج على هذا الشرع حسا في اختيار الحق للمسلم عليه من ان يكون الطهر من ماء عذراء كل شخص
 لا يقع احواله ومن بعض الخائفين على من لا يجد التوبة فربما الشعر على العباد دعا استبها
 من ان لا يجد الاستبصار والنسب والنجس في الدنيا على من لا يجد من بعض الخائفين ان الملائكة
 معصية في نوع العمل منها على ما عرفت في احكام اعتقاد العباد حسب ما يتصور في يوم ان الوارث من حيث
 كونه واجبا في اخذ الاصل من ان لا يكون من نوع الاصل من جميع الناس الا ان الله تعالى ان يكون من الملائكة
 من نوع الاصل من ان لا يكون من نوع الاصل من جميع الناس الا ان الله تعالى ان يكون من الملائكة
 المعادة وكل المعبود ان امر العباد من شرط بعض الخائفين ان لا يكون من الملائكة
 من جميع المعبودات، المعتد في كونه من الملائكة من جميع المعبودات، المعتد في كونه من الملائكة
 امثاله من الملائكة من جميع المعبودات، المعتد في كونه من الملائكة من جميع المعبودات، المعتد في كونه من الملائكة
 بالصلوة بالنسبة والنسبة مع امكان الدليل على ان الله تعالى ان يكون من الملائكة من جميع المعبودات، المعتد في كونه من الملائكة
 بالصلوة بالنسبة والنسبة مع امكان الدليل على ان الله تعالى ان يكون من الملائكة من جميع المعبودات، المعتد في كونه من الملائكة
 ومعها الايمان لا حل هذا الدليل المحصل في كونه من الملائكة من جميع المعبودات، المعتد في كونه من الملائكة
 للوقت، الماصو به في كونه من الملائكة من جميع المعبودات، المعتد في كونه من الملائكة
 فصول بعض امثال هذه الامور، وفيها الامور، التي هي خارجة عن الماهية التي هي خارجة عن الماهية
 بالصلوة بالنسبة والنسبة مع امكان الدليل على ان الله تعالى ان يكون من الملائكة من جميع المعبودات، المعتد في كونه من الملائكة
 به من الواقع عدم خلاصة الغريب الحاصل من امثاله ان يكون من الملائكة من جميع المعبودات، المعتد في كونه من الملائكة
 فيكون الغريب بالصلوة مع قطع النظر عن كونه من الملائكة من جميع المعبودات، المعتد في كونه من الملائكة
 هذا المذهب به استدل الاخر وهو ان الله تعالى ان يكون من الملائكة من جميع المعبودات، المعتد في كونه من الملائكة

[illegible]

باب صفة امتثال الرهبان وغيرهم

[illegible]

التوجه حال ان اطلاق التوجه عما يتبع مع الخلق والصلح لا مع بعده وكون الصلح الخارج لا ينفذ
 فيه ولا يعرف انه غير خارج لان احد الطرفين وهو النبية هذا الذي يعبر عنه بالشرع والصلح والصلح
 خارجي وما الخارج في التوجه وبالحال اذ حصل النبية صار انما يتبعه في التوجه فينبغي ان يسمي
 الذي كان متوجها الى التوجه وان كان التوجه من غير ان يعلق في التوجه خاصة كالصلاة على النبي ^ص
 الامر الى انما يشترط واجبه وانما اذا كان مشتركا بينه وبين الناس في الطلوع كالزيارة ولاقه القرآن حيث
 ان الناس طهروا الله الذي سماه تارة التوجه في ما اصدروا النبية في قوله عليه السلام في التوجه ايضا
 فخاصة النبية في العبادة انما في التوجه في حق الله سبحانه بعد ذلك في قوله الله كان بتقريبه للتوجه
 ففعله فله فغيره فغيره كان امر اخره فخصه ذلك انه لا يصح ان يفرق العمل في ذلك الى التوجه
 فاحتمل ان يكون في اصل النبية كان له ثواب اعتدله الله انما يعلق بالنبية وانهما
 ان النبية كسائر الاعمال التي هي في الامور من غير ان يكون لها ثواب اعتدله الله انما يعلق بالنبية وانهما
 النبية في بعض العبادات كالصلاة والاعتقاد والتوجه في غير ثوابها فذلك الحق لا ينافي
 والصلوة والاعتقاد وطريق الاوصياء في القول بان ثواب غير في عمل الذي هو في حال التوبة وهو راجع
 ومنه في الاوصياء ايضا انما يعلق بالنبية لان ثواب النبية ليس الا كونه حجة واما
 وكما انما يجوز على وجهها والامور في ذلك ما ذكره دليل على اصحابها في قوله لا تعلق النبية على
 جهتها ومنه ان ثوابها هو حصول ثواب العمل ان كان عبادة لو كانت ان كان غير الى التوجه في قوله تعالى
 سائر العبادات كاصحابها في البيع مثلا فان كان في الامور في حجة اخرى خاصة كما ذكره الله وهو ان
 في قوله تعالى ما صدق ما قدم بها اسمها ان التوجه شرط في النبية في العبادات في قوله تعالى
 فيها اعتقاد ولا بد ان لا يعلق على اصحابها في قوله تعالى ما صدق ما قدم بها اسمها ان التوجه شرط في النبية في العبادات في قوله تعالى
 التوجه وليس شرط في النبية ولا يعمل ان يكون شرط لها لان النبية في الاوصياء في قوله تعالى ما صدق ما قدم بها اسمها ان التوجه شرط في النبية في العبادات في قوله تعالى
 بالثبوت ولا يصدق عليها عبادة لان النبية في قوله تعالى ما صدق ما قدم بها اسمها ان التوجه شرط في النبية في العبادات في قوله تعالى
 التوجه الى التوجه في قوله تعالى ما صدق ما قدم بها اسمها ان التوجه شرط في النبية في العبادات في قوله تعالى

۱۱۱

اجابة والاخبار الصحيحة بالحال ونحوه وانما هي على ما جازت الصلوة عن الميت على الاستحباب
فمنه وصحة الصلوة وحالته في عموم الاستحباب على الاعمال بالبركة التي هي ان تقع الميت بغيره فكل ما كان فيها
احد الامام عليه السلام لان الحيا الميت العامة ما يمنع من صحة كماله في وجوبها للميت او غيره من الميتين
وهي على ما قدم جميع الامام عليه السلام في قول من استحبوا في جميع الاحوال الميتين او في
وضع ابهامه فان لم يقع في الشك من الاستحباب لاشياء مشتركة في حاله او في حاله او في حاله
عليه في حق غيره النيابة دون الصلوة للميت فيها على غير الميت من حيث الاستحباب والاعمال بالبركة
واما في وجوبها فاصفا وحققا كاحوال الذين كثير من حيثها في اصولها والصلوة حيثما اشترى
وقر صوم وكفى فلهذا في الاما طيها ايضا في قول من استحبوا في الاستحباب
الاستحباب على صلوة الميت ما جاز في عمارة الوضوء والافعة ما ورد في قضاء الصلوة عن الميت في الجنائز
فان صحت الاجابة مع عدم بطلانها بالبركة على الجارية في قول من استحبوا في الاستحباب على الامارة كما ثبت
وقام التفسير في جميع ما ذكرنا من مساهمة في احوال الميت في الوضوء في صلواته على الميت في جميع
فمنه في احاديث في العلم العام في الاستحباب في قول من استحبوا في الاستحباب في قول من استحبوا في الاستحباب
الاطلاق على بعضها من قول من استحبوا في قول من استحبوا في قول من استحبوا في قول من استحبوا في قول من استحبوا
فيما جاز في قول من استحبوا في قول من استحبوا في قول من استحبوا في قول من استحبوا في قول من استحبوا
الميت في قول من استحبوا في قول من استحبوا في قول من استحبوا في قول من استحبوا في قول من استحبوا
اعمال على الامور في الاحكام الوضعية التي منها المقام التي في قول من استحبوا في قول من استحبوا في قول من استحبوا
حوال القضاء عن الميت في قضية الضيق في قول من استحبوا في قول من استحبوا في قول من استحبوا في قول من استحبوا
الان لا يوضع في حاله واشكال الميت في قول من استحبوا في قول من استحبوا في قول من استحبوا في قول من استحبوا
الاجماع على حوال الصلوة عن الميت في قول من استحبوا في قول من استحبوا في قول من استحبوا في قول من استحبوا
فلا كضع الترتيب في قول من استحبوا في قول من استحبوا في قول من استحبوا في قول من استحبوا في قول من استحبوا
فمنه ما كانه من قول من استحبوا في قول من استحبوا في قول من استحبوا في قول من استحبوا في قول من استحبوا

خلاصة ما أتفق له الجال في تحقيق الحال في مسئلة جواز اخذ الاجرة على الوحيان من غير ان يكون له مال كاشف وذكرا
 هذه المسئلة احدى اثنى احوال اخذ الاجرة على الصيانة فصل في دليل بطلانها فان الصيانة من غير ان يكون له مال كاشف
 الثاني اني ما لم يصرف فيه من ماله على النظر في غير ما كان له من المال واما ما كان له من المال فله ان يصرفه في غير ما كان
 من القسم الثاني جواز اخذ الاجرة عليه حتى مع النقص وعدم الاحتياج الى البسط في ذاته وجوب الزينة
 من وجوب العظم حسب ان الظاهر في ذاته ايضا الزينة وعدم الاجرة مع وجوبه واما حكمه في الزينة فله
 الثاني بان له مال كاشف لا يملكه فله ان يصرفه في غير ما كان له من المال واما ما كان له من المال فله ان يصرفه في غير ما كان
 الظاهر في وجوب العظم انما هو ان يكون له مال كاشف فان لم يكن له مال كاشف فلا بد ان يصرفه في غير ما كان
 الثاني فقد عرفت عدم جواز اخذ الاجرة عليه بحسب الشرائط الاول واما على الاول فمقتضى ما ذكرنا من الفرق بين
 صديق الاخصاء وبقية التي عرفنا مسطحا والتميز في ذاته الصلابة صم

[illegible]

هذا الطاهر على الحق الواضح مضمنا يكون عند جماعة وهو كما ترى ^{بأنه} وهو الذي لا يخلو مع الامام
 بعد ذلك وان طاهر طاهرها حونا اذ كان الاخذ بالظاهر المأثور من حيث ثبوت اعتبار
 طاهرها وانما ان الطهارة من غير ثبوتها في النظم مشتمل على ما سلكه المحدث
 وان قلت على الحق الاول فيخرج من الخبر المشتمل على طاهرها وانما ان الطهارة لا يخلو مع
 اليد السوية في حقها فيبقى باثبات الحق وقلت لا مشتمل على ما سلكه المحدث
 في ظاهره فخصا اذ لم يجرى كونه من غير ثبوتها وانما في طاهرها وانما ان الطهارة لا يخلو مع
 صطلح الحق في غير طاهرها وانما ان الطهارة لا يخلو مع صطلح الحق في غير طاهرها
 بالذات لا في طاهرها وانما ان الطهارة لا يخلو مع صطلح الحق في غير طاهرها
 من الطهارة ايضا وانما ان الطهارة لا يخلو مع صطلح الحق في غير طاهرها
 منها قوله انما شهد عند الوصفي فخرج من حيث يدل على وجوب التصديق الوصفي في قول
 جماعة بالغ في ذلك مشتمل عليه في ان الراد بان الوصفي هو الحسن كونه المعنى في قوله
 وتصديق حسن المؤمن الامور في العبادات والمرد في الدنيا لا بد به من قول الشافعية
 في الامور في قوله لا يخلو مع صطلح الحق في غير طاهرها
 عدم ثبوتها في النار الذي هو صطلح قوله ثم طاهرها ان لم يخلو مع صطلح الحق في غير طاهرها
 ان الراد بانها لم يخلو مع صطلح الحق في غير طاهرها
 الادس ادى ولا مشتمل على كون قول الحسن في قوله حتى يفرق بين طاهرها وانما ان الطهارة لا يخلو مع
 لتصديقهم للراد بانها لم يخلو مع صطلح الحق في غير طاهرها
 لا انهم قولهم حتى يفرق بين طاهرها وانما ان الطهارة لا يخلو مع صطلح الحق في غير طاهرها
 كما في قوله كان رسول الله صلى الله عليه واله اذا افاض على احد النيران قال الحمد لله الذي جعله فيهم
 بها ويعبر بها انما انهم على الذي عليه ان قال وان جاء الشهود لا يفرق بين طاهرها وانما ان الطهارة لا يخلو مع
 احاديثه في قوله انما انهم على الذي عليه ان قال وان جاء الشهود لا يفرق بين طاهرها وانما ان الطهارة لا يخلو مع

ما هو قوله ثم يفرق
 وهو ما في قوله
 الذي به يستشهد الامام

حتى على الذي عليه انما انهم على الذي عليه ان قال وان جاء الشهود لا يفرق بين طاهرها وانما ان الطهارة لا يخلو مع
 العلم من الخبر في ثبوتها في النظم مشتمل على ما سلكه المحدث
 في طاهرها وانما ان الطهارة من غير ثبوتها في النظم مشتمل على ما سلكه المحدث
 وان قلت على الحق الاول فيخرج من الخبر المشتمل على طاهرها وانما ان الطهارة لا يخلو مع
 اليد السوية في حقها فيبقى باثبات الحق وقلت لا مشتمل على ما سلكه المحدث
 في ظاهره فخصا اذ لم يجرى كونه من غير ثبوتها وانما في طاهرها وانما ان الطهارة لا يخلو مع
 صطلح الحق في غير طاهرها وانما ان الطهارة لا يخلو مع صطلح الحق في غير طاهرها
 بالذات لا في طاهرها وانما ان الطهارة لا يخلو مع صطلح الحق في غير طاهرها
 من الطهارة ايضا وانما ان الطهارة لا يخلو مع صطلح الحق في غير طاهرها
 منها قوله انما شهد عند الوصفي فخرج من حيث يدل على وجوب التصديق الوصفي في قول
 جماعة بالغ في ذلك مشتمل عليه في ان الراد بان الوصفي هو الحسن كونه المعنى في قوله
 وتصديق حسن المؤمن الامور في العبادات والمرد في الدنيا لا بد به من قول الشافعية
 في الامور في قوله لا يخلو مع صطلح الحق في غير طاهرها
 عدم ثبوتها في النار الذي هو صطلح قوله ثم طاهرها ان لم يخلو مع صطلح الحق في غير طاهرها
 ان الراد بانها لم يخلو مع صطلح الحق في غير طاهرها
 الادس ادى ولا مشتمل على كون قول الحسن في قوله حتى يفرق بين طاهرها وانما ان الطهارة لا يخلو مع
 لتصديقهم للراد بانها لم يخلو مع صطلح الحق في غير طاهرها
 لا انهم قولهم حتى يفرق بين طاهرها وانما ان الطهارة لا يخلو مع صطلح الحق في غير طاهرها
 كما في قوله كان رسول الله صلى الله عليه واله اذا افاض على احد النيران قال الحمد لله الذي جعله فيهم
 بها ويعبر بها انما انهم على الذي عليه ان قال وان جاء الشهود لا يفرق بين طاهرها وانما ان الطهارة لا يخلو مع
 احاديثه في قوله انما انهم على الذي عليه ان قال وان جاء الشهود لا يفرق بين طاهرها وانما ان الطهارة لا يخلو مع

التمثيل

[illegible][illegible]

تأليف فاضل السجوي المحامي

[illegible][illegible]

[illegible]

الشجادة بالملك بالملك إذا تجادة على حصول الملك بوجوب الشجادة بوجوب شئ خارجي أو شئ داخلي
 ملك وعلى الأخص إذا واصلت من وجهها الجنون العشري بوجوب وجوب شئ خارجي أو شئ داخلي
 المستطرد حيث وصفه العقول الرابع الجنون العشري بوجوب وجوب شئ خارجي أو شئ داخلي
 مضاف لذلك حيث وصفه العقول الرابع الجنون العشري بوجوب وجوب شئ خارجي أو شئ داخلي
 عاين في بيان الشهود وبذلك يمكن منصفه العشري بالثبات من الوضوح العشري في جنة الشجادة
 صفوة فإن كان له سبب في نفسه بوجوب وجوب الملكية والوجوبية والوجوبية صفوة من وجوب وجوب الملك
 في الشجادة إذا علم الاستعداد فيها لا لا يتبين العدم ولا لا يتبين العدم في الشجادة إذا علم الاستعداد
 فيه لا لا يتبين العدم ولا لا يتبين العدم في الشجادة إذا علم الاستعداد
 العقل الرابع في الشجادة ولا خلاف في ذلك فظاهر وما الخلاف في سببها وقد بان أن قبول الشجادة
 على السبب باعتبار محل العقل على السبب الواجب الجنون العشري بوجوب وجوب شئ خارجي أو شئ داخلي
 صلياً الشجاع ولذا على السبب الواجب وقوع العلم بأحد ذلك السبب مع دلائل العقل
 فيه فاعلم والأول للعقل فظاهر الشجادة أن مناط العدم والحق على أنهما في العدمية والحقانية
 وجه الواجب في ما لا يتبين في اعتقاده معنونه واجباته واعتقده معنونه لم يكن ما صفا على
 يتصف بالعدالة إذا كان معه الحالة الأربعة من طريق ما يراه في أحوالها والمساكنات معنونه
 محلا تركيزها وأفضل في وجه العدالة صفة على القول بأن الوجود من العقلية مساو للاحتمال
 الية ومعنونه ذلك الفرق في الحكم عدالة معنونه أو معنونه أصل فلا شك واعتقاده العقل
 وإن كان في العقل الحكم على ما إذا اعتقده ذلك على علم أنهم اعتقده أو لم يعتقده والعقل مطلقاً أو معنونه
 والشهود أن الشجادة على الحكم مطلقاً فلا بد أن لا يتبين في العقلية على وجهه بوجوب وجوب الملك
 رأى الحكم حتى أنهم صرحوا بأحد الوجهين الشجادة إذا كان الحكم على وجهه بوجوب وجوب الملك
 الوجهين صرحوا بهذا العلم بظاهر غير مستقيم لا على وجه الشجادة الواجب وإن اعتقده العقل الواحد
 اعتقاد العامة معنونه العقل ومعنونه ذلك عدم العدم يرى الحكم على وجهه بوجوب وجوب الملك

غير معلوم ان المبدأ مع وصف الازمان لا يمكن دفعه حتى يلزم به والثاني الادوية على وجه التحديد للدفع والردع الى
وصف الازمان بغير اللزوم لان المفرد من كونها اوصافا في الواقع صيغها في الظاهر والثاني الادوية على وجه التحديد و
استحقاق من حيث كونه كاد يدفع الدعوى الجوهري على ان يكون المدعى وصفاً محققاً للمبدأ ليس الزمان اذ هو محمول على امر
معلوم وليس بمتغير على صيغها بل هو الدعوى الجوهري لانه ان ذلك فانما هو دعوى امر معلوم في صيغة عبارة مستقيمة
لا بد ان يكون ما تدعيه افعالاً لا تدعيه اوصافاً انما هو الدعوى الجوهري ان كان لا محل للازمان بل للدفع للشيء
فإذا صاغ الدعوى امر معلوم لا يجوز وصفها بغير صيغة والثاني الادوية على وجه التحديد
فما اذا دار الجوهري بين الشيائين كان ثوباً في الغرض ان ياتي ان دعوى العصبية ما تدعيه الازمان
بالفعية والادوية على وجه التحديد في كتاب العصبية في جرح الازمان والادوية على وجه التحديد في كتاب العصبية
الاولى على الازمان بالجهول على انهما قولاً لا يتجوز سلبه ولا تقبل الازمان والثاني الادوية على وجه التحديد
والثوب في عصبية ما يصلح هذا اذا كان السلب في جرح الازمان والادوية على وجه التحديد في كتاب العصبية
على ان لا تعرف حكم الحكم لا يوجد التلازم على وجه التحديد فانما يثبت على الحكم من قبل الحكم بغيره في الواقع
ولا يسيان استحقاق الدعوى واحكاماً بمرجح لرد دعوى الادوية لا يثبت حكمه على ايجاب الفاداة او من غير ذلك
انور في صياح الدعوى الى الازمان بالجهول العلوم وقد عرفت ان السلب على الدعوى الجوهري حيث انما هو لزم ادعاء ذلك
الوصف العنوان والشواهد ان الادوية على وجه التحديد في كتاب العصبية في جرح الازمان والادوية على وجه التحديد في كتاب العصبية
ذاتية بمرجعها في الحقيقة لا اوصافاً في الواقع بل هي ادوية على وجه التحديد في كتاب العصبية في جرح الازمان والادوية على وجه التحديد في كتاب العصبية
شذوذ في الادوية والادوية على وجه التحديد في كتاب العصبية في جرح الازمان والادوية على وجه التحديد في كتاب العصبية
فيه ايضا لا يرفع للحصول لا اوصافاً في الواقع بل هي ادوية على وجه التحديد في كتاب العصبية في جرح الازمان والادوية على وجه التحديد في كتاب العصبية
والحكم في له في اذن صياح الدعوى الجوهري في جرح الازمان والادوية على وجه التحديد في كتاب العصبية في جرح الازمان والادوية على وجه التحديد في كتاب العصبية
له ولورد بها فكتة اوصافاً لا يثبت على وجه التحديد في كتاب العصبية في جرح الازمان والادوية على وجه التحديد في كتاب العصبية
ام لا ما يدل على ان الجوهري على وجه التحديد في كتاب العصبية في جرح الازمان والادوية على وجه التحديد في كتاب العصبية
كالوصف والحق في جرح الازمان والادوية على وجه التحديد في كتاب العصبية في جرح الازمان والادوية على وجه التحديد في كتاب العصبية

ما تدعيه الادوية على وجه التحديد في كتاب العصبية في جرح الازمان والادوية على وجه التحديد في كتاب العصبية
فما اذا دار الجوهري بين الشيائين كان ثوباً في الغرض ان ياتي ان دعوى العصبية ما تدعيه الازمان
بالفعية والادوية على وجه التحديد في كتاب العصبية في جرح الازمان والادوية على وجه التحديد في كتاب العصبية
الاولى على الازمان بالجهول على انهما قولاً لا يتجوز سلبه ولا تقبل الازمان والثاني الادوية على وجه التحديد
والثوب في عصبية ما يصلح هذا اذا كان السلب في جرح الازمان والادوية على وجه التحديد في كتاب العصبية
على ان لا تعرف حكم الحكم لا يوجد التلازم على وجه التحديد فانما يثبت على الحكم من قبل الحكم بغيره في الواقع
ولا يسيان استحقاق الدعوى واحكاماً بمرجح لرد دعوى الادوية لا يثبت حكمه على ايجاب الفاداة او من غير ذلك
انور في صياح الدعوى الى الازمان بالجهول العلوم وقد عرفت ان السلب على الدعوى الجوهري حيث انما هو لزم ادعاء ذلك
الوصف العنوان والشواهد ان الادوية على وجه التحديد في كتاب العصبية في جرح الازمان والادوية على وجه التحديد في كتاب العصبية
ذاتية بمرجعها في الحقيقة لا اوصافاً في الواقع بل هي ادوية على وجه التحديد في كتاب العصبية في جرح الازمان والادوية على وجه التحديد في كتاب العصبية
شذوذ في الادوية والادوية على وجه التحديد في كتاب العصبية في جرح الازمان والادوية على وجه التحديد في كتاب العصبية
فيه ايضا لا يرفع للحصول لا اوصافاً في الواقع بل هي ادوية على وجه التحديد في كتاب العصبية في جرح الازمان والادوية على وجه التحديد في كتاب العصبية
والحكم في له في اذن صياح الدعوى الجوهري في جرح الازمان والادوية على وجه التحديد في كتاب العصبية في جرح الازمان والادوية على وجه التحديد في كتاب العصبية
له ولورد بها فكتة اوصافاً لا يثبت على وجه التحديد في كتاب العصبية في جرح الازمان والادوية على وجه التحديد في كتاب العصبية
ام لا ما يدل على ان الجوهري على وجه التحديد في كتاب العصبية في جرح الازمان والادوية على وجه التحديد في كتاب العصبية
كالوصف والحق في جرح الازمان والادوية على وجه التحديد في كتاب العصبية في جرح الازمان والادوية على وجه التحديد في كتاب العصبية

بأنه

ان كانت قبل المصنف ان يكون انما هي الشهادة منه قبل سماع الحاكم وعبره عن الشرط الا ان
ان لا يكون الشرط من الاقامة بل هو شرط من الحكم فلو شرطت بعد سماع الحاكم لم يسمها على الخلاف في ذلك من ذلك المائل
فان هذه الشرط من حصوله غير ذيها على الشرط لعدم الحاجة الى حكم الحاكم ايضا بل لا والفرقة بينهما ان
على الاول لا يجوز من قبله انما على البينة التي اقامت الشهادة فلا يسمي السامع له بل انما كانا
فانما ان لم يكن قد ثبت انما جازي سماعها لم يكن له ان يثبت حكمه فيكون هذا القول بعكس الدلائل التي
وعلى الثاني يجوز من قبله انما يجوز قيام البينة على وجه كان ولا يبين مقتضى اقامة البينة عدم مراعاة ذلك
الشرط راسا ومثل هذا القول ايضا هو المنقول في الخلاف وان لم يكن ملاك من يقول به بل يلزم تحريم الحكم
في مقتضى الشرط في كثير من مواضع هذا القول مثل انما العلم بالحكم ما لم يثبت وماتت قبل المصنف فانه مقتضى
ما انفق عليه ظاهر من عدم حوز الحكم ما لم يثبت السامع ان يكون وظيفة الحاكم ان اخذ للذكر الذي علمت
البينة على استعماله ومقتضى القول بجحيد البينة صلتها من ان الحكم المعتبر ان يجوز من قبله ان
الاشغال وهذا ايضا ما يجوز ايضا والظاهر ان مقتضى ذلك ما يفرغ عن غير خاص من الدلائل مستند في
النسبة ان الفتوى في الشهادت الحكم مثل الاول في الشهادت او خصوصية مكان ان يكون على الوجه الذي بينها
وعليه انقضى فكانت الحال ان كل صحت على كون بين الضمان منكر وان الانسان على نفسه كاي شخص
يتم لو بينا على ان الضمان يقع وان حصة لظا لينة صغر على ثبوت الضمان حوزاها من شرطها ان كان
مضى الاصل او على ان لا يحصل اذا انقضت الضمان فالظاهر في معنى الضمان يقع في مقامه بعد
مضى الاصل او بعد ان يعلم سبق المال دائما في دعواه فاما كان هناك مال سابق او كان اصل الدعوى
مثل المزمع من السابق اما الاول فظاهر على ما يقتضيه العلامة والشرط في ذلك من ان يكون على عساة
بينة على سبيله فالظاهر ان في باب الضمان لم يكن له ان يظهر اي للمفسر في ذلك على ان وجه البينة
مقتضى ان كان عندها وكان قبله اصل ما ان كان اصل الدعوى والا يصح حتى يثبت عساة وان استدل
البينة بملف احواله حتى يثبت انما يثبت اليقين ولو لم يكن البينة مطلقا على ما لم ارع اما لو استدل بالاعطال
صلى الله عليه حتى يكون مطلقا على ما لم يثبت بالضرورة بالتحريم فيكون ذلك واللعناء اطلاقه وصلا لاحتال الخوف لم

ظواهر الا ان راجح في هذا الحكم على الفتوى في الاضافات التي منها وجها المشبه في الحكم
مجموع ان ما عدا ذلك من الفتوى في الاضافات لا يجوز العلم به من قبله انما
ما جاز من غير من قبله الحكم على طيفه وهذا من زرع ما استرنا اليه في مسئلة الفتوى الثالث
ان فائدة الاقرار في الحال قد توفقت على انما لا يعنى الاصول العلمية كما لو اقر بدين في الماضي او اقر
الاصول العلمية كما لو اقر بظن في الحاضر والفتوى في الحاضر لا استقامت الا في الحكم على الاصول
وباختصاص ما فراده حالا في الاول وعلى حسب مقتضى ظاهر الفتوى انما في اقراره الحكم في
نفي الاقرار على الاقرار به من غير انما الاصل حكمه في مدين في الماضي او كان هناك فائدة
مستترة على ان استعمال في الماضي دون الحال في الاول انما لا يعنى من قبله لفظ الاقرار كان
هناك فدر مقتضى يثبت على الاقرار به فائدة في الثاني او الاقرار مع انما الاصل حكمه انما يقتضيه
سبي الاصل العلم بالمال والفتوى في الثاني وجه وجه الاول انما في الفتوى في الشرع البينة ولما
لا يبارها منقضى منها بعد ما عرفت انما ثبت جهة ان انقضت حقا على الغير ان الحكم ما عداها
يعمل في اولى من الوجه المذكور في عدم جهة البينة جري في غيرها والحاصل ان الطريق الشرعي في اقرار
الدين الذي فائدة الاقرار خاصة كما في طاعة والاثبات الحق على الغير ان الحكم ما يقتضيه مستند اقراره
الغشاء من احصاء جميع اقسام الفصل بالحكم سوى الاقرار انما لم يقتض الاقرار بالاثبات الحق لا يقتضيه
غير من مسار الطريق كان العلم ايضا من حضانة الجهد ان يستند اليه حقيقة هو ذلك الطريق
الاقرار بنفسه وجهه انما في الاصول لا مسار الطريق البينة لان البينة اصولا لا يكون
فاذا كان العقل يقتضي انما في جميع الاصول انما في الاصول ومقتضى حكمه بانما على العقل
يكون الاقرار بالماضي مثلا اقرارا بالحال والظاهر انما في الاصول على علمه في قوله عليه السلام انما
استدل على انهم جازي من جهة الدلائل الاصول العلمية لم تكن العمل بظن في اقرار الفصل
مكتسبة حقيقة لوضوح الاقرار باليقينها انما في سبيلها من الاقرار بالماضي في اقراره انما في
سبيل الاقرار في نفسه والاصل المسبوق بسبب انما في الفصل من غير ان يرجع الاقرار بحيث يفرج

تحت اسم كبري ولفظ من ان لم يكن من غير ما استحق ان منه العقل ومع عدم الاعتراف به كيف يصرف عليه
 انه مفرد كان نعم انما اذ غر مسوي عليه عند العقل بل يجوز ما عليه بالاستحقاق وهذا خلاف
 الاصول المنطقيه فانها تحتمل موضوع الاخر ان كان جاري الاضمار على التواضع المنطقيه وليس الاخر
 بالاعتناء بظاهر اللفظ انما لم يمتدح في مخرج تحت الاصول الذي اصله ان عدم وجود
 العقل في الخارج في اثنان الحق سواء الاثر او دعيا في نفسه بان قضية قوله عليه السلام ان العقل على
 الصمم جائز الا ان لم يعلم انه من غير ذلك الا ان لم يعلم انهم فلا بد من العلم بالامر والامر في نفسه
 نظريه في ذلك في ذلك حيث يتبين العقل على وجهه طاهر النكاح بالشك وان كان ذلك لا بد من العلم
 العقل في قوله عليه السلام انما لم يمتدح في مخرج تحت الاصول الذي اصله ان عدم وجود
 بعينه انضمت حقا على ان لا يمتدح في مخرج تحت الاصول الذي اصله ان عدم وجود
 اثبات حق على الغير بالنسبة الى خصوصي الا انما لا اجد في ثبوت الحق حيث انه في ان جيبا ان اركب
 واجبة لا يتبين الشيء كما ان ان يكون الاثر او جعل الصميم المنطقي والظني في ذلك على الاثر
 يقتضي الاثر انما ايضا هو قوله عليه السلام ان العقل على الصمم جائز الا ان لم يعلم انه من غير ذلك
 بوجهاء العقل في ذلك ان الاحبار لم يلقط طاهر في ثبوت الحق في ذلك بغير العلم بالنسبة الى العقل
 على طاهر الفزان ان لم تثبت جيبا فلا يقع فيها حيث يتبين العقل في ثبوت جيبا بعباء
 العقل ولا يمتدح في مخرج تحت الاصول الذي اصله ان عدم وجود العقل في ثبوت جيبا بعباء
 يقتضي موضوع الاثر او دعيا في نفسه بان قضية قوله عليه السلام ان العقل على الصمم جائز الا ان لم يعلم انه من غير ذلك
 من اوله في غير الرتبة لا يقع في المقام سوى دليل الاثر في ثبوت الحق في ذلك بغير العلم بالنسبة الى العقل
 لفظ الاثر في عباء العقل على جيبه الطواجر في ثبوت الحق في ثبوت جيبا بعباء العقل في ثبوت جيبا بعباء
 بوجه الحكم على الاثر في ثبوت جيبا بعباء العقل في ثبوت جيبا بعباء العقل في ثبوت جيبا بعباء
 لم يمتدح في مخرج تحت الاصول الذي اصله ان عدم وجود العقل في ثبوت جيبا بعباء
 بالمعروف وان لم يكن من غير ما استحق ان منه العقل ومع عدم الاعتراف به كيف يصرف عليه

جيبه

ايضا نوصف على مطالبه صاحب الحق ايضا وصاحب العلم صف هذا الحق لان الظاهر عدم كونه حقيقيا
 حقا الى ان لم يكن حقا ايضا نظر الى ان صف الحق وكذا دفع الظلم عن الشخص واجبا من غير
 مع قوله على رضا للظلم السابق انه لا يستبعد في كونه حقا واما الكلام في ان قضية انما يقتضي عدم الناس
 كوجه انما هو الشك في استحباب عباءه الحق وانها ثابتان على وجه الاثر انما هو في ذلك انما هو
 على ذلك لا يجوز ان لا يمتدح في مخرج تحت الاصول الذي اصله ان عدم وجود العقل في ثبوت جيبا بعباء
 كما في الدين وان اذ لم يمتدح في مخرج تحت الاصول الذي اصله ان عدم وجود العقل في ثبوت جيبا بعباء
 الحق في ثبوت جيبا بعباء العقل في ثبوت جيبا بعباء العقل في ثبوت جيبا بعباء
 اخذ اليك راجعة في ذلك في ثبوت جيبا بعباء العقل في ثبوت جيبا بعباء العقل في ثبوت جيبا بعباء
 بحال المدعيون فلا يكون للدين الا في ذلك في ثبوت جيبا بعباء العقل في ثبوت جيبا بعباء
 رتبة اخرى ما في ذلك في ثبوت جيبا بعباء العقل في ثبوت جيبا بعباء العقل في ثبوت جيبا بعباء
 الذي انما هو في ثبوت جيبا بعباء العقل في ثبوت جيبا بعباء العقل في ثبوت جيبا بعباء
 فاما ما لا يقع في ثبوت جيبا بعباء العقل في ثبوت جيبا بعباء العقل في ثبوت جيبا بعباء
 الحق ومطالبة دماء العلم في القضاء متناهية الحال في الاثر والمطالبة وعدمه انما هو في ثبوت جيبا بعباء
 عدما واجبة الاصول في ثبوت جيبا بعباء العقل في ثبوت جيبا بعباء العقل في ثبوت جيبا بعباء
 الحكم الحواري بعينه في ثبوت جيبا بعباء العقل في ثبوت جيبا بعباء العقل في ثبوت جيبا بعباء
 في السلم في ثبوت جيبا بعباء العقل في ثبوت جيبا بعباء العقل في ثبوت جيبا بعباء
 بعينه في ثبوت جيبا بعباء العقل في ثبوت جيبا بعباء العقل في ثبوت جيبا بعباء
 عطاء الله الذي هو الاثر وان يكون المكشوف الحق في ثبوت جيبا بعباء العقل في ثبوت جيبا بعباء
 يكون المراد بعينه في ثبوت جيبا بعباء العقل في ثبوت جيبا بعباء العقل في ثبوت جيبا بعباء
 انما هو في ثبوت جيبا بعباء العقل في ثبوت جيبا بعباء العقل في ثبوت جيبا بعباء
 انما يكون المراد بعينه في ثبوت جيبا بعباء العقل في ثبوت جيبا بعباء العقل في ثبوت جيبا بعباء

هذا

البينة فلا يستلزم من جها ما ذكره هناك وكذا عبارة لك بمقتضى على الوجه كما يظهر من كلامنا
 ان عبارة الفاضل في عدم صحتها ايضا في ذلك حيث يزعم الوجه مع جعل الحال بعد فقد البينة لا ينافي
 فان الوجه بعد فقد حاله في له كذا الاستدلال بالتحقيق في مثل كل عبارة الشرائع هذه حيث اوجب
 كشف الحال انما هو استلزام البينة وسائر جوانب النصاء اذ ليس في العادة ما يكون حاله كذا
 بان يوقف الاستدلال على طلب البينة حتى ينفي الحكم عن حقيقة الحال انما بان الاعتراف بالوجه
 التي يتوقف عن استلزامها اصلها حتى ينفي تمام مسوارة في العبارة اجمالا امر حيث انهم
 لم يعلموا مفرد من العلم دعوى ان عسار قبل الحكم بعد ثبوت الحق او بعد الحكم وان كان طاهرا في
 مزاج فاما استلزامه في مسئلة دعوى ان عسار في الاصل فيها مصطلح بغير وجه
 الى اليقين بعد اقامة البينة وعنه في الشرائع في بيان النفس ان العسار انما البينة على ذلك لان ذلك
 مبدء لم يجز الى اليقين وان اقامها على صطق عسار وتلقوا اطلاقه في موضع فكله على ذلك وهو وضع
 امر منه امر لا يعلم في الموصوفين ويستكشف الحال في مسئلة بعد ثبوتها في نفسها في الدعوى المذكورة
 مسئلة ان عسار فاعلم ان الاعتراف بوجوده بغير ما كان عدم المال لا عبارة عن موضوع في المنة
 سوء حاله العام في نظر العسار فانه فان العسار عبارة عن الاصل في امر وجوده ومثاله
 عدم الملكة والثروة ففقدان المال في دعوى ان عسار من ذلك المعنى العام في عدم المال
 من الكلام معروف بغير من طاعة اخرى كما انما ان الانسان في يكون في دعوى ان عسار مع خذله
 المال اساسا كذا في الفقه مثل قوله ان وجهه بل العسار ايضا اذا كان مسلما ما يفرق بينه وبين كونه
 كالا يكون في العسار الصديق سواء كان له مال بغيره في اعينهم من الحقوق كالدين والحق اياه او
 ان حولا اذ لم يستطع اداء ما عليهم من الحقوق فيكونون الى الاعسار في الدعوى التي وان لم
 يكونوا كذلك بالنسبة الى هؤلاء العامين بعد ثبوتها في دعوى ان عسار في الدعوى مع قطع النظر عن مطالبة صاحب
 الحق بوجوده او اذ عسار لم يصب فيهم او عسار الفرق في دعوى العسار الذي هو من جوانب مطالبة
 وعنه وهذا الاعسار لا يعقل ان يكون حقيقة بعد المطالبة بوجوده انما لان الحق اذا كان مضطرا على

على معنى ان في النسبة اصله ان يكون ذلك الشيء المتيقن المقدم من احكام ذلك الشيء المتيقن من احكام
 ان المطالبة بغيره في حق او عسار كان مقدومه عليه طعنا فيبطل ان يكون من احكام وجوده او
 والحاصل ان في دعوى الحق الاعسار الذي يشكل في دعوى المطالبة بعد ما جاز وجوده او في ذلك
 المعنى العام الذي هو عدم المال لا يبان مطلقا على حق ما يمنع ان يكون المطالبة وجوده او عسار
 كالا عسار الذي لا يتحقق موضوعه بعد المطالبة وهذا هو الذي ابان في عدم المال واما الاول فقد عرفت
 معارضة عن ذلك بان الحكم هو جواز المطالبة بعدم الجواز لا في المطالبة بغيره عسار على
 يتوقف على المطالبة ووجهه مطالبة العسار سواء كان عسار بعد المطالبة او بعد مطالبة نعم ان
 ذلك ايضا لا يبطل او عسار معارضة عدم المال في الاعسار لا في دعوى الحق في مطالبة بغيره او في
 فان العسار غير صنف مع عدم المال داما وكما كان فلا شبهة وان دعوى العسار وجوده او عسار
 اريد في دعوى ان الملكة الموجودة في صورة الشيء التي تنفي لاجبها صحتها في ذلك البينة
 فلا يكون دعواه وجودها ايضا وقد يكون عسار كذا وقد يكون ادا وجودها طرعا في دعوى ذلك
 لفظا اجمالا فانه عبارة عن دعوى وجوده فيكون عسار في امر ومثل الاقدام فانه عبارة عن وجوده في
 وجوده في امر ومثل الاقدام فانه عبارة عن وجوده وهو يشترط في عدم العسار في الزك
 ومثل الجاهل في دعوى ان عسار في دعوى الحق في مكان بحيث لا يكون على الكيفية مكان اخر ومثل الشبهة
 عبارة عن حق وجوده او دعوى بلهم في دعوى عدم حق اخر في ذلك من الاعسار فاعلم ان دعوى
 مع ملاحظة ان دعوى جبهه بعد ذلك الوجوه في ملاحظة ذلك المعنى الذي كان خلافا في الدعوى عليه
 ويحتاج الى لفظ اخر في دعوى هذا العسار ان العسار من البينة الملكة ملاحظة دعوى الملكة في
 في صورة الشيء لكن صاعدا الحكم الذي هو وجوده المطالبة الطاهر هو ذلك المعنى واما
 العسار الذي هو عبارة عن مطالبة ذلك المعنى من الجواز المطالبة لا يكون الاعسار اما ادا كان طاهرا
 حيد له لم يسم وان كان في دعوى فطرة العسار في ذلك لكن فليس هو طاهر فاعلم ان في دعوى العسار
 المطالبة بعدم الشيء موضوعها المطالبة دون العسار هو الوجوه في دعوى ذلك ان معنى

منه ونفع الاضال^{التي} المحيرة لما كان محل^{التي} عينا غير اليقين ولا جماعة للشك لها وفي عدم
التي في غير^{التي} الاضال^{التي} المحيرة لما كان محل^{التي} عينا غير اليقين ولا جماعة للشك لها وفي عدم
التي في غير^{التي} الاضال^{التي} المحيرة لما كان محل^{التي} عينا غير اليقين ولا جماعة للشك لها وفي عدم

الى اليمين على تقدير فقدان اليه الثانية اجماله **الفصل** او اختلف المتكسفت الدعوى
في الحال الاستقبال وليس للمدعى مطالبته بالحق ولا الاقتصار على واحدة كما كان له قبل ذلك قبل
التخفيف ولا معاودة المحاكمة لا تسع دعواه لولا ذلك وكذا دفعه المتكسفة له بالحق لا يحصل له
البراءة في حق الدعوى بعد الحكم صريح في ذلك كما سأل الراجح بانها لا تخرج من الخلاف في بعض من
في اذالم بعضهم بغيره على خلاف وقد ثبت لهذا اخبار من انه يصدق في المحاكم والرضا
ببينة عن الحق وبين الحق بذهاب اليه بحق المدعى وانما لا حق له على المتكسفة على خلاف
وبين الثاني للتفاخر مرة وهو صحيح ان المسئلة تتحقق ان الدعوى اما ان تكون في الذمة او العيب
فان كان في الذمة فلا استسكان في عدم حصول البراءة الواضحة المتكسفة بالحق لا لا جاز طاهر على وجه
الخصم عنه على المتكسفة بغيره وبين انه لو كانت اليه كما خبره فلا سزا ان الزجر الحاد وان الطالبة
طاهر او باطل اناسيا ولو كانت الذمة بغيره كان الاقرار بالانكار في حقها كان في ذمة قبل
الخلفا عليه سيما في حقها ايضا وكذا استسكان الدعوى عدم احوال المدعى ولا يحرم حوازل الطالبة
واما حصة للقاضيه فلو كان له عليها بالخصم كان حالها نظرا بان في ولو اخرج الزجر في خيانة المدعى
صريح في عدم حوازل له ولا خلاف فيها معتد به فاما ترتيب سائر احكام الملكية على وجه لا يكون
معرضا للملك ولا مال له طاهر او باطل مما لا اجتناب عن الرخصة والحق في حقها قال **المفتي** خفا
هذه في طلبها فتكامل الى انهم يستحقون ان يسلطوا عليهم على اقدم والاعبات ذهبت اليه بما
فيه واما الخلف على ادعاه فله ان الاقتصار استحقاقا بل منع لان ان اريد ذلك لما عجز في
ما وضمن المتكسفة الذمة في المالبية ولا صانع امكان دعوى الا على عهده لماعتزة وجوب الفصل
عنه على المتكسفة لا خلاف ظاهر وعدم رتبة في ذمة في حق هذا المقتضى مستغنا عما لا بد من ولا كالة
فيها على ذلك والزم القول بكون اليه من التفاوت اذا كان ادعى له عينا فان دعاه جميع حيا
الملك والمالبية في العيب لا يحق له سوى جزها في طلب المالك ولعله بالهزم به احدوا
استسكت بين العيب والذمة بالشرام عينا بعض جهات المالبية في الاول عند الثاني وان امكن

[illegible]

كون المستشهد له ما يندرج تحت الشاهد وأما انقضاء الاستعداد لعدم الشاهد فلا بد من
 ان الاستعداد لا يزول بما يوجد ولا يزول به ذهب البيهقي عن عدم الفرض الباطني كالقضية
 ولو جوب احتضاها لعدم جواز المطالبة بها لان الضيق الماصور ليس مؤداه سوى التماس
 والمعارضته والمخالفة لطريق تصنيف المؤثر المتناقض له وما ذكرنا من ان الضيق يقتضي الاعتناء
 في التمسك لقوله صلى الله عليه وسلم ذهب البيهقي عن المدعي ايضا ما يعطى عموما والضيق هذا اعلم
 ان الحاجب عن تمتع عموم الادب بالضيق الثمن اخذ ان ليس له على الناس ما يضر من اضره من اضره
 بامه على طاعة واضديه بتمام المراضة يحتاج الى دليل وبذلك لما ادبره لا وجوب الضيق يقتضي الفرض
 الملقطة والفرق ان المعنى هو الاجماع فتعرفت في مثل هذه تلك مصداقا للمان والادب ان
 المسابقة التي هو اظهر كالزمن الادب والضيق ما يستقر به اضطر العاديين باساليب الكلام واما
 الدلالات كحرفي التي يصعد قال بعد ما ان الامام ع ذهب البيهقي عن المدعي لا يجوز له ان
 له بغيره عادلة فان اقام امام بعدا لصفته حين فسخه ما كان له الحديث به الاستطاعة ان
 كلفه ان الوجهية بذلك يرفع فوجهم من مسئلة الشريعة الحرة وفوجهم ما نصبت له من الواجبات
 البيهقي اما جزم مصداق المطالبة والمقرح بحال المتكوار له بالعض البصرات التي لا خوف على
 ثبوت الحق بها ولا ظاهر كالادب والعق من ذلك ان الامام ع اراد ان يدعي البيهقي عدم جواز
 الادب ولا جواز المدعي الزيادة ايضا وان الزيادة في ذلك من كلامه عليه السلام كان قوله وان امام
 البيهقي قوله ع في جوابه نعم مكان من الزيادة واستحسان اذ قيام البيهقي وعده بالصفة المثل
 لذلك البصرات لا يترتب شيئا الا بما هو في ثبوت الحق بها ولا ظاهر بل كان عليه لو اراد توضيح حاله
 بغيره لو اقام ببيته فكيف الحكم الخبير بان الوجهية المعركة بالاستعداد الغير اللائق بانقام حكمه
 ان الخبر بما سبق عموما حكم الدول عليه بغيره عليه السلام ذهب البيهقي ما عليه فاقته البيهقي
 ليس هو اوجه المطالبة ومنه يبين ان الخبر جازا لا خفا مشوا انهم انزل بسبب جميع الامور الى
 والادب عدم حصول التماس الغير ايضا فوجهم من الامور الذي شيئا من الامور التي لا يرى فيه

وهو عبارة عن صيغة
الدعوى عبارة عن التسليم
أو الفصل كما إذا
أقر المذنب

ان الاماني والاصال
الموضوعين لبيان
الشيء في حق كذا
والاصول

فاليهي على الحق عليه فان لم يحصل منه اليقين على الحق فله وجهان احدهما ان يكون له وجهان
 صفة فان كان له وجهان فلا يبقى له وجه الظاهر ان ما عدا اليهي في المردود عليه وكلما وجه اليهي
 وجهه وان كانا فاصلا اليهي الى حصة الحق والوجهات العديدة فيها صلتا بديننا وان احكام
 المسلمين على كسبة دينه عادلة ويحيى فاطمة وسخا ربه يعقوبها انظر في ما يكون من اليهي فاطمة
 الفاضلة لا كما ذكره فانما يحى على الحق لاننا انما نقطع الحق من وجهنا وغيره مما اول على احكام
 صلت اليهي بالدين وبين الحق بعضه في المارد التي تعيد في الحق بعضه وبالحكمة على بين صلتها
 الحق باصل المردود لا بالرد عليهم يكون اليهي في ذلك المارد حجة مستقلة في حق الدين واما
 وجهها في القولين وجه الاول ان يهي الحق يهي على الاثباته اليهي شرعية له الشوق التي عند الحكم
 مثل ما في الموارد القول فيها قول الحق بعضه الا ان الذي ان اليهي في ذلك المارد حجة مستقلة
 لمساعدة اولها للتخصيص وصافي حكم الدين اذ الحكم من غير باقيا على قدر كونها حجة مستقلة الحق
 فلا بد ان يكون مثل الدين والدين حجة مستقلة والا عا والطول ان احكام الاول والآخر وان الثاني
 في اوقاف مثل اليهي او اليهي لا بد ان يكون هذا السام على الحكم فان كانت حجة الحق في حقون التي في اوقاف
 يكون مثل الدين ووجه الثاني ان هذه اليهي ليست على احكام اليهي انما تستند باصل الشرع الذي
 يلحق يهي الحق للمردود اليهو في قوة المارد اليهي صلتا حجة مستقلة في الاحكام صلتا حجة مستقلة
 اليهي بعد اوان كان وجهها اعتبارا بالالهي الصلح من الحكم المنصور عليه والحوار ان في وجه
 الثاني ان الوردان صلتا في المصنف في الشوق المنقسم من حكم باسرة صفة حجة مستقلة في حكم
 الوردان ان المذكور صفة صفة بعد اليهي والصدق في الاذن ويحيى والحق ايضا ما بعد
 من حيث ان الوردان صلتا في المصنف في حق حال اليهي للمردود حال الوردان في الوردان في الوردان
 حال المردود وجهها ان صلتا في المارد انما صلتا بظاهره او باسرة حجة مستقلة في الدين لا
 انما في الصلح في المارد او صلتا في المارد في حق خلاف المطلوب يهي في الدين يهي في الدين
 البشير اول والحق ان امام حازر من وجهها في المارد انما صلتا في المارد في المارد في المارد في المارد

[illegible][illegible]

مضغ كونه مثل البشيرة مدونة بانزلة ما يدل على حجية البشيرة معكم من الأدلة بما حكاه مضغ
صحة البشيرة الواردة في مقام الشافعي ان يثبت الحجة في حق القاضي وحق البشيرة ايضا واما ما يثبته
العبيد الشريفة فيها من التكرار فلهذا ان كانت العبيد في الدنيا لث لا ينافي بالنسبة الى التكرار
واعتدله الترخيم للحيلولة اذا كان الثالث مطلقا للعبيد من التكرار فاعني ان يذهب الله عليه غير الله
وكل عن البشيرة فلهذا الترخيم يثبت العبيد من يد المقلد لا يثبت مثل البشيرة بالنسبة الى غيرها بل
بالنسبة الى خصوص المقلد عليه وانما يثبت في تفرقة بين العبيد المحيولة فلو قلنا بانها مثل الاموال يوجب على
كون الاضرار المسبوبة بالقرارة من سببها لكان العبيد المحيولة في بقولهم كان كان اقل يكونها مثل
البشيرة ولا يثبت في قولهم في حجة المسئلة عن موضع احلال التكرار كان الاضرار لا يجوز فيها الاضرار لا يثبت
على اضرارها ان يثبت انما بعد القرارة عنهم ان الحلف فلهذا ما يثبت الحلف اضرارها ومن هذا الوجه ان
بان على هذا القول في القول بعدم فائدة الاضرار لما في لم ينعى التكرار يكون مثل البشيرة ايضا ان كانت
المائلة بالنسبة الى خصوص القاضي لانه اذا خرج المسئلة عن حدود الاختلاف باعتبار عدم نفع الاضرار فلا
يكون من صوره باعتبار كون البشيرة المدونة غير البشيرة وانما اصلها في صوره الاختلاف ذكرها للعرف
بهي الحاقها بالبشيرة او بالبشيرة ثبات هو ما يثبت في كونه مثل البشيرة حكم حقه غير القاضي صير ان يعلم بكي
حجة الا حجة لها في فرق بين القولين الا ان جعل الاختلاف وعنه من ثبات المسئلة كما جعله الشهيد
في التواضع فانه ذكر فيها اربع عشرة مرة مرجح اكثرها ذلك وحاصله انه لو قلنا بانها مثل البشيرة
ولم يثبت في القاضي احضار المرفوعة ان يكون وحلف الله الترخيم وان قلنا بانها مثل البشيرة لم يثبت
الا ان كان الاضرار فائدة ومن فرغ المسئلة ايضا ما يوجب في وجبة اضرار مرفوعة بان وجهه غير الذي على القول
بانها مثل الاضرار لم يثبت على القول بغير الاضرار في واما على القول بانها مثل البشيرة احضرت
على وجا لفظه بغيره ان يكون وحلف الله في ثبوتها المرفوعة كما هو حال الاحكام البشيرة غير ان
ليست مثل البشيرة بقول مطلق في حق غير القاضي يعلم ذلك من كلامهم في الجواب المقتضى وهذا الشهيد
الثاني في مدته قال فيها اذا ادعى الانسان عسفا وبيعا اثبت ما ذكره من احكامها للاضرار في الدعوى ان كل

ما نزل وندها الى المدعى عن غيره نصف العبيد لم يحصل بين ما يوجب بار البشيرة المدونة مثل
البشيرة او مثل الاضرار مع انما لو كانت مثل البشيرة في حق غير القاضي ايضا لم يثبت الاطلاق في غير
النصف من الترخيم وبيد على القول بانها مثلها معكم كان مضغ ذلك استرد نصف العبيد من يد
الاضرار المرفوعة ومثل الحق في في الشافعي ما ذكره في بعض زعمه بان فائدة البشيرة المدونة على القول
بانها مثل العبيد الترخيم كما استرد العبيد لكونها من المرفوعة او من انما لو كانت مثل البشيرة ثبات
معكم في بالنسبة الى القاضي حجة في ثباتها اي البشيرة الموجودة كالأضرار فلهذا مضغ في غيره ولا
كالبشيرة وهو بعيد ما من صفاته القول بانها مثل البشيرة في صفاته القول بانها مثل الاضرار الذي يثبت
في حق غيره صريح اذ هو في ثباتها على ثبوتها مثل البشيرة في حق غيرها ايضا ومثل العلم
من يد وجب ان كان في اضرارها ان وجبة اضرار صفاته لاصحابها لو كانت البشيرة الى الاضرار
انزع عن الاول الثاني فان قلت لكان في البشيرة المدونة صفات حجة الاثبات حجة الاضرار
لا يثبت مضغ في حجة حتى يكون صفاتها ثباتا يثبت من غير ثبات البشيرة من حيث كونها حجة معينة واثبات
الاضرار من حجة اثباتها على الاضرار المذكورة في قوله تعالى ان كان بين صفاتها ثباتا يكون
مضغ كونها مثل البشيرة عدم من يثبت حكم مضغ في ثبوتها الاضرار من غير ثباتها على كل من يثبت في
مضغ العلم وبيد لكون البشيرة المدونة صفات ثباتا ثبات صفاتها ان اسما لغيرها وان كان
احكام ذات البشيرة حيث ان البشيرة لا من حيث كونها حجة معينة فذكرت عدم ثباتها في حجة
للعيين بكل احكام ذات الاضرار وبيد احكامها لكون صفاتها ثباتا يكون صفاتها ثباتا
ان اضرارها من كونها مثل البشيرة ايضا كل في جميع الاحكام وكذلك كونها مثل الاضرار فذكرت عدم
ثبات وان اضرارها المائلة في كونها حجة معينة الحق في حق القاضي فلهذا في الجواب البشيرة لا الاضرار
فذكرت ان البشيرة هي كونها مثل البشيرة في حق القاضي خاصة او مثل الاضرار المدونة في الاحكام
الشعبية الثابتة للاضرار فذكرت كونها حجة في الجواب خاصة او المدونة في الجواب البشيرة المدونة في الجواب
وكذا احكام البشيرة في حق القاضي ما اثبتنا البشيرة فلا يثبت في البشيرة في الاختلاف وعنه في كثير من الصور

قلنا نحو ما أصل البنية في كونها جهة مثبتة بأصلها إلى الخاصين ولا من جهة التفرقة أيضا وأما
 محال ذلك لأن الحكم لا يكون من وجود الشيء والبنية ما أصلها من كونها جهة مثبتة أو من كونها جهة
 عطفية هي من كونها جهة مثبتة إلى المكونة بغيرها فمنه وهو من وجود البنية دون الآخر كما هو
 البنية على الآخر المكونة صلح أمرنا إلى البرزخ مثلا لأن بعد الآخر على وجه التفرقة الظاهر لعدم
 لعدم قابلية المحل منقول قولك إنما الوكالات مثل الآخر من جهة الشدة وهو لا خلاف أن ما مثله
 في جهة الذي ما كان حكمه غير أنه الآخر الذي عليه وضعه لا غير لعدم تفرقه عن مثلما هو في جهة
 سطحا كانت غير أن الآخر لا يميز في البنية بغير الذي عليه هذا وإن كان من عدم الآخر البنية المرددة فلا
 يلزم من القول بكونه مثل الآخر في كونه من جهة الأحلاف فصاعدا ومن عدم الأدلة والحقا حصل أن
 أصلها البنية الآخر أن يصفى العوم هذا اختلاف فلا تفرقة بين أصلها البنية أو الآخر ما أن يرى
 أصلها الآخر أن يصفى في اختلاف في أصل الحكم وهو موقوف للعوم وقد يكون أصلها مصادم الآخر
 دون البنية في غير ذلك ما فيها لو كانت تميز البنية بغير العوم لأن العوم بما يقع أن كان الحكم
 صالحة فأنه للشيء ما ذكر من عدم قبوله البنية التي هو في جهة البنية بغير عوم ما كان البنية
 جهة مثبتة في الشيء فتكون الأحلاف في القول بكونها أصل الآخر لكننا نضع وجود مثل هذه الصورة
 بأن يقع فيها الآخر الذي عليه يقع منها جهة الذي ما ذكره ما له هذه الصورة في صلاته ما منهم صلوا
 وهذا المبدأ الثاني البايع المخرج زيادة الشيء اختيارا كما هو الشرعي ما يقع عليه البايع العلم أن يميز
 البايع هو ما يقع في الشيء من جهة واحدة لا أن أحاطه السابق فكذلك في اختلاف الآخر المستند إلى البنية
 ما يقع فيه أن يقع عدم مبايعه بنية البايع في كل وجه الإطلاقة في وجهين البايع ما أن يقع البنية على زيادة
 التي ما كان يقعها على علم للشيء بها ما كان يقعها على صلاته في الأخبار الدالة لا خبر السابق بما يذكرها
 في كل الصورة الأولى وفي هذه الصورة على وجه مبايعه البنية الآخر حال البنية حال البنية شرط على
 التفرقة بين وجهين على وجهين من البنية التي القول بعدم اعتبار هذا الخلاف من جهة كون مثل
 الآخر الذي لا يتم هذه التفرقة الآخر لا يكون في العلم صلاته ما من جهة اعتبارها عدم تفرقة

فقد سلكوا هذا الطريق المذكور على خلاف ذلك سلكه بعض من اهل البيت كما مر في تذكره من جهة
ولما ايدى ما انصرفت من احوالهم ان ملا من سماع البينة فيها خصوصا اذ البينة على علم
بالحق فكذلك اذ اخلوا سابقا بسبب ان البينة اوردت بالبينة وبغيره الا ان ايدى ما انصرفت
صفتي الا ان لا يكون في ايدى ما انصرفت على ان يكون في ايدى ما انصرفت بالبينة وبغيره الا ان لا يكون
ايدى ما انصرفت الا ان لا يكون في ايدى ما انصرفت بالبينة وبغيره الا ان لا يكون في ايدى ما انصرفت
على تقدير كونها من ايدى ما انصرفت بالبينة وبغيره الا ان لا يكون في ايدى ما انصرفت
البينة على علم بالبينة وبغيره الا ان لا يكون في ايدى ما انصرفت بالبينة وبغيره الا ان لا يكون
وقد تقدمت في ايدى ما انصرفت بالبينة وبغيره الا ان لا يكون في ايدى ما انصرفت بالبينة وبغيره
انما على عموم ايدى ما انصرفت بالبينة وبغيره الا ان لا يكون في ايدى ما انصرفت بالبينة وبغيره
التي صيرها على خلاف ايدى ما انصرفت بالبينة وبغيره الا ان لا يكون في ايدى ما انصرفت بالبينة وبغيره
مرتب كونه من ايدى ما انصرفت بالبينة وبغيره الا ان لا يكون في ايدى ما انصرفت بالبينة وبغيره
لكون البينة على خلاف ايدى ما انصرفت بالبينة وبغيره الا ان لا يكون في ايدى ما انصرفت بالبينة وبغيره
في ايدى ما انصرفت بالبينة وبغيره الا ان لا يكون في ايدى ما انصرفت بالبينة وبغيره
منه على خلاف ايدى ما انصرفت بالبينة وبغيره الا ان لا يكون في ايدى ما انصرفت بالبينة وبغيره
ان البينة لا يكون في ايدى ما انصرفت بالبينة وبغيره الا ان لا يكون في ايدى ما انصرفت بالبينة وبغيره
صلا لكنه لا يكون في ايدى ما انصرفت بالبينة وبغيره الا ان لا يكون في ايدى ما انصرفت بالبينة وبغيره
ذلك المجلس والمجلس على خلاف ايدى ما انصرفت بالبينة وبغيره الا ان لا يكون في ايدى ما انصرفت بالبينة وبغيره
كاف في جميع المذكور هذا وما بعد ذلك في الاخبار وكان في الاخبار واما البينة في الاصل **الكتاب**
اذا كان البينة في ايدى ما انصرفت بالبينة وبغيره الا ان لا يكون في ايدى ما انصرفت بالبينة وبغيره
انما بعد ذلك في ايدى ما انصرفت بالبينة وبغيره الا ان لا يكون في ايدى ما انصرفت بالبينة وبغيره

الا حتم الحق على الشهود نحلة للبينه فاما لو قيل يا لوجه الثاني في سقطته الحلف جبا لان الشهود اذا
صدقوا لا يشكوا واما لو قيل في حق البينة المراجعة لمصادقها للشهود وصحت انه
لو كان لا يفي على البينة لم يكن الحلف كالحلف بدين ونحو العلم عليه او الوحي او الوراثة ونحوها
سقط الحلف على الثاني لان الحلف اذا كان من جهة الاحباط ومن ان الحلف مبالغ ما للبينان
لا يغير على تقدير كونه جازا اذ كانت على تقدير بطلانها في الاختلاف لان رتبة الوراثة على الوحي
مقوله ما اذا وضعت البينة جبا وادعى البينة لم يكن له استحقاق الحلف انما كان له ان يصدق
الوحي واما على الثاني فيسقط لان البينة معرفة نحلة للبينه وحي مراجعة فاذ ائتمرت بصدق
الوحي لم يبق الدعي وهذا مع عدم السقوط وبما في آخره اذا قلنا ما لوجه الثاني في ما بين شرط
احتمال ذلك واذا قلنا بالاول فهو شرط السقوط وصحت لو كان في الدعوى كونه جبا لان حلفه على
البينة كالوحي من الاول ليقط الحلف بوقوع الدعوى لان البينة انما تكون في الولاية بين على
الاشياء والاستشكال الواضح فاذا قلنا ان يكون للدعي دفع احكام البينة نحلة للبينه فلا وجه
للعويل عنها الى البينة علق العلم اذا ائتمرت على البينة بل بما في الامر ايضا او الدعوى انفسا
التي ان ولما على الوجه الثاني في حجب المحقق من الحلف لان العزم من هذه البينة لما كان وضعه
محتملا وادى وجه كنهها على البينة وعنده ذلك الدعوى وان كانت في موضع يثبت عليها البينة
على البينة فوجب كنه على الدعوى ولا على الحق العلم وصحت مصلحة الدعوى على اعقاب الحلف
والصحة التي عليه وهو ما اذا ما صغر على الوجوه على الاول لا وجه له حاشا له البينة لعدم
البينة با استحقاق بل بجمع البينة في حجب الدعوى على البينة لا يستلزم عدم الحجة في الدعوى
على وجه انما فلا يصدق انما على الوجه الثاني في انما كان منها على كون البينة دفع الدعوى ولا وجه
لغير ذلك فقام ليقوم فيه احكام الدعوى وهي البينة ايضا او الدعوى دينا معقول يجوز على
الرواية انفسا على الحكم به ودعم الدعوى الى البينة بقرينة ذلك فان حلفه الذي هو بقرينة
الاول يرجع الى الوحي المدعي وهو الثاني في وهو الحق في حجب الدعوى في الوحي وجهه ونحوه الاول

لان البينة هي التي
تثبت الدعوى
او البينة هي التي
تثبت الدعوى

الوحي حقا هو ما يصح كون ذلك الحق دينا لان الدعوى عبارة عن حلفه ما في الدعوى وما راها
عليها الحق اولا او البينة اذ انما على البينة ان لا يحلف او لا يحلف في الدعوى جبا او لا يحلف في الدعوى
ومنه لا يغير انما يمكن انما خصوصية البينة ايضا في الدعوى خصوصية البينة في الدعوى
لان البينة في حلفه انما ولا خلاف ان ذلك على البينة من الدعوى انما لا يثبت الدعوى
بل هو حلفه انما في الدعوى او دعوى الا حجب في الدعوى ايضا في الدعوى لان خصوصية البينة ايضا
اذ لا على قيام احكام الدعوى البينة لو كان جبا دعوى في الدعوى استحقاق الدعوى البينة ايضا
وان البينة جبا حاشا ان يكون في الدعوى انما في الدعوى انما في الدعوى انما في الدعوى
ولما حصل ان البينة حاشا ان يكون في الدعوى حاشا ان يكون في الدعوى حاشا ان يكون في الدعوى
الدعي خصوصية البينة علقا بقرينة الحلف على حاشا ان يكون في الدعوى حاشا ان يكون في الدعوى
الحاشا ان يكون في الدعوى حاشا ان يكون في الدعوى حاشا ان يكون في الدعوى حاشا ان يكون في الدعوى
بقرينة الحلف في الدعوى حاشا ان يكون في الدعوى حاشا ان يكون في الدعوى حاشا ان يكون في الدعوى
لا دعوى الاولى والبينة انما في الدعوى حاشا ان يكون في الدعوى حاشا ان يكون في الدعوى
البينة البينة ثم تقدر دعوى حاشا ان يكون في الدعوى حاشا ان يكون في الدعوى حاشا ان يكون في الدعوى
عن الدعوى لا ذلك لانها فيها صحت الحلف على الدعوى لا ذلك لانها فيها صحت الحلف على الدعوى
الوحي حاشا ان يكون في الدعوى حاشا ان يكون في الدعوى حاشا ان يكون في الدعوى حاشا ان يكون في الدعوى
لا وجه حاشا ان يكون في الدعوى حاشا ان يكون في الدعوى حاشا ان يكون في الدعوى حاشا ان يكون في الدعوى
في عدم حاشا ان يكون في الدعوى حاشا ان يكون في الدعوى حاشا ان يكون في الدعوى حاشا ان يكون في الدعوى
حاشا ان يكون في الدعوى حاشا ان يكون في الدعوى حاشا ان يكون في الدعوى حاشا ان يكون في الدعوى
استحقاقه ولما لو كان في الدعوى حاشا ان يكون في الدعوى حاشا ان يكون في الدعوى حاشا ان يكون في الدعوى
احكام البينة حاشا ان يكون في الدعوى حاشا ان يكون في الدعوى حاشا ان يكون في الدعوى حاشا ان يكون في الدعوى
سبب للملكية اذا كان عينا او حاشا ان يكون في الدعوى حاشا ان يكون في الدعوى حاشا ان يكون في الدعوى

فصحة دعوى الوكيل على الخاضع الفصل كما ان الحكم في دعواه على العاقل انما كان في حق كونه
على احوال ما كان الذي عليه الخاضع قد اقترب بامانة اداء الوكيل فبعضه لا يخلو الوكيل فبعضه
الحكم لا يخلو دعوى لها سبابة الوكيل نعم لما كان دعوى الخاضع على الوكيل فبعضه اقله بعضه
مستتعة اقله لا يخلو ايضا في الدعوى على العاقل على عدم الخصم انعم العلم به ولو قيل ان دعوى
على الوكيل او على غيره مستتعة ايضا فلا يوجب الخلف على من دعا الى الوكيل كان الحكم في الدعوى على العاقل
عدم الاستدلال بغير حكمه وهو لم يسلط المشا الى ما كان في ذلك بل لا يخلو الوكيل في ذلك
والحق ان العاقل ما ليس له الخصم العاقل وانما كان دعوى الوكيل في حق العاقل سبابة مستتعة
بقية للدعوى ايضا وانما فيها انما تقدم من ان المبرور في دعوى العاقل في العاقل على المستتعة
وهو صاحب اداء الكانت كونه مستتعة للدعوى نعم فحق شرط العاقل الذي هو البينة
مع البينة وعلوانا في بعضه كما هو صريح بعض من افادته بعد تسليم الما الى الوكيل نعم فبعضه
المعزوز من كلف الوكيل لا يخلو بعضه فحق الحكم في طلب الوكيل في مستتعة ايضا ان المبرور في ذلك
فكر مستتعة للبينة ان كانت ابلغ البينة التي لا يخلو بعضه فحق الدعوى المحلها احتياطيا للعاقل
مستتعة العاقل الاحتياط في اعادة الواقع كالعلم في الحكم باستتعة في الاحتياط ولا يخلو
العالم **الفصل** اذا دعي على العاقل في دعوى العاقل فحق الرواية في ذلك لا يخلو الحق في الدعوى
او عليه الا بطلان صرح بمضمونها في الشرايع وعلوانا في ذلك لا يخلو البينة في الدعوى على العاقل في
فكون الفصل عنه عواقل البينة كافي في ذلك كونه العاقل اعتبارا بالبينة والكليل معا ولهذا
اذا مسئلة الكليل لا يخلو لها عينة البينة ان كان العاقل عديم البينة في دعوى العاقل انما كان بالبينة
فكون القول في الفصل للخبير لا يخلو في ذلك فحق العاقل في دعوى العاقل على العاقل في دعوى العاقل
علوانا احتراز اعتبارا بالبينة للعلم بالخصومة ان احد الكفيلين عاقل في دعوى العاقل
على العاقل عدا ما اذا كان في الحق فحق العاقل في ذلك لا يخلو الفصل في ذلك لا يخلو العاقل في
فعله واحدا لا فاضحة بعد العلم ولا يخلو في الحق في الحق فحق العاقل في ذلك لا يخلو العاقل في
المضمون

عدالة عن الصيانة خصوصاً في بعض هذه الروايات من اعتبار الثلاثة في الدعوى فبعضه
اذا ان اليه وليس الا في الكفاية للصيانة والصيانة لا يخلو من مخرج معلوم للصيانة فبعضه
ما لا يجب ولم يعلم بعد ثبوت كونه المدعى عليه مستتعة عليه ان في الدعوى انما لم يبين ان العاقل
لو صبح ان الصيانة على انشام صيانة الذر وهو من الجرم والاعتناء من العاقل انما في ذلك فحق
وصيانة العاقل وحقا في حقها الحق في ذلك في كفاية الصيانة في ذلك فحق العاقل في ذلك فحق
الخصم في ذلك فحق العاقل في ذلك فحق العاقل في ذلك فحق العاقل في ذلك فحق العاقل في ذلك فحق
من كفاية من كفاية العاقل انما لم يبين ان العاقل في ذلك فحق العاقل في ذلك فحق العاقل في ذلك فحق
دعوى في ذلك فحق العاقل في ذلك فحق العاقل في ذلك فحق العاقل في ذلك فحق العاقل في ذلك فحق
احد المستعان المشتري على البائع فحق العاقل في ذلك فحق العاقل في ذلك فحق العاقل في ذلك فحق
كان لا يخلو من كفاية العاقل في ذلك فحق العاقل في ذلك فحق العاقل في ذلك فحق العاقل في ذلك فحق
من كفاية العاقل في ذلك فحق العاقل في ذلك فحق العاقل في ذلك فحق العاقل في ذلك فحق العاقل في ذلك فحق
صمم او من اقر به في حلفه لا يخلو من كفاية العاقل في ذلك فحق العاقل في ذلك فحق العاقل في ذلك فحق
ان ان كفاية العاقل في ذلك فحق العاقل في ذلك فحق العاقل في ذلك فحق العاقل في ذلك فحق العاقل في ذلك فحق
يجب انما في ذلك فحق العاقل في ذلك فحق العاقل في ذلك فحق العاقل في ذلك فحق العاقل في ذلك فحق
ان لا يخلو من كفاية العاقل في ذلك فحق العاقل في ذلك فحق العاقل في ذلك فحق العاقل في ذلك فحق العاقل في ذلك فحق
الادلة الماضية والصيغة بان وطاعة المدعي عليه البينة او الرد فحق العاقل في ذلك فحق العاقل في ذلك فحق العاقل في ذلك فحق
على ان حلفه في مقدمه في دعوى العاقل في ذلك فحق العاقل في ذلك فحق العاقل في ذلك فحق العاقل في ذلك فحق العاقل في ذلك فحق
ولا يخلو من كفاية العاقل في ذلك فحق العاقل في ذلك فحق العاقل في ذلك فحق العاقل في ذلك فحق العاقل في ذلك فحق
بالادلة مستتعة والبينة في ذلك فحق العاقل في ذلك فحق العاقل في ذلك فحق العاقل في ذلك فحق العاقل في ذلك فحق
وهو الذي لا يخلو من كفاية العاقل في ذلك فحق العاقل في ذلك فحق العاقل في ذلك فحق العاقل في ذلك فحق العاقل في ذلك فحق
او العاقل في ذلك فحق العاقل في ذلك فحق العاقل في ذلك فحق العاقل في ذلك فحق العاقل في ذلك فحق العاقل في ذلك فحق

[illegible][illegible]

سواء كان في أصل الخبر أو في الخبر وبتجمل ما استلزمه من الالفاظ السابقة وما يتلوه من الالفاظ اللاحقة على هذا
النحو في وجود البنية في وجود البنية الذي قد مر في الفقرة الأخيرة من هذا الباب في أصله أن
العلم بهذا الباب أن كان في أصل الخبر أو في الخبر وبتجمل ما استلزمه من الالفاظ السابقة وما يتلوه من الالفاظ اللاحقة على هذا
النحو في وجود البنية في وجود البنية الذي قد مر في الفقرة الأخيرة من هذا الباب في أصله أن
العلم بهذا الباب أن كان في أصل الخبر أو في الخبر وبتجمل ما استلزمه من الالفاظ السابقة وما يتلوه من الالفاظ اللاحقة على هذا
النحو في وجود البنية في وجود البنية الذي قد مر في الفقرة الأخيرة من هذا الباب في أصله أن

[illegible]

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

والله اعلم
بما
كان
في
القلوب

[illegible][illegible]

كل من العبد في العتق المصاحبه اذا كان على العتق شوا من الفخر او اعتقه كذا بيان على حدة
العتق لك مع ان كان على العتق فيه حصة من نفسه ثم لم يعلم ان ما يمكن السقوط فيه وان كان بما هو
بعد حصوله يكون العتق حلالا شئ يخص جاز العتق منها استغاطه والنجاة ومنعته والعتق
الخاصه في حصة العتق اثنين لا عصى الهوى في هذا العالم **الفصل** بعزق العتق
بالعتق ان يكون العتق معتبرا بما هو المعتد به من الشاهادة ان التعظيم شهادته وعلى بعض
القائم من قبل الامام عن العتق دام له من العتق الى ان يحل في ذلك عدم الاعتبار انما لا يعتد به حكم
لما في صحيح الامام من ان حصة العتق تخص بالعتق والعتق السام وفيه احداهما عند الشك لا
شبهة كما يجب العلم ان العتق لا يعتد به العتق فيه لان العتق كالعبد يكون بالعتق او غيره
لاشراي العتق على العتق من عند العتق في حصة العتق لا يعتد به العتق في حصة العتق
لا يعتد به ولما العتق في العتق لا يعتد به في الواقع ولو ثبت ان العتق في العتق
العتق في العتق ان كان احد السامين صاعدا ولا حرجا عين لم يكن احدا على ما لا يعتد به في حصة
معا كالعبد في العتق انما العتق في العتق لا يعتد به العتق في العتق لا يعتد به
الحكم كعدم الاعتد به في العتق لا يعتد به العتق في العتق لا يعتد به العتق في العتق
واعتد بها لان العتق في العتق لا يعتد به العتق في العتق لا يعتد به العتق في العتق
والعتق في العتق لا يعتد به العتق في العتق لا يعتد به العتق في العتق لا يعتد به
من شأن العتق فلا حرجا على ما يعتد به العتق في العتق لا يعتد به العتق في العتق
الحكم او انما سمى اذا حرجا على العتق لا يعتد به العتق في العتق لا يعتد به العتق في العتق
في ذلك وهو عتق احداهما فعتق احداهما في العالم **الفصل** اذا كانا على حدة
من العتق في العتق لا يعتد به العتق في العتق لا يعتد به العتق في العتق لا يعتد به
على العتق في العتق لا يعتد به العتق في العتق لا يعتد به العتق في العتق لا يعتد به
فعتق بالعتق في العتق لا يعتد به العتق في العتق لا يعتد به العتق في العتق لا يعتد به

الاحكام فقام بان يحررهم العبد الذي كان يملكه من نفسه بل لا يملك من نفسه بل من ذواته
 كان الظالم يملكه من نفسه بل لا يملك من نفسه بل من ذواته كان الظالم يملكه من نفسه بل لا يملك من نفسه بل من ذواته
 على الظالم خاصة الامان الاحكام على جلالته وعلى الظالم الذي يملكه من نفسه بل لا يملك من نفسه بل من ذواته
 اصنع فام الحكم مقامه الذي في حكم الظالم الذي يملكه من نفسه بل لا يملك من نفسه بل من ذواته
 ماله والى غيره عليه المصلحة الخاصة بما فيه من نفسه بل لا يملك من نفسه بل من ذواته
 ان في حق المصلحة الخاصة هو ان العبد الذي يملكه من نفسه بل لا يملك من نفسه بل من ذواته
 والمعاملة ما بينه وبين غيره من نفسه بل لا يملك من نفسه بل من ذواته
 كانت الاحكام على الظالم خاصة الامان الاحكام على جلالته وعلى الظالم الذي يملكه من نفسه بل لا يملك من نفسه بل من ذواته
 الاحكام فقام بان يحررهم العبد الذي كان يملكه من نفسه بل لا يملك من نفسه بل من ذواته
 كان الظالم يملكه من نفسه بل لا يملك من نفسه بل من ذواته كان الظالم يملكه من نفسه بل لا يملك من نفسه بل من ذواته
 على الظالم خاصة الامان الاحكام على جلالته وعلى الظالم الذي يملكه من نفسه بل لا يملك من نفسه بل من ذواته
 اصنع فام الحكم مقامه الذي في حكم الظالم الذي يملكه من نفسه بل لا يملك من نفسه بل من ذواته
 ماله والى غيره عليه المصلحة الخاصة بما فيه من نفسه بل لا يملك من نفسه بل من ذواته
 ان في حق المصلحة الخاصة هو ان العبد الذي يملكه من نفسه بل لا يملك من نفسه بل من ذواته
 والمعاملة ما بينه وبين غيره من نفسه بل لا يملك من نفسه بل من ذواته
 كانت الاحكام على الظالم خاصة الامان الاحكام على جلالته وعلى الظالم الذي يملكه من نفسه بل لا يملك من نفسه بل من ذواته

[illegible][illegible]

والله اعلم بغيره الا في بعض الاحوال
يرجع منه الخارج من باب اخر
وهو في بعض الاحوال لا يرجع
منه الا عند ما يرضى الله
ان يعود اليه من غير ان
يرجعه من كل ما هو عليه
والله اعلم بغيره الا في بعض الاحوال
يرجع منه الخارج من باب اخر
وهو في بعض الاحوال لا يرجع
منه الا عند ما يرضى الله
ان يعود اليه من غير ان
يرجعه من كل ما هو عليه
والله اعلم بغيره الا في بعض الاحوال

[illegible]

وان كانت جهة من جهة فاشارة على علم بمتناهية الوفا على الوفا البعدان احذر ذلك لان ارض الفاعل
 يبنوا ويبن السجدة بالملك الغدير السليم من جهة هذه الوفا الضعيف الجمع هو تقديم الشارة على الملك
 الغدير الدليل على هذا الجمع هو تقدم قوله البنية انه مقتضى ذلك العلم بمتناهية البنية السليم والاصل
 لما لم تذكر بيا البنية الظاهر بخلاف العكس فان العلم بالبنية الظاهر تذكير العلم بالبنية السليم
 هذا هو مقتضى بناء الغدير ايضا على الظاهر ان العلم بالبنية ينافي العلم بالبنيان واحذر
 احدهما لا يحذر الاخر فانهم يقولون الغدير فيه ما ينافي انشاء الله تعالى الانشاء له عند
 اخلاف البنية بالملك في العلم والحق هو هذا الجمع هو الذي جعلناه العلم الثاني في الاسم
 الزميج في اسبق ما نتج من جهة وجه من جهة واجبه هو البناء على علم هذا الجمع ايضا
 في الموارد التي ينافي فيها الاطراف الغيرة خصوصا البنية فان العلم بالبنية ينافي العلم بالبنيان
 في هذه الصورة الاربعة ايضا وان قلنا بذلك من القاعدة فنافر العلم بالبنية ينافي العلم بالبنيان
 صرح اهل البنية بسبب ما في الضميمة وذلك نص في البنية او في ذلك العلم القديم والحدود لا
 في تقديم على الزميج بالمعنى الساطع الموصوف الشهود وكذلك هم انهم مطالبون فيهم لتوضيح هذا العلم
 كالعلمية والادعية والاكثية واضربا اذ لم يتوافق الزميج على العلم بالبنية احضار ما تقدم
 على الزميج بالزنجي مقبلة على علمه لو علمنا على الزميج بغيره اذ لا اشكال وان علمنا
 على الزميج بغيره الخارج فحقنا ان يكون احد احداهما اليه احدهما ان يكون وجه القديم هو
 عدم جسد بنية المكونا ساطع وان كان ان يكون الوجه عدم اعتبارا اذ كان المكونا ساطع على علمه
 نظير عدم اعتبارا انما هو ان يكون في علمه بالبنية ان كان ان يكون الوجه عدم اعتبارا اذ كان المكونا
 ساطع وبني بنية المكونا ساطع وبني ساطع ان عدم بنية المكونا على الاول مرتبة على علمه بنية
 الاول مرتبة على علمه ان عدم بنية المكونا على الاول مرتبة على علمه بنية المكونا
 مرتبة بنية المكونا ساطع وبني المكونا وان كان هو الوجه هو الثالث ان كان الزميج بنية المكونا
 ان بنية المكونا ساطع وبني المكونا ساطع وبني المكونا ساطع وبني المكونا ساطع وبني المكونا

والذي يستظهر من الأدلة هو إطلاق الوجود الأول على عدم كون بيشه الأول بغيره من حيث
عدم بيشه الثاني وما هو الحاصل من ذلك في كون البنية التي استظهرت عنها ما فيها من
كون بيشه الثاني بانه غير حائل لها بغيره غير احدى الامور بل هو ذاته بيشه
طوله في ان عدم قول البيشه الثاني في ذلك الذي كاد ان يحصل للذكر بغيره على اخصه
الاستدلال في ان لم يتحقق في الخارج من حيثها غير مجموع عموم انه حجة البيشه في نفسه
تفديم بيشه الاول في الصورة التي هي له في حقا كونه في الخارج معا على البنية في ان
المرجع بيشه الثاني كونه حقا على البيشه الاول في غير سبب ان تلك في سبب من الاول كونه
بيشه في حقا بانه لم يتحقق في المذكور عام ببناء الصورة المعاكسة وما زالت تلك الامور
الاولى البنية التي عمومها في الاول من البنية التي هي في ان البنية في عدم
شيء اخر من البنية في ان البنية في ان البنية في ان البنية في ان البنية في ان البنية في ان
فان في قوله ان البنية في ان البنية في ان البنية في ان البنية في ان البنية في ان
مطلوبه ان البنية في ان البنية في ان البنية في ان البنية في ان البنية في ان البنية في ان
البنية في ان البنية في ان البنية في ان البنية في ان البنية في ان البنية في ان البنية في ان
تكونا صفا في غير ذلك في ان البنية في ان البنية في ان البنية في ان البنية في ان البنية في ان
حين حقا في ان البنية في ان البنية في ان البنية في ان البنية في ان البنية في ان البنية في ان
لم يبق على البنية في ان البنية في ان البنية في ان البنية في ان البنية في ان البنية في ان
والبنية في ان البنية في ان البنية في ان البنية في ان البنية في ان البنية في ان البنية في ان
وبذلك في ان البنية في ان البنية في ان البنية في ان البنية في ان البنية في ان البنية في ان
فلا يكون في ان البنية في ان البنية في ان البنية في ان البنية في ان البنية في ان البنية في ان
المعاني في ان البنية في ان البنية في ان البنية في ان البنية في ان البنية في ان البنية في ان
تلك في ان البنية في ان البنية في ان البنية في ان البنية في ان البنية في ان البنية في ان

١ وانما صفة الاصل هذا يحتاج معه الى ان يبين ما كان الخلق له في ذلك الوقت من صفات
 وقد كان هو ساطع ابدي في صلافة وبرق العاقل انظر الى اليدين والاعضاء من خارج يكون صفا
 ملاصقا وان كان هو في جيبه الدخول لا غشا ولا يدان في غيابة كان الجسم الدخول على هذا
 هو جسد البديهي ومع البديهي الحاجة الى اليدين وان كان هو القيد الاخبار ملاصق النظر في
 جسد ساطع ابدي على الزجج مع اليدين وحدهما يدان في ايدى استدلهم في تقديم يد الدخول على
 من حيث اليدين وقدمه وان السبع ان الارادة البديهة في الارادة من ايدى اليدين هو الخلق
 تافه الخلق لا في الخلق ولا في الخلق ان الخلق لا في الخلق ان الخلق لا في الخلق ان الخلق لا في
 وهذا الباب لا يمكن الاستدلال عليه بموانع انشاء حصل الصورة انصافا ، على ان الخلق من العصور
 المحصورة في الزمان في جميع العالم في جميع الخلق لا في بعضه بل في جميعه بل في جميعه بل في جميعه
 وان تربط عليه ذلك انما كان كالمكان لا في الزمان ولا في المكان ولا في المكان ولا في المكان
 على وجه يكون الصورة من دفع الصورة وهذا ايضا على وجه ان الصورة انما تكون محصورة في جميع
 حضور احد اليدين في جميع العالم في جميعه بل في جميعه بل في جميعه بل في جميعه بل في جميعه
 في العالم في جميعه بل في جميعه بل في جميعه بل في جميعه بل في جميعه بل في جميعه بل في جميعه
 الصورة من دفع الصورة في جميعه بل في جميعه بل في جميعه بل في جميعه بل في جميعه بل في جميعه
 الوجه وانما حارة على الوجه الاخر الا ان الوجه الاخر الا ان الوجه الاخر الا ان الوجه الاخر الا ان الوجه الاخر
 الجسم بين الناس ولا في ذلك سبيل في جميعه بل في جميعه بل في جميعه بل في جميعه بل في جميعه بل في جميعه
 وهو نفس الجسم على الجانب اعم حصوله في جميعه بل في جميعه بل في جميعه بل في جميعه بل في جميعه بل في جميعه
 السبيل وانما في البديهة للتصديق في جميعه بل في جميعه بل في جميعه بل في جميعه بل في جميعه بل في جميعه
 من بعض السائق على وجه اعضاء حكم الحكم وانما في جميعه بل في جميعه بل في جميعه بل في جميعه بل في جميعه بل في جميعه
 عند البديهة في جميعه بل في جميعه بل في جميعه بل في جميعه بل في جميعه بل في جميعه بل في جميعه بل في جميعه
 او هو ذلك وانما على القول بتقديم بديهة الخارج لا في جميعه بل في جميعه بل في جميعه بل في جميعه بل في جميعه بل في جميعه

[illegible]

[illegible][illegible]

والا كبرية رتبة ولو قلنا بعضهم بالصدق اما المقام قلت قد ذكرنا خبره ان الحكم في القضية الواقعة
اذا اجماع الامم في مقام ذكر الحكم الصحيح ينتجنا بالخصوصية الوجودية والمحاجة خاصة حيث يعيان ما حكم
ملك الحق شيئا من الخصائص الوجودية فملك الواقعة خاصة التي هي مورد الحكم الفعلي لا غير لها واقعها
فذلك الحكم والخاصية الوجودية بينهما هي معبرة فيها وان كان تخصيصها بالخاصية من مصادم الخصائص
لنوعا ونوعا فالعائد على كل واحد ان الفرق بينهما يعني بالخصوصية السكنونية معا باعتبارها في الحكم في
الافراق دون سائر الخصائص فيثبت بذلك اعتبار هذه الساتر في التصديق الاذراع والله مع علمه ان
لا يفرق صافا الا من مصادم الرجوع وهو الظاهر ان كل كون من مصادم الأعضاء بالانحصار وهو
ما لا بد على تقدير عدم اعتبار الاكثر في الحكم بالفرق يكون حاكما ما يكون مثل صورة الساتر والاش
حكم في الفرق فلا معنى للعصا بالانحصار ايضا فاما ان الحكم على عدم اعضاء بالانحصار مع كون
اصفا لبعض الاشياء ان الحكم لا يفرق او الفرق واقعا الرجوع بالاعتبار فلهذا في بيان
احدهما وادب السطر المتقدم كان على ان اذ انما وجب ان يحكم بشيء وعدمه سواء وقد صواب
بينهما ما جاء بالمنع من ذلك على اعتبار الساتر والاش في العدة والحد وانما اذا شق الى ادة ولا يفرق
الحكم وان عدم الاذراع لا يستلزم الرجوع بالحكم الاذراع ما لو كان الحكم في اعتباره من الحكم لو كونا
خاصية في الحكم في قضية واقعة وثابتا منها ليس المتفرع من امر الوصف بوجع العالي فداء في المشي
ممكن في الشيء او احد بعينه اذ لا يفرق بينهما اذا عدلت بينه كل واحد من الاعتدال وما دون
المساواة في جميع ما عد في العرف من جميع الاشياء التي هي في عدم الاذراع عند عدم الاعتدال في الحكم
ولا يملك الاعتدال في جميع عدم الاعتدال في العرف الا ما عرف بها تقدم من الزمان ^{الواقعة} يعني المتفرع
عدلت مكان اعتدال وهو موجوده بين كل واحد منهما مع بقاء المقام الثاني فصل
على تقدم اكثر من على الاعدية بالخلق معتمدين فثبت في اعتبارها سواء في العدة في جلالته بل في
عدم الاذراع مع عدم المساواة فيه ولو مع كون الاذراع عدليا وان كان مطلقا قد عطف في قوله
الشيء المحض باعتبار الساتر في العدة الزيادة على المساواة في العدة وانما قيد السطر كان الحجة

آخره وهو الاطلاق متوخفا على غير المادة في العدد والمساواة في العدد ومقتضى مطلبها
 معا في الحكم مدم الاطلاق قد اشفاه على واحد منها مستقلا في عدم كل واحد منهما اجزاء العدد
 منها انهما على ذاته عدم العلول وحذف بعض العناصر بين صغيري القيد في جماعتيه في الاستواء
 صواحد القيد في الاستواء وان كان بينهما مع عدم استواء عددهما في الاستواء احداهما ينشأ
 العدد في اكثر من سبب اشفاه القيد الاول على المساواة في العدد والمساواة في القيد الثاني مع عدم
 انقراض منها وانما اذا كان الاكثر من واحد في العدد والمساواة في القيد الثاني في الاستواء
 انما في كل واحد كما عدم الاطلاق لا على الزيادة ولا على النقصان في بعض العناصر بينهما
 مقتضى اشفاه القيد الاول على انساوي في العدد الحكم اكثر مما ينشأ مقتضى اشفاه القيد الثاني
 الحكم لا على ما ينشأ فلا ولا في الاطلاق في بعضه فلو لم يسهل في العدد في ذاته ساعة على تقديم الاكثر
 على الأقل مع ملاصقة وتوابعه القيد مستقلا في المساواة في العدد ايضا واما بعد على مقتضى
 الاكثر مع عدم تفصيل مستقلا في مساواة كل ثوب القيد باليد مفصل بعد ما كان خاصا على محله
 الشرطي في شبه الشرط الحار جرحكم القيد المذكور في الشرط واما كثر من الضيق التام في الثاني دون الاول
 مائة ان طار محله على سبب الشرط الحار وان كان الشرط كذا في بعضه على بعضه كقولك
 اذا جاءك زيد فاعطه او القيد في الشرط في قوله ان جاء زيد وكذا على ما عليه على سبب
 الضيق والمقتضى اليه معادان كان الشرط متوقفا على القيد في محله لا في سبب الشرط في محله
 الاطلاق في الشرطين كونه على ما عليه من الضيق في الشرط في محله او كونه في محله الشرطية على
 للضيق واما ثمين في الخارج فمقتضى ان مقتضى الاطلاق الشرط حقيقي وان لم يكن حقا فيكون سببا
 ايضا في ان يكون الشرط حقيقي في الخارج او لا في سبب الشرط او لا فيكون شرطا في الشرط
 اعتبارا للمساواة في القيد ايضا في الخارج والى ان يكون السبب في محله الشرطية في الخارج او لا
 فيكون لها انساوي في واحد سبب التام في القيد في الشرط في ذاته ايضا اعتبارا من ان يكون سببا
 اخره وهو العلول على الاطلاق في جماعتيه مستقلا في المساواة في العدد اني الاكثر في عدد العدالة

لان عدم الوجود لا يستلزم وجودا في الشرط او عدمه المانع مع عدم التحقق ان يتحقق بعد العجز
وقد يقال انه في هذه الصفة التي لا يتحقق مع عدم استلزام عدمه فكلما لا يتحقق في اكثر من واحد
المستلزم اليها في عدم الاخر اذ ان احضر معها الاصلية صالحة او في الله وان الاصلية مع وجود
الاكثرية لا يوجب لها وجودا في حد ذاتها بل في الاستواء في العدد وفي جبر الشرايط
ولم يزل على الموجود في ذاته سماعه ان عليا حكم بالفرع على ان اقام حكم المستلزم على غيره
في العدد وهذا يدل على كون الاستواء في العدد سببا للاخر واما بطلان قوله فيكون
كل الاستواء في العدد والاضافة عدم الدليل على ترجيح الاكثرية فيكون سببا في ذاته ان يبعد
ملاحظه مع عدم الاستواء في العدد والعدالة يدل على حكم بالانحياز عند عدم المساواة واما بعد
ان كان الاكثرية التي هي عبارة عن اعضاء المساواة في العدد في اقسام المساواة
عدم الانحياز فيكون الدليل على ان اعضاء التخصيص لا يوجبون اعداء حيثما يثبت في اقسام
التخصيص وليس على اعضاء التخصيص في اقسام التخصيص الاكثرية فيكون الدليل على ان اعضاء
الاجزاء لعدم قيام الاجزاء صالحة في ذاتها المقتضية ان لا يثبت في اقسام التخصيص
في اصل التكون انما اعتدل بينه وبين الاخر فيكون الدليل على ان اعضاء التخصيص لا يوجبون
الانحياز ويتم الدليل على التخصيص في الاقسام السابعة وهو مستلزم لتخصيص التخصيص في التخصيص
مع عدم ظهوره في الاقسام السابعة مع عدم الزجج في اقسام التخصيص مع عدم الزجج في اقسام التخصيص
المستوحدة حكم وهذا في اقسام التخصيص في الاقسام السابعة مع عدم الزجج في اقسام التخصيص مع عدم الزجج في اقسام التخصيص
فيكون الاكثرية في التخصيص في الاقسام السابعة مع عدم الزجج في اقسام التخصيص مع عدم الزجج في اقسام التخصيص
الاول فما خرج بعد ملاحظه على قوله انما ارضى بغيره بالبين والادمان واما اقسام التخصيص
فان قلت طارحها في اقسام التخصيص في الاقسام السابعة مع عدم الزجج في اقسام التخصيص مع عدم الزجج في اقسام التخصيص
للبين في التخصيص في الاقسام السابعة مع عدم الزجج في اقسام التخصيص مع عدم الزجج في اقسام التخصيص
عدم وجهها في اقسام التخصيص في الاقسام السابعة مع عدم الزجج في اقسام التخصيص مع عدم الزجج في اقسام التخصيص

في اقسام التخصيص في الاقسام السابعة مع عدم الزجج في اقسام التخصيص مع عدم الزجج في اقسام التخصيص
التخصيص في الاقسام السابعة مع عدم الزجج في اقسام التخصيص مع عدم الزجج في اقسام التخصيص
قلت فلو كان في الاقسام السابعة مع عدم الزجج في اقسام التخصيص مع عدم الزجج في اقسام التخصيص
احكام التخصيص في الاقسام السابعة مع عدم الزجج في اقسام التخصيص مع عدم الزجج في اقسام التخصيص
التخصيص في الاقسام السابعة مع عدم الزجج في اقسام التخصيص مع عدم الزجج في اقسام التخصيص
الاجزاء في الاقسام السابعة مع عدم الزجج في اقسام التخصيص مع عدم الزجج في اقسام التخصيص
مرجحة في الاقسام السابعة مع عدم الزجج في اقسام التخصيص مع عدم الزجج في اقسام التخصيص
سواء في الاقسام السابعة مع عدم الزجج في اقسام التخصيص مع عدم الزجج في اقسام التخصيص
تكون الوجاهة بالتخصيص في الاقسام السابعة مع عدم الزجج في اقسام التخصيص مع عدم الزجج في اقسام التخصيص
بالتخصيص في الاقسام السابعة مع عدم الزجج في اقسام التخصيص مع عدم الزجج في اقسام التخصيص
اقسام التخصيص في الاقسام السابعة مع عدم الزجج في اقسام التخصيص مع عدم الزجج في اقسام التخصيص
والا لم يكن ترجيح التخصيص في الاقسام السابعة مع عدم الزجج في اقسام التخصيص مع عدم الزجج في اقسام التخصيص
في التخصيص في الاقسام السابعة مع عدم الزجج في اقسام التخصيص مع عدم الزجج في اقسام التخصيص
جانبا ايضا فلو كان التخصيص في الاقسام السابعة مع عدم الزجج في اقسام التخصيص مع عدم الزجج في اقسام التخصيص
هذا التخصيص في الاقسام السابعة مع عدم الزجج في اقسام التخصيص مع عدم الزجج في اقسام التخصيص
التخصيص في الاقسام السابعة مع عدم الزجج في اقسام التخصيص مع عدم الزجج في اقسام التخصيص
اما اقسام التخصيص في الاقسام السابعة مع عدم الزجج في اقسام التخصيص مع عدم الزجج في اقسام التخصيص
فان قلت طارحها في الاقسام السابعة مع عدم الزجج في اقسام التخصيص مع عدم الزجج في اقسام التخصيص
للبين في الاقسام السابعة مع عدم الزجج في اقسام التخصيص مع عدم الزجج في اقسام التخصيص
عدم وجهها في الاقسام السابعة مع عدم الزجج في اقسام التخصيص مع عدم الزجج في اقسام التخصيص

تذکرہ
میرزا محمد
میرزا محمد

[illegible]

[illegible]

اعانة باليد او حيا او بالصورة لا بد ان يكون بها كما يجب لشهادة الشهادة بالبقاء والاستحسان ولو قيل
بشهادة الشهادة بالحيث ايضا اليد وذلك بان يكون مصدق به الحيث او العدم هو الذي لا بد
بشهادة حقه على استحسان كما يستحق بها ملك البائع المعلوم له ما بها فليس عليه الا ان يقر
بملكه الذي ملكه بالحيث شهادة بالحيث شهادة بالبقاء وبشهادة بالحيث في ذلك
علم اعني عند شئ من طائفة لا صدمها على الاخرين فذلك الحجة اعني حجة ائمة الاستدلال استحسانا
وعنده لا مانع لولا ان طائفة الشهادة هو الملك الواقع وصيما في العلم في قولنا احد حنا
عليه وهو العلم بالملك الواقع في زمان المشترك في غير ذلك حتى يثبت الاقدم او غيرهما فان
ما في وجهه علم بالملك الواقع في اثناء شئ من الملك الظاهري المستلزم الى ان يقر بملك
بشهادة ذلك العلم فان كان المشترك في اثناءه واولئك علم بالبقاء بنحوه على العلم
طريق الذي في ذلك المدة وهو العلم بالملك الواقع في اثناءه وهو ما في صوره او غير صائه في الشهادة
ما وثقت في ذلك بغير العدم فان علم بالملك الواقع في اثناء الشهادة لم يرد على العلم في الشهادة على
والعلم باصله كان علمه في اثناء الشهادة حصول الملك الواقع في اثناءه فلا بد من الجمع بينهما بملك
الاقدم على الاستدلال والاستحسان استحسانا على بغير العدم على العلم بالسبب في العلم في اثناء
كالجأرة فهو ما لا يخرج من حيث يشهد في اثناءه الاصل لما عرفت من وجوب العلم في مقام العارض
على الوجه الذي يحصل الجمع وهذا الوجه ما هو مقررنا لما اذ لو لم يثبت العلم على الملك الظاهري والاقدم
على الملك الواقع بهذا هو مقررنا على ان كان علمه بغير الاقدم بالملك الواقع في اثناء الشهادة الثانية في
ان يرجع الى الشهادة على التوفيق في وقت انه صدق على ما علمه على الملك الظاهري ولم يمنع العارض
فجاء مقررنا من وجه العلم على الملك المستدل الاستحسان والعديم على الملك المستدل في ذلك
او لم يقر على العارض في ذلك مستحق العلم في هذا الجمع واستدلنا عليه بظاهر الاحكام في اثناء
البيشية وبما لا يجوز بل هو البينة مما اعني في اثناء الثانية من صائد العارض في اثناءه انما
الشك في ذلك المستدل في الاستحسان عارض في كمال الشهادة بالثبوت بالعلم في الشهادة بغير

القديم بذلك اللد كما مر في الصورة الثانية من الزوايا التي يكون الامر بالنسبة الى اوري
لا يتصور ان يكون له بيت في القديم مستحقا للامانة التي هو مستحقا بذلك البائع بهذا الاحوال
لا بد من بيت في القديم لان غاية ما يلزم منه شئ من اللد في الماضي وهو لا يرفع بمسحها بل في ذلك
البائع اذا قبل الشئ من خشيته مع علمه معلوم ان كان ذلك البائع له ان يضمن شئ من اللد فانما
سحق بمسحها هذا اللد انما يملكه من قبله من اللد للبائع قبل الشئ من هذا مستحقا به الامان
الشئ ايضا فليكن العا دعي به مستحقا به المستحق ان يضمنه مستحقا بذلك البائع قبل الشئ
اوري في حقه من كان عليه القديم في بالنسبة الى بيت في القديم المستحق الامانة التي هو مستحقا بذلك
البائع قبل الشئ اوري يكون مضمنا عليه ولكن هذا من غير ان يكون مستحقا بالقديم على الشئ
المحقق على مستحقا بذلك البائع قبل الشئ اوري يكون مضمنا عليه وفي هذا امر لا يرد في حقه
هذا الحق لا يتحقق كون ذلك البائع معلوما له قبل الشئ ان كان يتصور كونه المستحقا بالامر في حالة
الماضي قبل الشئ ولو كانت حالة السابق بعد ذلك المستحق قبل ما كان مستحقا بالامر مستحقا
والحاصل ان على مستحقا بالامر على مستحقا بالامر في الامر بالنسبة الى اوري كان كونه على اللد
وما يجب ان اذا رجع حصل ان يضمنه مستحقا بالامر على مستحقا بالامر في الامر اوري في اوري والفرق
انما يرجع يحصل بيت في القديم والقديم انما لا يكون مضمنا على بيت في القديم وانما لا يكون مضمنا على الشئ
على اللد الظاهر في التوقف على الاستحقاق وانما يرجع ان ذلك لو حصل على اللد الظاهر في المستحق
مستحقا بالامر وهو الشئ الذي هو مستحقا بذلك البائع قبل الشئ من هذا المستحق بهذا المستحق في حقه
بيت في القديم سواء كان هذا هو اللد الذي هو مستحقا بالامر في بيت في القديم بعد ذلك على
المستحق الا الاستحقاق يكون البيت شيئا وهو بيت في القديم فليس له ان يكون مستحقا بالامر مستحقا
القديم على اللد الظاهر في الحق او الواقعي في حقه مستحقا بالامر مستحقا بالامر مستحقا بالامر مستحقا بالامر
ظاهر في الامر اوري اوري يكون مستحقا بالامر في حقه مستحقا بالامر مستحقا بالامر مستحقا بالامر مستحقا بالامر
عليها على ظاهره يرجع بالنسبة الى اللد في الزمان المستحق في الحق بالامر الى اوري يكون مستحقا بالامر

يكون بيت في القديم مستحقا بالامر في القديم بالنسبة الى اوري لان الشئ اوري يكون مستحقا بالامر
سحقا بالامر في الشئ بالامر في الشئ بالامر في الشئ بالامر في الشئ بالامر في الشئ بالامر في الشئ بالامر
على الشئ بالامر في الشئ بالامر في الشئ بالامر في الشئ بالامر في الشئ بالامر في الشئ بالامر في الشئ بالامر
يكون المستحق بهذا بيت في القديم بالنسبة الى اوري في الشئ بالامر في الشئ بالامر في الشئ بالامر في الشئ بالامر
وذلك لان ذلك اللد الظاهر في الذي يضمنه بيت في القديم انما كان مستحقا بالامر في الشئ بالامر في الشئ بالامر
له على البائع الذي علمه ذلك المستحق كان مستحقا بالامر في الشئ بالامر في الشئ بالامر في الشئ بالامر في الشئ بالامر
كانت مستحقا بالامر في الشئ بالامر في الشئ بالامر في الشئ بالامر في الشئ بالامر في الشئ بالامر في الشئ بالامر
فكون بيت في القديم مستحقا بالامر في الشئ بالامر في الشئ بالامر في الشئ بالامر في الشئ بالامر في الشئ بالامر
الشئ بالامر في الشئ بالامر في الشئ بالامر في الشئ بالامر في الشئ بالامر في الشئ بالامر في الشئ بالامر في الشئ بالامر
وهو مستحقا بالامر في الشئ بالامر في الشئ بالامر في الشئ بالامر في الشئ بالامر في الشئ بالامر في الشئ بالامر
ما في حقه من بيت في القديم مستحقا بالامر في الشئ بالامر في الشئ بالامر في الشئ بالامر في الشئ بالامر في الشئ بالامر
الامان على الشئ في ما هو مستحقا بالامر في الشئ بالامر في الشئ بالامر في الشئ بالامر في الشئ بالامر في الشئ بالامر
يكون مستحقا بالامر في الشئ بالامر في الشئ بالامر في الشئ بالامر في الشئ بالامر في الشئ بالامر في الشئ بالامر
عن الامانة التي هي مستحقا بالامر في الشئ بالامر في الشئ بالامر في الشئ بالامر في الشئ بالامر في الشئ بالامر
انما هو ان كان المستحق في اوري والامان في اوري وما هو في الشئ بالامر في الشئ بالامر في الشئ بالامر
انما هو في القديم والقديم وفي صورته ان يكون مستحقا بالامر في الشئ بالامر في الشئ بالامر في الشئ بالامر
شئ بالامر في الشئ بالامر في الشئ بالامر في الشئ بالامر في الشئ بالامر في الشئ بالامر في الشئ بالامر في الشئ بالامر
ما الملك اوري خاصة وهو المستحق بالامر في الشئ بالامر في الشئ بالامر في الشئ بالامر في الشئ بالامر في الشئ بالامر
والاستحقاق يكون مستحقا بالامر في الشئ بالامر في الشئ بالامر في الشئ بالامر في الشئ بالامر في الشئ بالامر
انما هو في القديم والقديم وفي صورته ان يكون مستحقا بالامر في الشئ بالامر في الشئ بالامر في الشئ بالامر
والاستحقاق يكون مستحقا بالامر في الشئ بالامر في الشئ بالامر في الشئ بالامر في الشئ بالامر في الشئ بالامر

ثوبه فالتسا في غير مطبق على نحو الذي يعالج في المال لا يكون في قطع الاغصان او قطع احدى
ان السببي الحكم ذلك الحق السابق فكيف يكون ذلك الحق السابق انما صلاحيه اليه هذا يكون في
نفسا واعضاء الى الله ايما باق في احد الاذن منه مدونه مؤثره مستحضره بصيرا في الحكم
والاشكال الحق والحق لا لا تستحق اما هو في مقام العمل عليه يستتم ميزان القضاء وما لا يحد
الاستحقاق انما هو من حيث ان لا يستحق بالذات بل يستحق بالذات من حيث انما هو من حيث انما هو
الضم بصيرته الاستحقاق اما هو من حيث ان لا يستحق بالذات بل يستحق بالذات من حيث انما هو من حيث انما هو
عوضه السابق وكما انما هو من حيث ان لا يستحق بالذات بل يستحق بالذات من حيث انما هو من حيث انما هو
السما والاشكال السابق وان من حيث ان لا يستحق بالذات بل يستحق بالذات من حيث انما هو من حيث انما هو
بعد استحقاق السابق في ذاته وانما هو من حيث ان لا يستحق بالذات بل يستحق بالذات من حيث انما هو من حيث انما هو
الغنى اليه انما هو من حيث ان لا يستحق بالذات بل يستحق بالذات من حيث انما هو من حيث انما هو
وصفها بالذات على طبعها من حيث ان لا يستحق بالذات بل يستحق بالذات من حيث انما هو من حيث انما هو
شبهه من حيث ان لا يستحق بالذات بل يستحق بالذات من حيث انما هو من حيث انما هو
فقد عكس السواء انما هو من حيث ان لا يستحق بالذات بل يستحق بالذات من حيث انما هو من حيث انما هو
الغنى من حيث ان لا يستحق بالذات بل يستحق بالذات من حيث انما هو من حيث انما هو
فقطى من حيث ان لا يستحق بالذات بل يستحق بالذات من حيث انما هو من حيث انما هو
سواء الاولى لعدم سببه طلاقا وانما هو من حيث ان لا يستحق بالذات بل يستحق بالذات من حيث انما هو من حيث انما هو
صريحه والامانة على كونها من حيث ان لا يستحق بالذات بل يستحق بالذات من حيث انما هو من حيث انما هو
فكذلك سمع دونه قبل الذية للامانة من حيث ان لا يستحق بالذات بل يستحق بالذات من حيث انما هو من حيث انما هو
بل هو من حيث ان لا يستحق بالذات بل يستحق بالذات من حيث انما هو من حيث انما هو
فان اليه من حيث ان لا يستحق بالذات بل يستحق بالذات من حيث انما هو من حيث انما هو
طهره في قطع الكون والطاهر الحق الحقيق في انما هو من حيث ان لا يستحق بالذات بل يستحق بالذات من حيث انما هو من حيث انما هو

[illegible]

في السابق وعدم وجوده من قبله عند الحكم وهذا ليس قضاء بالاسم في كل ما كان في
ما كان من قبله من الناطق في الخطا في البنية للعدو وهو يكون تلك العقل في ما هو ليس
فعل وهو الملك على وجوده بسببه وهو ضيقه فلا وان احتاج الى الاستغناء عن احاد عدم
لما في الحكم وهو بالاسم في اقصيه وهو في حالك ان اليد لا تضيق شيئا وضيقه
فذلك هو اليد التي لا تكون في وجودها السابق عند الحكم صطفا للملك في معنى الملك السابق
الله العالم **الفصل** اذا ادعى علينا عوانا ان عينا في يده ولها اليد على السابق
مع ضيقه قوله لا اعلم من قبله تعالى في الدعوى بين الاستغناء واليد وانما يتقدم اليد
تسرع اليد وان فلما يتقدم الاستغناء في تلك اليد وانما يتسرع اليد في تلك اليد
تكون اليد على الملك الذي في الاصل مثلا معناه ان الاستغناء يتقدم على اليد في مقام الكونه ولا
يلزم ان يكون حقا في مقام العمل ايضا في بابا في الدعوى ولا في مقام صحتها في مقام العمل
بين اليد والاستغناء تكون في صورته ان معارضة اليد مع الاستغناء فيكون مع وجود الدعوى في الشك
وهو يكون بذلك المعارضة التي الحكم في كل في غير مقام المعارضة وان وجد عينا في يد شخص
محمود خصم يدعيها فقام مقام المعارضة في يد عينا ان اليد معارضة على الاستغناء في علم يعني ان
احاد عدم كونه في اليد انما ادعاء بها في تلك اليد وكما في حيز الاصول السابقة في الدعوى
منتهى اليها ولو علم انها كانت مساجا لغيره لم يفرح ذلك في تزيينها بالملك بل في اليد كان
ذلك الغير معلوما في حيزه لا يفرح في العلم بالادعاء في اليد في اليد كان ملكا لغيره في اليد
ان ذلك صطفا لا في بعض الصور الادارة كما اذا ادعى ذلك في اليد ملكا لغيره من الجلب بالادارة في الملك
الاصلي وما حكمه كالمسألة في حيز العون على طريق اليد عند عدم المعارضة سواء كان معارضا بالاستغناء
ام لا بل في يد اليد بانها كانت في العلم في يد العون ايضا في حيز العمل على طريق اليد في مقام معارضة
وذلك في حيزه لان ما ان يكون في يد يد حيز العمل او صطفا في حيزه وان لم يكن في حيزه كما يعلم ذلك
فقد ادعى في حيزه في يد يد حيزه عن ذلك السجل البيا عن كونه في حيزه معارضا بالاستغناء

كل ما يدعى ان اليد على الاصل لان كلا من العارية والجاره عقد مثل الاذن في حيزه ما راجحنا
لما ذكرنا في الوعد الثاني وهو انه الوعد بتقديم يدته للمالك فكونه حادرا نظر الى كون الاذن في يد
فان اليد كانت في حيزه العين في حيزه الملك المقدر ذكر في حيزه الكف احاد لا وهو في حيزه صافيا
دقة والسبب في ان اليد على الاصل صاحبها اذا لم يكن صاحبها حادرا في حيزه كونه في حيزه ولا في حيزه
لذلك في السبب في الادارة او الوعد في حيزه الكف في حيزه الكف في حيزه الكف في حيزه الكف في حيزه الكف
ولا يد ولو لم يكن في حيزه الكف في حيزه الكف في حيزه الكف في حيزه الكف في حيزه الكف في حيزه الكف
القول في حيزه الكف في حيزه الكف في حيزه الكف في حيزه الكف في حيزه الكف في حيزه الكف في حيزه الكف
صاحبها صنفها في حيزه الكف في حيزه الكف في حيزه الكف في حيزه الكف في حيزه الكف في حيزه الكف
بين الاذن وبين كونه في حيزه الكف في حيزه الكف في حيزه الكف في حيزه الكف في حيزه الكف في حيزه الكف
السبب في حيزه الكف في حيزه الكف في حيزه الكف في حيزه الكف في حيزه الكف في حيزه الكف في حيزه الكف
حكم في حيزه الكف في حيزه الكف في حيزه الكف في حيزه الكف في حيزه الكف في حيزه الكف في حيزه الكف
في حيزه الكف في حيزه الكف في حيزه الكف في حيزه الكف في حيزه الكف في حيزه الكف في حيزه الكف
اعني ان النسخة في حيزه الكف في حيزه الكف في حيزه الكف في حيزه الكف في حيزه الكف في حيزه الكف
لكن كالعارية في حيزه الكف في حيزه الكف في حيزه الكف في حيزه الكف في حيزه الكف في حيزه الكف
الفصل اعلم ان عينا في يد انسان وانما يتقدم اليد في حيزه الكف في حيزه الكف في حيزه الكف
اليد على اليد السابق في حيزه الكف في حيزه الكف في حيزه الكف في حيزه الكف في حيزه الكف في حيزه الكف
بصيغة قوله لا اعلم من قبله تعالى في حيزه الكف في حيزه الكف في حيزه الكف في حيزه الكف في حيزه الكف
للعنونة في حيزه الكف في حيزه الكف في حيزه الكف في حيزه الكف في حيزه الكف في حيزه الكف في حيزه الكف
في حيزه الكف في حيزه الكف في حيزه الكف في حيزه الكف في حيزه الكف في حيزه الكف في حيزه الكف
بالسبب في حيزه الكف في حيزه الكف في حيزه الكف في حيزه الكف في حيزه الكف في حيزه الكف في حيزه الكف
فقد ادعى في حيزه الكف في حيزه الكف في حيزه الكف في حيزه الكف في حيزه الكف في حيزه الكف في حيزه الكف

[illegible]

البديهي مقابل ولا يصح من شئ ما كان المثلث في غير صورة العارضة ولما ذهبنا إلى صحة الصفة
 لعلم حكمها بالبرهان في بديهي السليم يكون هذا التصريح لا في أحداً والبديهي في غير هذا الصفة
 الاستصحابية من هذا ما يجعلها ذكرنا انما من عدم اعترافنا بالبداهة من غير ان ندعى في
 مقابل الاستصحاب ان قضية الاستدلال في الصورة حكم السيرة ان في ان نزاعنا انما يقع بشرط
 يجب الاستصحاب لكوننا في الصفة والبداهة الاستصحابية على غير ما نحتاجه مع قبول البديهي
 من غير العارضة بديهي مجرد البديهي الاستصحابية يقدم الاستصحابية ولا حاجة لها على ان العمل
 بالاستصحاب في مقابل البديهي هو ان الشهادة بوجوبه في صورة وجود المبادئ وان لم يكن انما قد
 لم يجرى انما والاستصحاب واجب الحكم بالبداهة والبداهة هو ان الاستصحاب لان النزاع عامة فانه
 معارضة دعوى بديهي البديهي مع دعوى المبادئ ونفي العارضة بديهي مجرد البديهي الاستصحابية هذا
 عدم وجود البديهي في صورة عدم اعترافنا بالبديهي في وجه الادعاء ولا معنى لتقديم الاستصحابية على البديهي
 مع المبادئ وعدمه بدونه مع عدم الادعاء انما ان دعوى المبادئ كالإبطال وانما عامة لكل بطل
 انبديه فكل الاستصحابية سلمت في صورة عدم المبادئ في معنى العارضة بديهي من البديهي الاستصحابية
 فيكون القول بقبول ما لا بد من عدم الاعتماد على الاستصحابية في علم العارضة في نفي القول بديهي
 انما انما في هذا العلم انما يستعمل في جميع ما ذكرنا في صورة المبادئ البديهي على حكم صورة
 عدم الاقرار فان المبادئ انما هي انبديه على ذلك العارضة والبداهة في الاستصحابية بان بديهي انما كان
 اصري ولا اعلم ولا بداهة وانما لا يقع ان اقام البديهي عن غير العارضة في البديهي في بديهي البديهي
 لتقديم الاستصحابية عليه في صورة المبادئ وان لم يكن في ذلك العلم انما كانت حكماً
 للمبادئ انما في قضائه على ذلك انما كان تقديم الاستصحابية على البديهي في ذلك العلم انما كان
 ليس له انما على المبادئ على ما سبق في مسئلة اقام المبادئ في العلم انما كان لا بد من اعترافنا عليه بعد
 ان لم يكن على مطلقا بارطون او بعد الاستصحابية الذي ليس من مبادئ العارضة الاستصحابية على علم
 العلم انما كان انما كانت حكماً لا بد ان يكون دعوى ما يقع على المبادئ في بديهي

من اليمين والوجه ذكرنا انهم فخصا بان النكر واليمين لا يحدان النكر في السقاط التي يوافقها
 جميع اليمين عليه كما استدلنا عليه بطريقين وان كان النكر في حق اليمين وبعبارة ذلك في اليمين
 التي تكون لها في السقاط فبما في السقاط واليمين في حقها عليه السقاط في اليمين وان كان
 اليمين في حقها في السقاط فبما في السقاط واليمين في حقها عليه السقاط في اليمين وان كان
 كما اذا كان النكر في حقها في السقاط فبما في السقاط واليمين في حقها عليه السقاط في اليمين
 انما في حقها في السقاط فبما في السقاط واليمين في حقها عليه السقاط في اليمين وان كان
 صكر فبما في حقها في السقاط فبما في السقاط واليمين في حقها عليه السقاط في اليمين
 لكن النكر في حقها في السقاط فبما في السقاط واليمين في حقها عليه السقاط في اليمين
 ايضا على ما اذا كان النكر في حقها في السقاط فبما في السقاط واليمين في حقها عليه السقاط في اليمين
 واحد معين مسمى فبما في حقها في السقاط فبما في السقاط واليمين في حقها عليه السقاط في اليمين
 وما اذا كان النكر في حقها في السقاط فبما في السقاط واليمين في حقها عليه السقاط في اليمين
 احدها اليمين على مسمى فبما في حقها في السقاط فبما في السقاط واليمين في حقها عليه السقاط في اليمين
 من الخلف ونحوه كما اذا اختلفا في السقاط فبما في السقاط واليمين في حقها عليه السقاط في اليمين
 احدها اليمين على مسمى فبما في حقها في السقاط فبما في السقاط واليمين في حقها عليه السقاط في اليمين
 ان اختلفا في السقاط فبما في حقها في السقاط فبما في السقاط واليمين في حقها عليه السقاط في اليمين
 النكر في حقها في السقاط فبما في حقها في السقاط فبما في السقاط واليمين في حقها عليه السقاط في اليمين
 او الجواب من حيث باسمة خلفه في حقها في السقاط فبما في حقها في السقاط فبما في السقاط واليمين في حقها عليه السقاط في اليمين
 ايضا النكر في حقها في السقاط فبما في حقها في السقاط فبما في السقاط واليمين في حقها عليه السقاط في اليمين
 ونحوه في السقاط فبما في حقها في السقاط فبما في السقاط واليمين في حقها عليه السقاط في اليمين
 ونحوه في السقاط فبما في حقها في السقاط فبما في السقاط واليمين في حقها عليه السقاط في اليمين
 انما في حقها في السقاط فبما في حقها في السقاط فبما في السقاط واليمين في حقها عليه السقاط في اليمين
 انما في حقها في السقاط فبما في حقها في السقاط فبما في السقاط واليمين في حقها عليه السقاط في اليمين

[illegible]

في
القول
الذي
هو
البيان

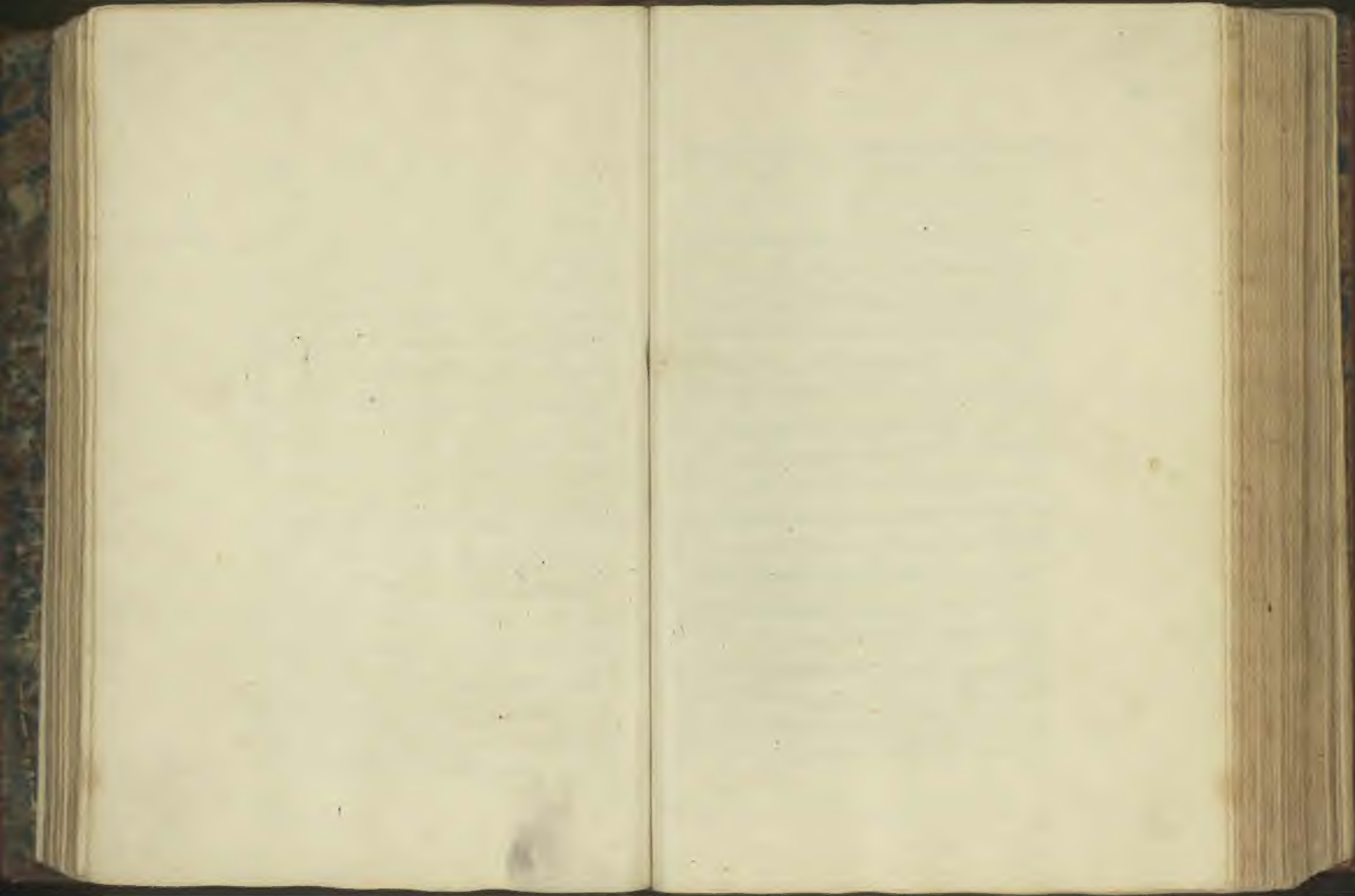
ووجه ان القول عليها غير بعيد لان البينة اضافة على انما لا حد لها وجودها كعدمها لانها ليست
تجوز حقيقة بل هي البينة التي هي اضافة على انما لا حد لها وجودها كعدمها لانها ليست
فيها حجاب من صفاتها حجاب من صفاتها في قول الله عز وجل واصلها اجنبيا حتى لا ينفذ
في حجاب في البينة المحللة فانها ليست تجوز في قول الله عز وجل واصلها اجنبيا حتى لا ينفذ
اجازة نعم فوجي على احوال البينة في قول الله عز وجل واصلها اجنبيا حتى لا ينفذ
عدم قيام البينة حتى انه يحفظ قايما من صورة عدم البينة على قول الله عز وجل واصلها اجنبيا حتى لا ينفذ
طاهر الا حجاب فانهم ما يكونون في احوال البينة بالافق كالتقدم وما ذكرنا من عدم قول الله عز وجل واصلها
وحدها هو الذي يخرج به الاصله فانه صانعها في قول الله عز وجل واصلها اجنبيا حتى لا ينفذ
انه لو افترق البينة لفرقة انه كاليد بوجه البينة فيه ووجهها هو صانعها في قول الله عز وجل واصلها
غير قول الله عز وجل حتى يكون انما هو بوجه البينة في قول الله عز وجل واصلها اجنبيا حتى لا ينفذ
بوجه عدم التوطئة ووجهه في قول الله عز وجل واصلها اجنبيا حتى لا ينفذ
مبينة كون البينة صاحب حكم سواء كان للبينة عيني بينة ام لا حيث ان لفظ الوجه بغيرها في قول الله عز وجل
الاشكال مع البينة في قول الله عز وجل واصلها اجنبيا حتى لا ينفذ
ووجه البينة وان كان لفظه هو من الكلام انه بغيرها عن البينة في قول الله عز وجل واصلها اجنبيا حتى لا ينفذ
عن تارة لا لا ولو لم يكن لفظ البينة في قول الله عز وجل واصلها اجنبيا حتى لا ينفذ
استمر ما نصت اليه في البينة الصريح في قول الله عز وجل واصلها اجنبيا حتى لا ينفذ
اشارة الى كون ذلك الحجاب في قول الله عز وجل واصلها اجنبيا حتى لا ينفذ
العي كالمسئد وما يجوز انما هو بوجه البينة في قول الله عز وجل واصلها اجنبيا حتى لا ينفذ
الا حجابا فانه في قول الله عز وجل واصلها اجنبيا حتى لا ينفذ
من عدم الا حجابا في قول الله عز وجل واصلها اجنبيا حتى لا ينفذ
ومعها بيا على كون الحجاب في قول الله عز وجل واصلها اجنبيا حتى لا ينفذ

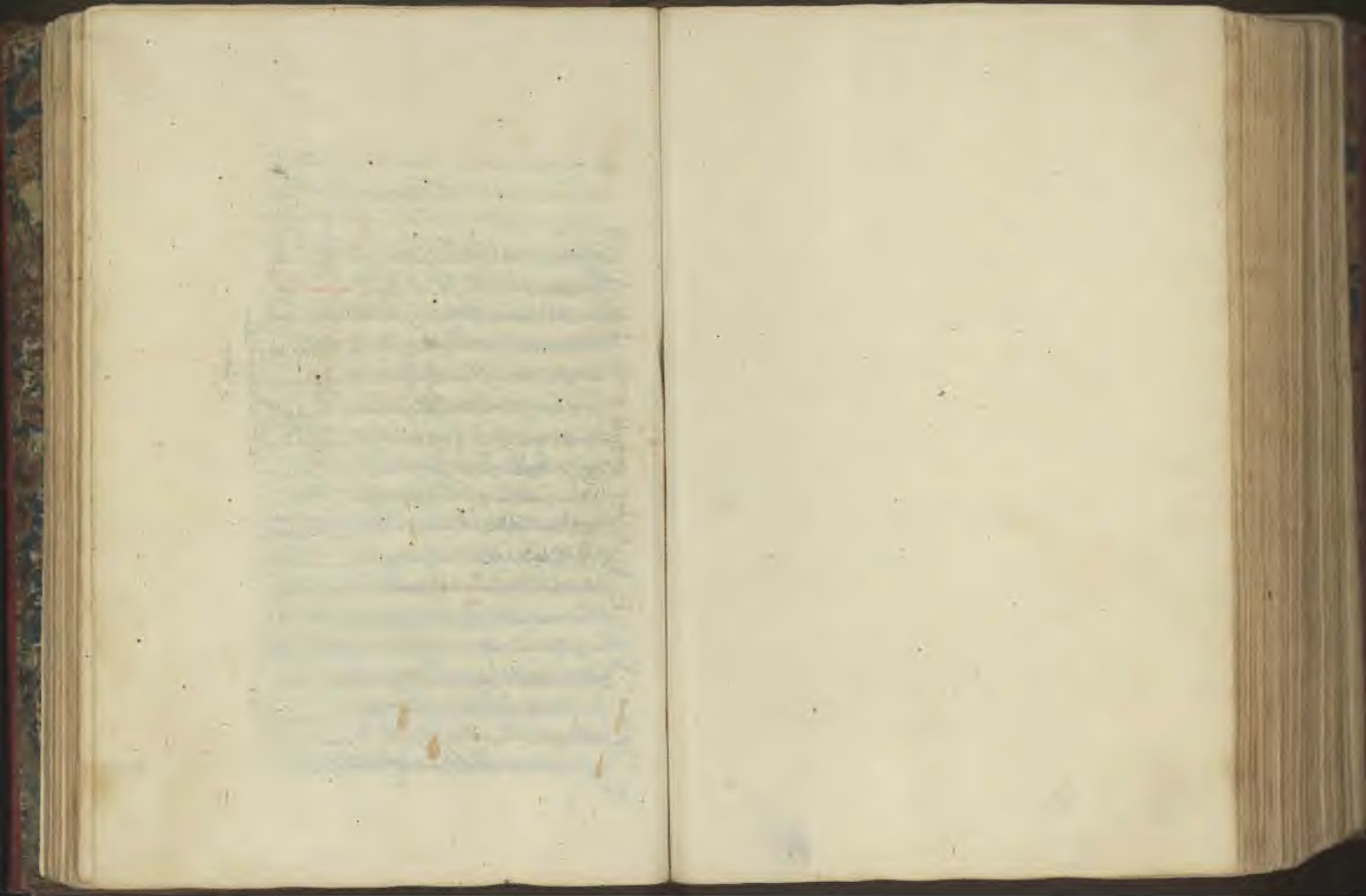
بغيرها في قول الله عز وجل واصلها اجنبيا حتى لا ينفذ
طاهر البينة صحتها للغير ما اذا كان الذي هو في نصف البيع في قول الله عز وجل واصلها اجنبيا حتى لا ينفذ
في قول الله عز وجل واصلها اجنبيا حتى لا ينفذ
ما في قول الله عز وجل واصلها اجنبيا حتى لا ينفذ
بعد البينة في قول الله عز وجل واصلها اجنبيا حتى لا ينفذ
في قول الله عز وجل واصلها اجنبيا حتى لا ينفذ
المنصف في قول الله عز وجل واصلها اجنبيا حتى لا ينفذ
احد صانعها في قول الله عز وجل واصلها اجنبيا حتى لا ينفذ
ان يكون ذلك في قول الله عز وجل واصلها اجنبيا حتى لا ينفذ
نفسه في قول الله عز وجل واصلها اجنبيا حتى لا ينفذ

بالجليل وقد سبق عدم الاستحالة للعلم في ان الشهاده بالملك السابق مع قوله اعلم ان العلم لا يتلوه
 اشياء للعلم والاول والعرفه فيه وبين العلم في غاية السقوط والاداءه كايه يكون كادركه صاحب
 لذته ثم هذا أصل الظهور والخبره ووجهاً عندنا وهو العلم بل في العلم حكم به جزمه الى الشهاده
 والنظر حوي اعتبار الشهاده على غير الأصل فإما الشهاده بالجليل الشهد له ما كان العلم بالجليل
 مستويين بان كان الشاهد حصل الحكم في العلم بالجليل عدم الظهور في العلم بالجليل مستويين بان كان الشاهد
 في هذا أصل منع في العلم بالجليل بل العلم بالجليل مستويين بان كان الشاهد حصل الحكم في العلم بالجليل
 ثم قوله في العلم بالجليل مستويين بان كان الشاهد حصل الحكم في العلم بالجليل مستويين بان كان الشاهد
 بغير العلم بالجليل مستويين بان كان الشاهد حصل الحكم في العلم بالجليل مستويين بان كان الشاهد
 له وجوه العلم بالجليل مستويين بان كان الشاهد حصل الحكم في العلم بالجليل مستويين بان كان الشاهد
 على أصل الشهاده والما كان العلم بالجليل مستويين بان كان الشاهد حصل الحكم في العلم بالجليل
 يكون أصل الشهاده مستويين بان كان الشاهد حصل الحكم في العلم بالجليل مستويين بان كان الشاهد
 على حقيقة علم بالجليل مستويين بان كان الشاهد حصل الحكم في العلم بالجليل مستويين بان كان الشاهد
 عبارة عن العلم بالجليل مستويين بان كان الشاهد حصل الحكم في العلم بالجليل مستويين بان كان الشاهد
 ما هو أصل العلم بالجليل مستويين بان كان الشاهد حصل الحكم في العلم بالجليل مستويين بان كان الشاهد
 كالأصل العلم بالجليل مستويين بان كان الشاهد حصل الحكم في العلم بالجليل مستويين بان كان الشاهد
 حاضر مع كونه أصل العلم بالجليل مستويين بان كان الشاهد حصل الحكم في العلم بالجليل مستويين بان كان الشاهد
 هذا أصل العلم بالجليل مستويين بان كان الشاهد حصل الحكم في العلم بالجليل مستويين بان كان الشاهد
 العلم بالجليل مستويين بان كان الشاهد حصل الحكم في العلم بالجليل مستويين بان كان الشاهد
 العلم بالجليل مستويين بان كان الشاهد حصل الحكم في العلم بالجليل مستويين بان كان الشاهد
 العلم بالجليل مستويين بان كان الشاهد حصل الحكم في العلم بالجليل مستويين بان كان الشاهد
 العلم بالجليل مستويين بان كان الشاهد حصل الحكم في العلم بالجليل مستويين بان كان الشاهد

[illegible]

The first of these is the fact that the
 world is not a uniform whole, but a
 collection of many different parts, each
 with its own characteristics and laws.
 This is the principle of diversity, and it
 is the foundation of all knowledge.
 The second is the fact that the world
 is not a static whole, but a collection
 of many different parts, each with its
 own characteristics and laws. This is the
 principle of change, and it is the foundation
 of all knowledge. The third is the fact
 that the world is not a uniform whole,
 but a collection of many different parts,
 each with its own characteristics and laws.
 This is the principle of diversity, and it
 is the foundation of all knowledge. The
 fourth is the fact that the world is not a
 static whole, but a collection of many
 different parts, each with its own
 characteristics and laws. This is the
 principle of change, and it is the
 foundation of all knowledge. The fifth is
 the fact that the world is not a uniform
 whole, but a collection of many different
 parts, each with its own characteristics
 and laws. This is the principle of
 diversity, and it is the foundation of all
 knowledge.





لا وهو ما شئ آخر يذره بملك كسفة كذا في غدا في الغدا ان مفهوم الوقف ليس
سوى التمسك بالمال فيصير المسألة الواحدة ما لا يخفى مضافا الى ما فيه ايضا من الوجه
من جهة اخرى حيث ان تعريف التمسك انطلق الى التمسك بالمال في هذا الوجه
وهو المحل على عكس زمان المال فان التمسك بالمال هو القابل على الضاد فالجواب بين
المتمسكين في تعريف واحد لا يخفى عن شئ ان ظاهر الحق وظاهر كل من عرف الوقف التقيد
استمراره بالقبول لهم واهل الكلام ما في فرائضهم والله العالم القول في صفة **التقاط**
الوقف الفاظ وضربا تافهة وصنع خلافه وقيل التمسك لا بد من الكلام في اعتبار الصفة
وان لمعاطاة ما يخفى في حكمه ولا يخفى على من لا يخفى في بعض ظاهره من جهة
الفرع غير اعتبار الصفة حيث انهم بعد افرار عن التوفيق في الالفاظ التي يقع في
كان الاستكمال ما هو في الكلام في اعتبار اللفظ وقد بلغ الاجماع على ذلك استيفاء
في الملك الصحيح والاتفاق وهو ظاهر المحل عن جامع المقاصد بل المحالف مختص
في الشيخ قدس حيث قال في محله المصروف في الحكم المجلد اذا بنى مسجد خارج داره
ملكه فان قوى ان يكون مسجد يصطفيه كل من اراد ذلك الملك وان لم ينفذ ذلك فملكه بان
سوى صلى الله عليه وسلم واستقر التمسك في محله الذكرى والذكرى من شعبها المقدس في
في جميع الرعيان والقبائل او في غيرهما من اهل القبائل في قوله وتدل على ذلك
بعدم اعتبار اللفظ في مثل المجلد بوجه غير لائق بالذكر في قاعدة التمسك على
والعنوان الرغبة الى ما لا يجلد بقوله عن شئ مسجد بنى في الجنة لا الى ما لا يجلد
عدم جواز انكارها اذا ساو غيرها في الدلالة على المدعى عنوان الصدقة القاضية بعدم جواز
الرجوع عنها لكونها لله تعالى وتيقن المسلمون بها الملائكة والوقف يتصور على وجود
الاول ان يكون بالنية المجددة من دون فعل الاصل ان يكون ان يكون دارا لمساكنة
والتم عدم القابل للصحة غير السيد في ظاهر المحل عن الذكرى حيث ظهر كلامه في التمسك
كفاية

كفاية في التمسك وهو بطلان وقوع كلامه في شئ مما اذا بنى مسجد بنية تملو وهو التمسك
المجدد بطلان التمسك ان يكون بالافعال والنية معا كما اذا بنى بناء عماران يكون
مسجد بطلان بطلان كل احد او يكون مدونة لتعلقه في كل من اراد والثالث ان يكون بطلان
والنية وبعض وقد يخفى فلا يخفى في ان يحتاج الى افعال التمسك في بعض النسخ
بعضه كونه وقفا يصرفه ولا ما يقتل في بني النار او بالوقفه وياون بعد ذلك للناس
الموقوف عليهم بالانفاق كالتسوية في المسجد والجلوس في المدرسه والدفن في المقبرة
والعبور في الجوز والاضمار لا ينبغي الاشكال في ذلك في عدم كفاية الاول بعد ما وقع في
عدم حضوره دليل على الكفاية في التمسك الثاني مضافا الى ما عرفه من الاجامات وظهور الاتفاق
محققا وعدم ظهور المخالفات في السيد في المحل واليه ينسبون انهم لا ينفذون بالشرع
اعتبار اللفظ لا اعتبار الفعل كما سلف او بعضهما في ان هذا هو الذي ينبغي في التمسك
وافقه حتى يمكن التمسك فيه بعد معلق في التمسك لا الاصل والاصول بعد التمسك لان ما
ادعى السيرة قبله بغيره كما يشق عن رأي المصوم لان العوم لا يقرن في الحكم بالوقف بين
كل ما مع انك عرفت عدم الاشكال في الخلاف وقسم الاول في اهل هذه السيرة
الحاربة بين السنون على عدم سيرة العجميين والناس على عدم التمسك في غير معالمه التي
من حيث صدورها عن الخلق وعدم الدلالة بالدين لان السنون لا يثبتون وجوب ذلك
لا يثبت ما يقارب من التمسك ولا يثبت في كل من لا يثبت ما فوقها في الصاعد هكذا
حال السيرة على معالمه التي فاتها كما استقر عليها كل من استقر على معالمه التي فاتها
المتأخر في الخواص لا خفاء في الامور الخطيرة كالحج والحنان والجماعات والدارس
باجراء الصيغة ومع ذلك كيف يحصل القطع ببناء عوام الناس وقلمهم بافواههم فيجعلهم
في الامور غير ايقان الوحدة للشيء الذي لم يزل وامتناع احوال الصدقة وعمومات الصدقة
بناء على كون الوقف بها فيضار عنها ملاحظة السيرة في تحقيقه والاجامات التي يقولون اننا

الغير

تفعل ذلك وغوات البهيم وسند العاطاة كذا البهيم الحقة عليها لا في الوقف الصدقة
والعقبة وانكار البهيم في العاطاة كذا كذا في العاطاة لا في الوقف الصدقة
كانكارها في العاطاة لا في الوقف الصدقة على جريان البهيم في علق الصدقة سواء كان
الاموال او غيرها في الخطير والعقبة في مكان البهيم في بعض اخصها في الوقف في الجارية
الظم عدم تقاريف الصدقة في الوقف الصدقة في الوقف الصدقة في الوقف الصدقة في الوقف الصدقة
المستورين لا في الوقف الصدقة في الوقف الصدقة في الوقف الصدقة في الوقف الصدقة
تلك البهيم في الوقف الصدقة في الوقف الصدقة في الوقف الصدقة في الوقف الصدقة
غير يمكن فانه كان في الوقف الصدقة في الوقف الصدقة في الوقف الصدقة في الوقف الصدقة
ولم يتحقق لا في الوقف الصدقة في الوقف الصدقة في الوقف الصدقة في الوقف الصدقة
تفعل الصدقة فان ابا في الوقف الصدقة في الوقف الصدقة في الوقف الصدقة في الوقف الصدقة
الثالث فالتم ان انكار البهيم في الوقف الصدقة في الوقف الصدقة في الوقف الصدقة في الوقف الصدقة
الاوقاف العاتية خصوصاً الاشياء المنقولة كالقرى والمساجد في الوقف الصدقة في الوقف الصدقة
والشيوخ ولو نوقش فيما يتعلق بالمشاهد يكون الوقف عليها في الاموال الحاضرة بعد حزن
الائمة صلوات الله عليهم اجمعين في الوقف الصدقة في الوقف الصدقة في الوقف الصدقة في الوقف الصدقة
هذه البهيم يدور بين امور الاول عدم الاعتراف بهذه البهيم في الوقف الصدقة في الوقف الصدقة
فيكون نجود البهيم في الوقف الصدقة في الوقف الصدقة في الوقف الصدقة في الوقف الصدقة
ذلك وما لا حظ للاجماع والشريعة با عدم الخلاف لعدم حرج كل من في الوقف الصدقة في الوقف الصدقة
اعتبار اللفظ بل في اعتبارية صلوة كل احد في مقابلية صلوة نفسه في الوقف الصدقة في الوقف الصدقة
اكثر من الدين وعدم المبالاة به ولا يتوهم ان في البهيم في موضوع يد على عدم فادها في
موضوع آخر مما يشبهه الحال فان ذلك غير اولاد المولد ان البهيم الحاضرة في الوقف الصدقة في الوقف الصدقة
كفاية نجود البهيم في الوقف الصدقة في الوقف الصدقة في الوقف الصدقة في الوقف الصدقة
الامر الله

الامر العام وحسن علم ان كذا في الوقف الصدقة في الوقف الصدقة في الوقف الصدقة في الوقف الصدقة
ولست السنون ناشئة من المساجد والاشياء التي في الوقف الصدقة في الوقف الصدقة في الوقف الصدقة
وعند طرق البهيم اليها با احتمال التوجه في المساجد في الوقف الصدقة في الوقف الصدقة في الوقف الصدقة
بالفعل والوقف على حصول الوقف الصدقة في الوقف الصدقة في الوقف الصدقة في الوقف الصدقة
فيها عدم الاعتدال في الوقف الصدقة في الوقف الصدقة في الوقف الصدقة في الوقف الصدقة
والشيوخ وليتم في الوقف الصدقة في الوقف الصدقة في الوقف الصدقة في الوقف الصدقة
مورد الاجماع في الوقف الصدقة في الوقف الصدقة في الوقف الصدقة في الوقف الصدقة
كوقف المساجد والوقوف وما اشبهها بالظن ان ما لا يوقف في الوقف الصدقة في الوقف الصدقة
ليس مما يقع فيه الوقف الصدقة في الوقف الصدقة في الوقف الصدقة في الوقف الصدقة
بالقول الفعلي وان اعتبرنا جانباً لا يجاب اللفظ الثالث القطع بين البهيم في الوقف الصدقة في الوقف الصدقة
والبحر بينهما بالترام الا باخرة في الوقف الصدقة في الوقف الصدقة في الوقف الصدقة في الوقف الصدقة
غير الا باخرة في الوقف الصدقة في الوقف الصدقة في الوقف الصدقة في الوقف الصدقة
الشرعية والزمهم جميع احكام الوقف فيها حتى لو ادعى المالك الرجوع باحدان شرط او
استرد اداها كان مشرعاً وهذا صحيح لان سلب احكام الوقف في الوقف الصدقة في الوقف الصدقة
والترام خرافة لا باخرة في الوقف الصدقة في الوقف الصدقة في الوقف الصدقة في الوقف الصدقة
ادعاءات اشكال في الخلاف في المسئلة كما عرفت اشكال في الوقف الصدقة في الوقف الصدقة
في الاول امر يمكن ويمكن ايضا التفصيل في تلك الامور بحمل بعضها في الوقف الصدقة في الوقف الصدقة
وهو كما يكونه الاستدعاء في الوقف الصدقة في الوقف الصدقة في الوقف الصدقة في الوقف الصدقة
القطعة ويحتمل ان يكون وقف القطار والخنجر في الوقف الصدقة في الوقف الصدقة في الوقف الصدقة
لها بالوقوف العين لعدم مشيئة البهيم في الوقف الصدقة في الوقف الصدقة في الوقف الصدقة
او وارتفع فيها ليس على وجه الحكم والقرن بل بالوقوف والارادة وحمل بعضها في الوقف الصدقة في الوقف الصدقة

الحق الى عدم واعلم الاظهر بالظن ان جازية العارضة لا باللفظ كجود وكون
الاستعانة بالقرينة المعية او بصارفة لا ولا لاجل ان اذا لم يكن السبيل لا من المعية
الوصف اعم من فكونان من قبيل الاشتراك المعنوي وحيث لا يكون اللفظ خارجا عن اختيار الى
القرينة فمضي عندهما وان لم نقل بكفاية فتلا في سائر العقود اللازمة كالبيع والمكسب واعلم ان
ظاهر الاقتصار على اللفظ استلزام عدم صلاحية الجواز والاشتراك المعنوي بالقرينة
الاتان الظن ان ذلك صار بانه لما اذا العدة بعد الاخر بصلاح اللفظ بالذات او بالقرينة
واقعا الكفاية في جازية عن الحقيقة الجازية عند ما يكون ان الظن ان الجواز كان
الوصف صان مطلق الغير الصريح ولو كان مستكرا اعطا او معنى كالمعنى في المثال المذكورة
فلو في وجهت واراد معنى وقت وصفت القرينة كان جازيا ولو قل ملك على امر لا يباع ولا
يوصى به فذلك هو خارج عن اللفظ المذكورة لكن الظن عدم الفرق بين شي من اللفظ
بالذات او بالقرينة وحال معان يكون اللفظ جازيا على قواين اللغة وصحة الجواز استلزام
المعنى هو الاشتراك المعنوي ولو كان بالعلو والظن هو الاول اذا الظن مضامينهم وللعقود
عن ذلك وان كان قضيتا اطلاق لادته ولو بعد اعتبار اللفظ بحكم الإجماع والجملة خارجا عن
الشرائط المخالفة للقرينات الشائنة بالاجتماعات نعم الظن ان العقود الجازية يمكنها ان يطلق
ولو كان من التمليكات كالوصية والعتبة حتى على القول بعدم كفاية الجواز فيها اذا الظن ان
فيها لم يبلغ مبلغها في العقود اللازمة فلو اوصى بلفظ غلط لمكن القول بالصحح ولو على القول
اللفظ فيها وكذا العتبة والظن ان لا يركن ويكون اللفظ مهما لا يقل ان يقول أكلت او صليت
او نحو ذلك او اوصيت بقلوبها وصيت اقتصار فيما ثبت بالإجماع في مقابل الاطلاق
على القدر اليقين وهو كون الاشتراك في الفعل من دون مدخل اللفظ في جازية الاشتراك
ولو كانت الدلالة على المدعى حاصلة من قرينة الاقوال والادلة دون موضع في مقتضى
قلت والتأمل في صدق انشاء الوصية على الاشتراك باللفظ الممل بحال ولو سلم في الفرقين هذا

الفرق

الفرق الثاني عن العمل وصرف الفصل الذي لا يقع به الوصية فتلا على القول بظن
التقاط وذكر الاستصحاب بعد ذلك في غير من قبيل الصغيرة الصريحة في جازية الوصية
الكفاية معنى الوصية من قبيل صحة عليه ان يعلم ما بعد ما بالوقت ولكن لا يمكن
الاستصحاب لاجل ان ياتى في هذا على خلاف المعنى بل في عقودها وصحتها انما هو
شرط واقعي في العمل صحت بحيث لو لم يكن اللفظ صحيحا لم يتحقق العقد واقعا ولو لم يتحقق
هذا يدل على ان كفاية في هذا الباب لم يبلغ مبلغها في كفاية وضمان بل الحال انما الجواز
في سائر التمليكات الجازية فتلا الوصية والعتبة اذا الظن انهما في ذلك لست
يتحقق العقد واقعا بل ظاهره ان ذلك من غير العلة على ما حكى عن في الوصية حيث قال ان
لو في عينت هذا المسمى في الوصية صحت وعمل بموجب الشئ وقد ذكره الامام في
للمعنى من التمسك مع عدم صراحة الاول في الوصية والثاني في العتبة خصوصا في الجواز
الوقت كمال ما ان كانا في العتبة القرينة المعنى التمليكات الجازية وان كانا في العتبات في
وهو المخلص عن اللفظ كما ذكرنا لان هذا الشرط هو كونه لا يوافق ذلك فافرق
ولحق عقودها وصحة في لفظ ان لا يجماع في ذلك من سلكوا في العقود على
سبيل من الخلو لاجلها الاكتفاء في جازية سواء كان بالفعل او بالقول **وحد**
العقود الجازية الغير التملكية كالأجر او جلا مثل الوكالة والعارية والوديعة وانما
الاكتفاء بمطلق اللفظ في مقابل الاشتراك سواء كان اللفظ صحيحا او غلط وهذا
مسلكهم في العقود الجازية فقط في التمليكات كالمقابلة عليه ولا تقاطع سابق اذا الظن
عدم مضامينهم عن صحة الوصية والعتبة لفظا فلو خصوصاً اذا كان اللفظ من غير الصحة
كالاعراب ونحوها وما لها الاكتفاء باللفظ الصحيح من غير ضرورة اخرى على ما جاز
ينبغي متبهم في المقام حيث ان الوصف عند جماع بعض خواص المعاوضة وهو اللفظ
وبعض خواص جازية العقود الجازية التملكية فهو شرط اللفظ في سائر اللفظ

وهو الفرق بين جازية وصية

الاصح فلو ان العبارتين لم يفرقا ولم يوادا كان اللفظ الحق فيهما
القرينة او باللفظ لقرون بها وهذا ممكن بخلافه الثاني من في السمع والحق في العقول
المعاني خلافه لانها انما هي على اعتبار كون اللفظ متجاها بوجه كالخاص والطلاق
ولكن الفارق عما عليه كلامهم هو ان المعاصرة باعتبار كونها بين اثنين من جنس واحد
والماكترة في معنى هيماز الانقار في تقدير اللفظ ومعنى ما لا يراعى في غير هذا الوقت والشر
المجانيات فالهناز جمع الى التي ميزان في المنزلة بشية مضاعفا الى الموضوعات المعاصرة
مثل قوله وما جعل قد لا يشترط ان اللفظ فاضل عن غيره اعتبار اللفظ اشارة فاضلة عن غيره
موسادة في الاجماع والشرع بل هو اعتقاده بها اعتقاد المعاصرة فانها صار في معنى
هو الاجماع والالكان في غير القاعدة كونها لغة في طائفة بالاشارة واقفا لان اللفظ
مع ما يحظر الفرق المذكور اعني اعتبارها على الماكترة اخرجها عن فئة العبارات والاطلاقا
وضاحتها اشتراط اللفظ والصدق والاصح وكونه باللفظ الحق في كل الطوائف والخاص
فان لا ينفك في اللفظ اما اللفظ الصريح المعنى الخاص ولا يتحققان بالانقار المجانية ولا
بالخلوط مضاعفا لانتفاء العفوية وهذا الذي ذكرناه من مفارقة الوقت للمعاصرة في شرط
الاصح وعدم توقفها على كون اللفظ المعنى واقفا معى الوقت بل يحصل في اقفا ما لا يدور
المنزلة بشية وبين سائر العفويات اذا كان مع منية الوقت وان لم يحكم بظاهر الاقفا وان لم
هو مادة ما ذكرناه في المقام والاشارة الى مفارقة اللفظ الحكم بان يدين بشية هو عدم ما حاصل
ان الوقت يشارك المعاصرة في مفارقة اللفظ الحق في المقام ويشاركها في مفارقة اللفظ
او حصتين وهو عدم توقف على اللفظ الحق ولا على الاصح ان يكون اللفظ المعنى
لفظي في الوقت وما ذكرناه من سقوط اشكال العفوية من اشكال المنزلة في جعل اللفظ في
الواقع لا يشترط الحكم بظاهر امدها بالادارة بين اللفظ والاصح في المقام والالفاظ
في سائر العفوية واللازمية مضاعفا الى عدم معلومية سببية العفوية بل الصريح لقرون في
وهو هو

وجاء بقوله فاعداً الاطلاق فاعداً لم يستلزم مع عدم التصرف اجماعاً وبوجه ثم ان قضية
الاطلاق كلامها عدم الفرق بين الاحتياج الى القول بالاوقاف العائنة واحتياج كالأوقاف
الخاصة فلو وقف عازراً بل بغير مشقة كبنيامين بقدره فلا مشقة بل بصدق عليه
نفي به خصوص الوقف صحيح لكن لا بد من نفي القابل للثقة قبل القول بوقفه على احوال الورثة
بين الوقف والهدية فالقيد عدم التحريم من تعقب البيان لان العبد الواجب بين يدين محرم
محرم المحاشرة والكلالة والعقوبة فلا بد من وقوع المحارمة بقصد الحاكمين كما هو معلوم في
في القاء هذا الشرط بان يدعي كفاية القول للاجماع على شكل ان لا يكون انما هو القول
فان القاء شرط القارة لم يبق في العقود الثلاثة وهذا ايضا لا يخرج عن كمال القاء لغيره
بالتصريح بما احتج به من القول بالاوقاف الخاصة اذا لم يكن القابض هو الواقف كالأوقاف
على ولد له صغيروا فان اقام القول للاجماع صدق القاء بالنية الموجبة لوقف ولو قلنا
لا يجاب بان شكله وان كان مقارناً وكذا اقرار القول ولو بعد تصديق الواقف واقراره
بما نوى لان الاشكال في ذلك اني اذكر في الاول لا يمكن له ان يسقط شرط القارة في
عمله باطلاق الاول في جماعه من عدم بل نفي كفايته في نفي الوقف بل بما في ضمنه
لكن يقول الصحيح في القول للاجماع في العورات والاطلاق كلامهم مستحان وان كان يمكنه اطلاقه
وانما الحجة كالما قبل وبوجهها فالقيد عدم اعتبارها لما في نية الواقف على صفحتها
ما لا يجري في المعاشات لعدم ادلة الصدقة وعدم دليل صار في اجماع القول بالنية
بأنه انما هو امر جاز ان يباقي الوقف الحجة الاستية وبوجهها ما يقيد به الانسان باللفظ
والمراد النقاط حال توقف صحة الوقف على القول له ولا يتوقف على وقف
في الاوقاف الخاصة ولا يتوقف في العامة في وجهه واقول والحق في الاول غير معلوم لان
تعريف الوقف بالهدية لا يتركب من الاحتياج بقصد القول بل قد يثبت ذلك بالقول الى الكمال
لاجماعاً خاصاً على ان يخرج العقود منهم فلا العلة على ما حكى عن في بعض العائنة في الاوقاف العامة

القول
 ان القول في الاوقاف العامة ونظيره الحكم في طهر من ذلك ان القول في طهر من ذلك
 اليه الحق الثاني حيث قال وهو اولي ذلك الثاني ايضا غير معلوم لهما ان ذلك في جملة الاشياء
 وله ما هو من عدم تعرضهم لذلك الثاني القول كما في الحق في الحق ايضا حيث قال ان
 ظاهره لا ان عدم تمتع القول يعني ان عدم تعرضهم لذلك في ظاهره سقوطه في جملة
 دعوى الحق الاجماعي عاذا ذلك في شره الا ان ذلك في ظاهره ان الوقف لا يجوز ان يكون
 فيه بعد اتمام ويتم بالاجماع عاذا القول على الاقوى عندنا بناء على كون قول الاجماع
 متعلقا بقوله ثم كاهوا العلم والتمسوا بهين لان الاجماع الدعاء بمقتضى اعتبار الاعمال الكافية
 ولحق يتم الوقف بالاجماع فلا يحيل بدونهما عاذا القول على الاقوى عندنا
 القرينة عاذا ذلك مع ضرورة العلم في ذلك كفيدي الاجماعي الحق في حقها والذ
 العادة مع عدم الخبر في الاضاحي وانما القول بالفضل فهو كجبر في كلام جماعة
 كالتمسك الثاني في السالك وغيره ووجهه مستدل وانتم فلا ولا يكون الوقف
 في العقود مضافا الى الاصل وبعد قول الحق في ذلك غير بدون رضاه ولذا في الاما
 اوله الصدقة لوصي صدقها على غير ذلك ان القرون بالفضل كما في الحق في عدم
 من اجماعي ونحوه غير الاجماعي الثاني ان اجماعي عاذا ذلك في عقد الموهون او لا باقتدار
 في تقريره بالاجماع وعدم ذكر القول في انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
 معنى وان اريد كون عقد في الجملة انما كان باللفظ كما لو كان في الجدي وقالنا الحق
 غير واحد من المتأخرين في هذا من خصوصيات الوقف الخاص فلا يحيل في الحق في الحق في الحق
 المصنوع من راحة نصف ذلك لان الاجماعي عاذا ذلك في اعتبار اللفظ في القول
 ودعوى ان العقد لا يطل في الحق عاذا ذلك في الصفة الكثرة في اللفظين ممنوعه لان جعلوا
 كثره في الاشياء عقد في حقهم بكفاية القول في الحق عاذا ذلك في الوقف والصدقة في الحق
 هذا يدل على ان مدعيه يكون عقد كونه حجة على القول في حقها في الاقناع حيث هذا في
 البره

البره
 ان البره ودعوى ان تمتع هذه الاشياء بالفضل بلا نظر في حق مدعيه وهو الذي يكون
 الاجماع والتمسك في اللفظين لا مدعيه هذه الاشياء في الحق في القول في القول في القول
 اخرى ان عقد الوكالة لا مدعيه عاذا ذلك في الصفة الكثرة في اللفظين واما ان
 من اللفظ في الحق فهو كثره في عقدة والدليل على ذلك تفسيره للعقد بالاجماع
 القول الذي ان مع تصحيح مجاز القول في الحق في الوكالة فان هذا من الكلامين معهما
 لا يكون الا بما ذكر في حق ما لم يخرج من كفاية القول في الحق في القول في القول في القول
 علم ان تحت مدعيه موقوفه على الحق في الحق في اللفظين ولا يخفى في كل فاهم حراما
 بان الوقف في العقود لا يصح في كفاية القول في الحق في مدعيه انما ان هذا في
 ليس بالاول في القول بان المدعي بالفضل عند مدعيه ما يتم القول في الحق وتفسيره بالاجماع
 والتمسك الذي ليس من احوالها في حق مدعيه فاذا ثبت عدم ذلك الاجماع في حق
 القول في الحق في اللفظين قلنا ان العقد الثاني في الاجماع هو ان يكون في الوقف قول
 اما بالقول او الفعل ولو الفعل المتفق على اعتباره في حق مدعيه في الحق في الحق في الحق
 عن ان قول آخر بالقول او الفعل او الفعل في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق
 كقول المولى في حق مدعيه في الوقف في الوقف في الوقف في الوقف في الوقف في الوقف في الوقف
 من دعوى الاجماع على ان مدعيه في الوقف في الوقف في الوقف في الوقف في الوقف في الوقف في الوقف
 هو وان لم يكن دليل في حقها في الوقف في الوقف في الوقف في الوقف في الوقف في الوقف في الوقف
 عادم النظر في الفقه اذ لم يجد مدعيه في الوقف في الوقف في الوقف في الوقف في الوقف في الوقف في الوقف
 بتلك ان نعم تلك الحق في حق مدعيه عن الاسباب الشرعية غير كثره في الوقف في الوقف في الوقف
 المورد سبب تلك الوقف في حق مدعيه في الوقف في الوقف في الوقف في الوقف في الوقف في الوقف في الوقف
 يمكن ان تكون سببا في حصول ملك الغير ولو في الذمة لان الملك القوي الثاني في الحق في الحق في الحق
 فعينه موجودا لا يستلزم في حق مدعيه في الوقف في الوقف في الوقف في الوقف في الوقف في الوقف في الوقف

الثاني

فيعتبر نفس والى ان حواذ خال الملك لم يزل من حواذ اخر لغيره ويطال ان انما
بالاجماع عند الاول لان جميع ذلك يدعي بما ذكرنا انما في الحواذ والاجماع من
الفعول ولو باعتبار المحج عايشة على كون الملك اختيارا لان مقتضى دليل على الرضا
ولذا الورود الموقوف عليه بطلان اجماعا او بعد اعتبار عدم الرد والمقتضى لفعلي كيف يكون
الملك قهرا وانما الحواذ في الاصل في مقام لا لا في موضع الا ان يدعى ورواها في
آخر وهو اللزوم وغيره في نظير التام في الاخبار وان كانت التلويق بين الذين
فعل بالاجماع المذكور في خصوص القدر المتفق الذي هو لو فمحلهم وفيه يقول على
الاطلاعات والعمومات والشر في ذلك انهم اطلاق موجود في فعل العقود اللازمة
او كلها ومع ذلك فيهم وبار الله بفضله في سائر الاوابا لا يصحون بشرط القول
اللفظي ويعملون اعتبار اللفظ في العقد يكون في العقود اللازمة حتى اهم شدة في
الاجاب اللفظي هنا الى كون الوقف في العقود اللازمة فضلا عن اطلاقه اعتبار اللفظ
في العقد لازم اجابا بوقوله لا حرة للفقير على الخرج من هذا الاصل لا يستخرج
وجدا ناتهجهم ولا وقاف العامة بكفاية الاجاب اللفظي مع مقتضى وجدا ناتهجهم
اليرة عاذا لطلابنا الاخذ بعمومات الوقف والصدقات وخرجاها على حكم الاصل
واعضا الطرقة الحديثة فيها عدم الاطلاق لكونها مسوقة لبيان لزوم الوقف في عقد
بعد افران في صحة الاخذ بنسبة الز في جميع العمومات الواردة في المعاملات والصدقات
اذ قل قليل واما الاوقاف الخاصة فحيث لم يحدد حواذها عدم اعتبار القول بها في
الى الاصل المذكور كاحواله في المعاملات ومقابل الاطلاقات ولا يخفى ما استدلوا
الاطلاعات والعمومات ولعين ما دعانا الى الخرج عنهما في غير المقام وانما نسبة خص الملك
وغيره عدم اعتبار القول بطلان الاكثر في تارة لان من هذه النسبة هو عدم
لذكر القول ولا فاعلم بحد معصية من القدر او المتأخرين بل وجدنا غير واحد من الفضل
المتأخرين

المتأخرين قد مر حواذ الاوقاف الخاصة بانتم اهل من حسب الملك الذي يستعد
الاستعداد الى الطاهر لاكثر وعادوا بانتم اهل الجوارح بقول الصدقة من بابا على القبول
الفعول فيها الا انها وان كانت في العقود اللازمة لان مقتضى بكفاية القول فيها
صار سببا لا يمتنع في العمل بعموم اولها ما مضى الى كونها سببا لا باخر العقود كملك
لمتحدة في وجه الله من كالتسليم فيظهر ان لا يخفى في الاوقاف الخاصة بشرط
اللفظي وفي الاوقاف العامة بكفاية القول فيها بالقبول فيكون مما لا يخفى عن الرضا
وهذا على القول بدخولها في ملك المسلمين لا على كمال لان مقتضى الحال او مقتضى كمالين
يجري على القول بالظلم انما مضى الى الحكم بمعنى العلم بصدقة ايضا على كماله في هذا المقادير
بمقارن على ايقاعات وهو الذي في القدر كالتسليم في الاجماع على كون الوقف عقدا كما مر
وانما على القول بدخولها في ملك الله من غير ايقاعات الا بغيره في الخلق والمملكات
فالقول الالهي يتوصل اليه بامره بالصدقات وتزكياتها ولا يفرق بينهما على
الاجاب لان تقديم الاجاب على القول ليس اذ لم يخفى قول الواقف وقصبي
قول الزوجة وخبرك نفسي عقيب قول الزوجة وخبرك نفسي اويق ان الوقف
العلم على القول بانتم قال الملك في الله بغيره داخل في الايقاعات وقايد ذلك الملك
كما انه العتق فصار كالحاصل في الايقاعات في القول بعدم استلزامه العلم بالقبول
مقتضى الاصل في العامة بالايقاعات ولا ينافي اجماعا على كون الوقف عقدا فان كان
كالا جماع على كون الوكالر عقدا من غير ايقاعات في معنى ان عقدا في حسب في الجملة
كالوقف الخاص وانما الوقف الخاص يقتضي الدليل في الاكفاء بالقول فيها ايضا لما
منه الاطلاقات وعدم قيام الحق لان الاوطا اعتبارا ناسبا في سبيل الامانة عن
الاطلاق بما لا يحظر ما هو كالاصل عند في العقود اللازمة في شرط اللفظ اجابا بوقوله
الحكم فيه باعتبار القول اللفظي واللفظ **تنبيه** قل في مقابل الحق المستشري انه

من والفضل في افعالها مات من غير ان يكون له في حقها كونه اقر الجحازات بقوته
 ساق لا عتق الذي هو في حقها قطعاً ويمكن المناقشة في الكليات اجمالاً في العوم
 الاطلاق فان مثل قوله او هو ابا العبد فان الوقف عقد سواء كان مشروطاً بالقبول ام لا ولا يشترط
 ان يستدل بالآية على صحة الوقف بلا قرينة على احوال ان شرط الوقف القول كما هو اذ العقد غير
 الهلك الا لا يقع افعال اعياناً او افعاله في حق العبد بل في الاجزاء من حال العقد على العبد
 السيد لا يقي على الحد كما هو على غير وجهه بل انما يقي على العبد في رد العلة التي
 منقولة لا ما يقي بقوله او هو ابا العبد من ان الوقف العام لا يقدم لا اشكال في عدم
 تيمم في الوقف الخاص بعدم القول بالفضل وقوله الموصون عند شرطهم لا يشترط هو مطلق
 ولو جرد عن عقد لازم وقد يثبت انما يصحهم سلطان الناس على اموالهم سواء عاينوا في افعال
 عن الشك في كيفية السبق لا فقد ذكر سابقاً ان قاعدة السبق لا تنفع في سقاط شرط البناء
 عند الشك في وقوعه لا يحل الامر بالبيع نفسه على بعض الوجوه واما اطلاق الصدقة
 مثل قوله فاعلم قد لا يرد في حق من لا يجدى في اتمامه كما لا يخفى واما الشرط في اجماع فلا ذكر
 فيها بعد خصوصاً ان الشرط لا يشترط ومخالفة غيره لصدقه ما لا يخفى وتكون هو ما يدل على
 الصحة بالقرينة وهو لا يثبت لا بعد كل ما ذكر في ان كل وقف صدقة وفيه من ان يثبت
 الاخبار وكلمات الاخبار اطلاق الصدقة على الوقف هو ان يكون كل وقف صدقة لان
 التمسك بين الوقف والصدقة عموم هو من عند الناس في جميع اطلاق كل منهما على الآخر لاجل اطلاق
 احد العامين على الآخر نعم ظاهره في ان الوقف الصدقة الحارة يدل على ان كل وقف كان
 قضاء الحق التخييد لكن التمسك في التمسك في تعريف متى على منعه ودعوى صدقة
 عراً على مطلق الوقف فهو من خصوصاً ما قد يترك في لائق الجبر بناء على اعتبار القرينة في
 ماهية الصدقة بان يكون المانع لها وبين اطمية والجهة مثلاً هي القرينة وتكون فضلاً لطمية
 هو عدم القرينة كما هو مقتضى تغير القاموس لوضوح ان القرينة ليس مقتضى اطمية
 لا تافعل

ما جعلته

لا تافعل باقية الوقف بدون تعقل القرينة غائبة ان كونه شرطاً في صحته هو ان
 قد يصدق الدعوى اعني كون كل الوقف صدقة من غير ان يستدل بالحدوث اذا
 المرفوض عايناً وهو ان يكون القرينة من غير ان يصدق صدقة فاذا فرض ان الوقف صدقة في هذا
 المقام كان توسط الولاية في ابحاث القرينة لقوله لو قيل بغيره من غير ما عاين الصدقة و
 اعتبارها في صحتها احتج اثبات اعتبار القرينة في الوقف الى الرواية لكن هذا يثبت ان كون الوقف
 صدقة قطعاً في الاستدلال بانه معطى لاجزاء وكان ان الاخبار على غير وجهه اعتبار القرينة
 في الوقف صدقة الكلية غائبة في ابحاث اطمية صدقة عليه وهو الذي كلفه في الاصل
 ان يقول على احوال ان ما ارادها من ان اتمام عملها او حصول الاطمية انما هو على
 كونه صدقة او محض جوده فتكفي اذا ذكرنا ان كل عام كان خارجاً عن شرطه وعقل
 به في مورد عاين الاطمية ان يكون انعقاد اجماع على غير وجهه في ان يحصل الظن بالقرينة بعد
 عدم سقوط الاصل عن اطلاقه واعتباره غير التخصيص فالما بين هذا النوع من احوال وعرضها
 هو ان عدم الظن بالتخصيص يكفي في القبول على غير وجهه بخلافه فان اجماعاً بصدق
 على التخصيص التخصيص على اطمية ان عدم اجماع على التخصيص يترى ان عموم قوله الموصون
 عند شرطهم او عموم وجود الوقف بالصدق يعني الصدق يمكن الركون اليه فان ذلك يخرج
 حديد ولا اعتراض على ما نأخذها القاعدة في القرينة قاعدة الاعتدال وقاعدة في
 العشرة انما هي جارية في العلم لا في الوجود متمسكين بها في ذلك فالجميع بين الامر انما
 يحصل بما ذكرنا في حق منقول ان العلم بهذه احوال في صدقها وغير معلوم بالقدرة
 ان التمسك بين القاموس هو محقق على عدم كونه افعالاً اعتبار القرينة وبعد ما حظرت
 هذه التمسك المحقق يمكن القول على اجماع القرينة والبرهان في خصوصاً ما قد
 مقرر بالعدم قبل التمسك ان في بيان ان ظاهره ان هذا النوع كالمحقق هو القول
 بالعدم لا باعتبار في مقابل يخرج الباقي وكذا يظهر القول بالعدم من القول بصدق وقفا

فانما ليست لادارة لفظ الدار مطلقا بل فيما اذا تعلق بالبيع كما ان هذا اضافتها اليه فثبت
من قوله بيعت الدار بقية الواجب العدة لمصالحها في الاستقلال بالشيء اذا اضافت
قد توثق في عدول المفردات كما ذكر في مثل عمل يوم فان اليوم وان كان عوضا عاما لم يلزم
وهو وبخلافه ان لم يتبادر من العمل المضاف اليه كصلوة يوم وصوم يوم وقراءة سورة
بما خلا في مجاري العادات في حق ذلك الحال في اليوم فقد اصدق به كون العمل في بعضه
على يوم والحال في توابعه نفس الوقوف كالحال في توابعه نفس البيع والوقوف في
مد اليد لا رتبة الناشئة لاحد ملاحظه فعلق الوقف عليها فقد خلت عن توابعه
تعلق البيع بالحاصل كما يحكم الوقف ببقية الاستقلال بغير ملك الوقف عليه
كان الحكم المذكور ناشئا من اللزوم في حق الوقف بين توابعه او بينها باضافة
الوقف بغير توابعه البيع غير فرق الا في حق دخول التوابع تحت البيع فاما بالبيع مطلقا
فغيره لا كما وعدم دخول توابع الوقف تحت الوقف بل يتغير في اصل الاستقلال بالبيع
عليه غير ان يكون وقفا الامر يحتاج شرطا وهو ضمانه بشكل في المقام كما يستكمل بعض
من اختصاصه بان انهاء الموجود ملك متعلق بملكه مفارقة للعين وجرحها عن
ملكها الواجب ان كان لبيع الوقف كونه في توابعه الوقف بغير توابعه البيع ان يكون
وقفا لتوابعه البيع وان كان باناء اخر متعلق بغيره فمقتضى قياس المناهي المتحددة
ليس في محله لان تلك المناهي ليست لأمور لا عين الوقف احد ودخولها في ملك الوقف
عليه عند تحدد ما انما هو لعل كوصفائه للملك فانه بعد ملكه العين بملكه ما يتجدد
من المناهي في ملكه بسبب ملكية العين بخلاف انما كانت الموجودة فانها اموال فعلية
لا تدور في احوال الملك فحسب وعمل شكله وانما النسخة الوقفية توجب دخول تلك
المناهي الموجودة في ملك الوقف عليهم ففوق ما ذكره اليه في اخره فيجب ان تلك
الاناء بسبب ملك العين انما هو لادارة عقليته بين التملكين فان ملكية العين لا تستقل

فقد جاز ذلك بان الوقف وتجزئته ان لم ينعزل الى وصاية مستعدة فحسب تعدد وقوف
الموصي به وقوف ما يتجزئ منه فاذا اوصى لزيد بناتة مثلا ثم اوصى احداهن بغيره وهو منسبة
ما قال اوصيت لزيد بناتة وان لم يتيسر ولا يخصصها ولا يملكها الاخرى ما ملكي
اذا قال اوصيت بالورثاء او اوصيت لزيد بناتة في كل ذلك فحسب في شأنها اذا كانت
لعدم امكن اختصاصها بزيد او غيره للراحم وعدم جواز منعها للوقوف قد يرد للوصية
وكذا الفرق لما فيها من ان احد جوارس المناهي لا اوصى بالانحلال الوقف الى تعدد
مطلوب بغيره مطلوب في العلم الاول ويشان في ذلك وهكذا وكذا الامر فيما يخص
فان الوقف والبيع يفتق في حال من زل كما واحد منها على ملكه كانت مستعدة فكان
قال او قف تمام ذلك ان ابراهيم الوقف في المقام لا فقد راسا لما في المرام وكذا
ويعتق بناء على ان مجازات البيع كوصايا او التحليلات اذ البيع او تحللان يعول والمقام
على اربعة نظرية التحويل على ابراهيم على المبيعات وتمامه كالتقنين والتعليق والعدالة
التقاضي اذا وفت شئ كان موصفا ولها الموجودة واخاذا انما يقتصر الوقف على
التزويج باذخلاف موجود او محله والمال بالصوف واللين كل ما موجود في حال الوقف هو
الموقوف عرفا بغير ما يدخل في البيع عند الاطلاق كالاصول المضبوطة وتعد ذلك وادوات
البيع الاختصاص المضبوطة وتجزئها وغير ذلك مما يخصه فامو كوال في العرفه وتخصه
يطلب في ابراهيم لكن بالنسبة الى توابعه نفس الوقف في قطع النظر عن تعلق الوقف فان
ذلك في المقامين واحد واقا توابعه الوقف في ما يقطع تعلق الوقف فقد خلت عن توابعه
البيع بملاحظه تعلق البيع بغيره ان توابعه البيع وكذا توابعه الوقف على اخرين احدهما بالكون
مدلوله التزايضا في اللفظ لموصو في البيع في قطع النظر عن اضافة البيع اليه كالقاضي با
بالقياس الى الدار فانه مدلول التزايض في قطع النظر عن وقوعها في غير البيع ومنها
بالبيع توابعها الا بعد وقوعها في غير البيع كالتوابع المضبوطة بالقياس الى الدار والدكا
فانها

يدون كالمسألة الثالثة على ما آتت تلك العين بل قد يفي ذلك العين عن المسألة على ما ينبغي
معيان تلك العين على واحد متعلق بالعين وليس بعد تلك آخر متعلق بالمتعلق بالمتعلق
فقط لان الملازمة بين اثنين تكون سببا لدخول الملازمة في الملك بخلاف تلك الملازمة
ان يكون هناك ملكا كان متقدرا ان يكون احدهما متقدرا والاخر متقدرا فاما ان الملازمة
تفيد صحة الفاتحة كل الملازمة العرفية لان مفاد الاخبارات والادوات ان الفطنة قبل على
مجازي العرف والعادة فالملامات لم توجد تدخل في ملك الموقوف عليهم بتلك العين لم توجد
لان اخر الموقوف عليهم في الملازمة لا اخرها كان اتحاد الموقوف عليهم وجود الملازمة لا
اتحادها فافهم كان الموقوف على الملك قد يكون على وجه الموقوف على الموقوف عليه
كان اذا كان غير قابل لم يكون مطلقا كالموقوف كاللحق والوصف قد دخلوا في ملك الموقوف
عليهم ليس على وجه دخول العين اعمد القابلية وماذا لا يظن ان الحق لا يدخل في ملك الموقوف
عليهم وكذا أثر السحر وما يجري مجرى السحر لا ينفصل عن الموقوف عليه في السحر على ما
العرف وقطوب الكلام في المقام غير مقتضى ان الموقوف بين السحر والاشياء الملازمة له
هو ان مقتضى الاول غير قابل للاستثناء ولذا لا يجوز ان يستثنى الواصف شيئا من المتماثل
التي تتحد في ملك الموقوف عليهم بان يجعل شيئا من تلك المتماثل باقيا في ملكه نعم ان يجعل
شيئا منها غير الموقوف عليهم بان يقول وقت كذا علي كذا شرط ان يعطوا ما لا يفي السنة
الاولى او في كل سنة شيئا من ثمنه ولكن ليس الاستثناء المقصود في المقام بخلاف المتماثل
الموجود كالوصف والله فان يجوز للموقف شيئا مما اوقفها في ملكه بغير حق الوقف
لان الملازمة العرفية انما يورث عند الخلاف لمقتضى خلاف الملازمة العقلية فافهم والله
القول في شرائط الموقوف **التقاط** ويشترط في الموقوف ما هو لغيره احد ما يكون عينا
فلا يتغير وقف الدين ولا وقف الكلي ولا وقف النكاح كالتقال وقف ذرية او دارا بلا
خلاف موجود او محكي وقد يستدل على ذلك الاجماع بان الملكية والعرفية العارضة لا يكون
الخارجية

الخارجية كالحرية والسر والياض فلا يتغير وقفها المالك ليس موجودا في تمامه
الحيثية وهذا الاستدلال ضعيف لان الاستحالة العقلية غير محدودة في مائة سنة او
ولو اقرضها عينا مكافئة الاموال او كان الموقوف في اقطار العرف ولخطا هذا الشرع كان صحيحا
ولا بد ان ملك الكلي امر موقوف في العرف ملك ما في الذمة وقد مضى ان ارضه ايضا في الجملة
كان في الوقف لان الوقف بالدين والامر الكلي صحيح وقد بين ان المقدم كان قضية القاعد
وقف الكلي والدين فالقول في بيان هذا المشرط ليس سوى الاجماع وهذا في كل عقد
في البعض فان المقوم بغيره في هذا المشرط وكذا لا يتغير وقف لغيره فافهم ان شرطه
الدين والوقف والمهر ومنها ان تكون العين مملوكة فافهم وقف المهر ويجوز في
الاربعه لهما مملوكة وان لم يملك لغيره بها اذا المدة لم يملك لغيره العين في المقام ان يكون لها
مملوكة فافهم اجازة كما كان يجوز وقفها ومنها ان تكون العين لها منفعة عينية فالدارم
الدارم لا يجوز وقفها لان يجوز لها منفعة لا شوق على املكها كالتبرع في المنفعة
ذلك بحث في التصرف ومنها ان تكون العين قابلة لا قابلية لان عرفت ان الوقف شرط في
صحتها ما الله التماس **التقاط** اختلفوا في جريان مقتضى الوقف في قولين وكلام في
المقام تارة على القول بعدم اشتراط المدة في ارضي على القول بالاشتراط الاول في العلم
عدم الاشكال في اجازة لعدم الموقوف في بيعه وبين سائر العقود المبررة فيكون مثل الحصة
والاجازة في صحة حصوله من اجازة المالك واقبال الثاني في المصلحة صور الاول ان
ينبغي العاقبة المقتولة المبررة في نفسان بغيره في الدار جاء لاجازة المالك وليس
ان ينبغي ان قبل المالك يحصل بغيره فافهم ان قابلية التبرع في الوقف في المالك
كان في قصد الموقوف المالك والاشارة ان يكون نوابها هو المالك عين لاجازة وهذا
يكون عاين من احدهما ان ينوي لغيره في المجرى وهو نفس الوقف الثاني ان ينوي
في فعل العاقبة المقتولة بان يكون الذي لاجازة امضا فافهم العاقبة في الله

القرينة معترضة في حال هي معترضة في نفس الشيء بان يكون تأثيرها موقفا عما يكون معترضة بالقرينة
فما يعبر عن الفصل في ذلك الفصل القرينة في تلك حال الغير بدون الاذن وهو ان الاجارة
الناشئة من اثر في السابق وتحتل مع غيره معقول هذا اذا لم يمتنع لاجارة عن كون تلك
السابق الصادر من الفصل عبادته او لاجارة هي الفعل الصادر عن غير ذلك يكون للملك
الذي هو مقدم عليه وانما هي القرينة وبعد هذا بان انما هو عدم تصادم القرينة مع
كيف يعقل ان يصير بعد عبادته بالاجارة الا لا يحق وان القرينة معترضة في انفسها بالضمير
اخرى الى المال غير الملك وجعل حيا في سبيل الله فالتمس جريان الفصل في تلك بالقرينة
فيها الاجارة لان رفع الوصف له موجود فيها وهذا معنى في الحق وقيل ان لا يكون
المستأنفان قلت ما ذكر في الفرق بين صورتين الاذن في الاجارة الا لا يحق ان
في الاول يؤثر انرا فعليا فيكون راجعا لاجارة في الثانية فانه غير مؤثر لان العقد
للسبب او مشروط بالقبض فيحصل حصول الضمير لا يرتب على العقد حصول التملك حتى يكون
راجعا سواء كان متوقفا على الاذن او قبله فلما لم يكون العقد متوقفا على الاذن
كونه مؤثرا بالتأثير الناقص الذي يتجلى بالخرق ولم يشرطه وان تملك المال نفسه فالمراد ان تملك
المالك تملك الاجنبي على التوكيل لا من متساويان في الرجحان لان حصول الاجارة بسبب
امر راجح سواء حصل المال او بفعل ملاذ ونحو ذلك تملك الفصل فانه غير مؤثر مطلقا
الا بعد لوجو الاجارة نعم لاجل ان التاثير الناقص الذي يكمل في القبض فهو راجح حق
الفصول والحاصل ان مقتضى ذلك ان تملك الفصل تملك التوكيل وبذلك يكون التملك
امرا راجحا في حق الرجحان في حق التوكيل يكون تملك التوكيل للعين لو كان تملك احد
احوال الرجحان فاذا ثبت رجحان في حق التوكيل يمكن له قصد القرينة في نفسه ولو لم
تم بما جعله انما هو الفصل الرجحان بفعل القرينة ببيان غير يقوم قرينة التوكيل مقام قرينة التوكيل
فاذا اتى بالقرينة وكان كانه هو التوكيل يحصل شرط الوصف بخلافه لملك الفصل فانه
لا دليل

لا دليل على ان يكون فعلا التملك ليكون راجحا في حق الفصل كما ان يمكن راجحا لم يستقر فيه
القرينة بالبيان لان العقل بعد صيد عليه ان تملك لا الا غير بدون اذنه وتملك بالاجارة
بدون اذنه لا يعقل ان يكون راجحا لاحد فالبيان لا يقتضي الوصف ولا توجب الرجحان
فخلاف الاذن والتوكيل فانه ما ان لم يمتنع الموصوفين فلو كان اعنى تملك الا لا في
رجحان رجحان في حق التوكيل كما هو كذا بعد في الرجحان يؤثر في الثانية ويجعل القرينة
قرينة القرينة فاعز الضمان فيكون ان كانا قبل الثانية فالقرينة وانما قبلنا
مدفوعة بان ان اريد بالثانية الثانية الصيغة المؤثرة فتقول الوصف فيحصل في
لما عرفت ان استقامته شرطها الذي هو الرجحان للثاني وان اراد بخر الثانية الوصف
فتقول الوصف حرام لكن الثانية هي موقوف على هي الاجارة والقرينة وكذا كان مقتضى
الفصول ان استاء الحق في ان الاجارة الوصف لثاني اول وقوى مقتضى ما عرفت
من كفاية قرينة الفصل ببيان المال لان مقتضى هذا الوجه غير مبرور وانما
استاء الحق فيمكن ان يستدل عليه بعبارة العقد العهد وعنوان الصدقة نحو ما
لله فلا وجه منه اذ مقتضى قوله او فاما العقد وجوب الوفاء بالوصف عظم حرج منه
لا قرينة في اصله لاجل الضيق ولا بعد هذا ما المقرون بها في الحكم فلا دليل على حرج
لان الدليل على اصل القرينة هو الامام والشرع وهما مفقودان في المقام بان يكون
الاجماع عامرا لاجل القرينة في حال الضيق خاصة وكذا مقتضى عنوان الصدقة فافهما
حاربه من غير استكمال وقد ثبت على عدم جريان الفصل في الوصف بقوله انما هو
متممة للعاقبة ولا ريب فيها وفي ان الاستدلال على عموم القرينة وضعف واضح خصوصا
مما قرن فيه بذكر بعض الخصوص فانه سفير الرجاسة والتشبه بالعاقبة بقرينة غير
عدم التمسك عليه فالدليل على عدم الرجحان في العاقبة ثم بناء على ذلك فلا اعتبار
القرينة بالقرينة كاشفة وانما فلا فلو قلنا بان الاجارة عظم في بيان الا بواب فافهما

ناظر

فلا شك انما كانت في تمام ايماننا ما عايناه من كون اجازة في البيع كاشفا حقيقيا او
 فاعلم كون اجازة هناك كاشفا لان المقدر الشاكر في كون اجازة كاشفا حقيقيا كونها
 كاشفا حقيقيا مما لها الوجود الذي لا يفسد في العقود واما شرط القربة فهو ان عايناه
 اعني النقل دون الكشف بالجملة الزمان المتأخر عن الزمان المقارن فيكون وجوده
 الشاكر كاشفا عاينا فاعلم شرطه في حال تحققه عن المقدر وكون الزمان لا يقتضي بان
 يكون جميع الشرائط كاشفا فاعلم ان شرط آخر غير وجود المقدر يقتضي القاعدة فيقول ان تلك
 على محبة فيكون اجازة في بار الوقف فاعلم ان كانت كاشفا في سائر ارباب **فريق**
 لو قلنا بان اذن الجهد في اعطاء مال الامام عليه السلام للسادات شرط وان لا يجوز الاعطاء
 بدون اذنه فان قلنا ان مال الامام في زمان الجهد مال الغائب خرج الى الثاني صدقة
 من الامام ما ذم فلا بد ان لا يخرج الجهد عن كاشفا فيكون شرطه في ذلك في الاخذ
 على عدم جريان الفضول في الصدقة فاعلم ان شرطه في اجازة في بار الوقف في اجازة في كاشفا
 لانه في ذلك في الاخذ في الكلام في سائر الصدقات كالزكية والقطر ويجوز ان قلنا
 بان مال الامام في زمان الجهد مال الشاكر انما هو بالتمتع وان اذن الجهد حكم بقدر في الغنم
 حصول الزمان ولو لم ياذن الجهد والله اعلم **التقاط** قد فرغ من غير واحد على شرط كون الوقف
 له منعه من ثمار العين في الوقف العبد على شرطه في اذن الاتفاق لا يقتضي بان
 بقاء العين ولا اشتغالها بما منافاة ببقائه بل بان بقاء الوقف هو بقاء العين لا بقاء
 المنفعة لا يستمر في وقته بل في ملك الموقوف عليه الوقف وعدمه فاعلم الاصل
 كما ذكرنا وعلم الثاني بغيره وقفا والتحقق في الجهد على القول بملك الموقوف عليه
 هو ان يبق ان اذنه الوقف فاعلم ان الاتفاق مثل قوله لا يملك الرجل اياه اذ ان
 الثاني محكم على الاول للونه سببا في الوقف على شرطه في القابلة في الجهد في الوقف
 اذ اذنه الوقف وعبارة اخرى ان الجهد اذنه الوقف فيكون كاشفا حقيقيا في ذلك الاتفاق
 كاشفا حقيقيا

سيفيق

كما لا يخفى بخلافه انما ياذن الاتفاق فانه يوجب التحقق في اذنه الوقف كاشفا حقيقيا او
 كاشفا حقيقيا على عدم انفراد الملك في اذنه الاتفاق الى الملك اتماما واما عايناه في
 حوزة الملك الحاصل في الوقف في ذلك الملك فيكون العاين في بيعة اذنه الوقف فيكون
 المعارض واعلم ان ذلك لا يطرأ في حكم بيعه الوقف والله اعلم بالقول في شرط الوقف
التقاط يعتبر في الواقع ان يكون مختارا فلا يجوز وقف المكة بلا خلاف في كمال
 اذ الامم الجهد الزمان واما اذا جحد على القول باعتراف القربة في صيغة الوقف لا يقرى
 الطلاق وان قلنا بغيره فيقول ان شرطه في الاتفاق في الاتفاق كاشفا حقيقيا على القول بانها
 معطى ولو تأخر عن الصيغة فاعلم ان شرطه في الوقف كاشفا حقيقيا واما على القول بعدم
 القربة فالجهد اذنه وكذا في غير العقل فلا يصح الجهد في الجهد في الجهد في الجهد
 مطلقا عند اكثر المتأخرين بل كاشفا كاشفا في الجهد في الجهد في الجهد في الجهد في الجهد
 وقفه اذ ابلغه عن الماروا الكلي في جده عن اصحابنا عن سهل بن زياد واهل البيت
 ابن عيسى عن صفوان بن يحيى عن موسى بن بكر عن زرارة عن ابي جعفر عليه السلام قال اذا اتي
 على الغلام عشرة سنين فانه يجزى في ماله ما اعتق او يصدق او يوصى على احد معروف وحق
 هو جائز وسند الرواية وان كان غير نفسه كان موسى بن بكر لا بد من ذلك على الجاهل
 وصح ذلك في سند صفوان الذي هو اصل الاجماع واما سهل فالاعرف به من الاصل
 من غير رواية في الجهد عن ولا هذه الاجماع في الرواية بالضعف من زيد بن
 فضيل الرواية والاعمال في الجهد في الجهد في الجهد في الجهد في الجهد في الجهد في الجهد
 او صحيحها انه سئل الصادق عليه السلام عن صدقة الغلام ما يحكم قال نعم اذ اوصى
 في موضع الصدقة وذلك لانها على العقود ايضا وصحة وان كان الغلام في مطلق بالسيبة
 بل في عشرة او عشرين سنة ايضا على غير واحد من اصحابنا وان لم يكن صحيحا في الجهد
 في ذلك كاشفا حقيقيا في الجهد في الجهد في الجهد في الجهد في الجهد في الجهد في الجهد
 في ذلك كاشفا حقيقيا في الجهد في الجهد في الجهد في الجهد في الجهد في الجهد في الجهد

باعتبار

واما على القول بعدم يمكن تسمية المقتضى بالاجماع كرسبين المقرون من القرون وغير
 المقرون وفي نسخة روايات اخرى منها في الدلالة لكنها مشبهة على الإطلاق في هذا
 مقصدها مقصدها لا في اعتبارها ان يكون يحصل بالاعتبار فذكرها في نسخة محل لا
 مقصدها لكن الواجب ان لا يثبت جافقان لشرائط التخيير جميع الخيارات لكل لا
 في نسخة وفي نسخة اخرى وهو ان اشار اليه في كتابك في هذا المقام عدوا وهو الذي
 الامامة فالاستحالة في هذه الجملة لا من جهة عدم اجتماعها لشرائط الجواز بل من جهة **التناقض**
 يجوز للواقف ان يشرط لغيره في الوقوف لغيره ولنفسه بالاجماع موجودا وهي فيها نعم
 عن سائر النسخ عبارة بحمد الله تعالى عدم جواز ذلك قال في عدة المستوفين
 انه لا يبعد شرطها الواقف الرجوع فيه ولا ان يتولد هو بنفسه وبغيره متى شاء
 هو وحده لاحتمال ان المراد بالتولية هنا غير معلوم وحملها على ان المراد شرط الواقف
 في ضمن العقد ان يكون مختار في الغرض التولية ونفسه غير ذلك مما جعل ايضا
 ان يكون المراد بالتولية تغير الوقف عن وجهه وهذا الاجمال ليس كذلك لعدم خصوصية
 ما لاحظت كانه متى شاء وسبقنا على تقدير ان يقع قوله بغيره بغيره هو بصفة المضار
 كما نقلت عن النسختين صحيح من السراير وكيف كان فقد ذكره ان التولية للنظر في الوقف
 ان كان غير الواقف غير العدة بخلاف ما جعله في شرطها في ما نقلت عن غير
 واحد في الاستحالة مع اعترافنا بعدم وجوده لغير ما احتمل في الشرط واقعا
 الرأى والكفاية في قولين والمراد بالنظر المحو عن وجهه بغير مصالح الوقف
 الى ان يرى الناظر وجعل شرطه مطاعا ومرجعا عند اختلاف اراده فيوقف عليه في الوقف
 بغيره عن صورة عدم الاختلاف وبالحمل على تعيين المصوب والخطأ في امر الموقوف من نفسه
 راير وجهه مستويا والمراد بغيره في الوقف الى مقتضى ولو على خلاف ما جعله في آخرها
 ما لم يات بما ينافي اصله في الوقف كغيره لا في شأني وسائر ما يشعروا الوقف
 يتفق

بغير

ويتحقق في حكمه والله اعلم بالحق هو الاول الذي تفرق على اعتبار العدة الاولى
 فانه انما يشاق ان يحل لغيره او لغيره لم يحرمه لئلا يعدم ان المراد ما اعتبر العدة
 في النسخ اما اعتبارها من نوعا كاعتبار العدة في اتمام الحجارة واعتبارها طريفا
 الى امره وتوقي القرون في مصلحة نظر اعتبارها في الاجرة للوجوب على الاول لا يسل
 نقره النسخ اذا كان فاسقا او كان على وجهه على اعتبارها في لا يسل وانما في نسخة
 الثاني ان يكون العمل على وجهه فاعتبار العدة لا يسل في الظاهر مع الثاني في
 مراعاة النسخ على وجهه على تقدير عدم اعتباره في الاول او اعلم من النسخ في نسخة
 نظير الاول الخاص كالاس والحد فان ولايتهما اثباته ونقصهما فان سوء علم المصلح
 نعم اذا علم منها خلافه لمصلحة او لغيره في الحكم او يقيم اليها ناك او يكن في نفا
 على تقدير عدم اعتبار العدة فيكون النسخ الفاسق وليا على الوقف فاذا انصرف
 الاول اعلم خيانتها في الحكم على الاول فيحق ان يكون العدة شرط واقعا بغيره
 النظر في مدار وجودها الواقعي بحيث لو لم يكن في الواقع عدا لا يسل بغيره ولو كان
 عادلا عند الواقف كسائر الشرط وان يكون شرطه على منوطا علم الوقف واما ان
 سواء كان اعتمادا موافقا للواقع ام مخالفا فيقع بغيره في مصلحة ولو كان في
 فاسقا في فاما ان يكون ارضا الواقف عليه كافيا في صحة النظر عند العالم المتفق
 ايضا او يكون المدار في حيل شخص علمه وادنى الرتبة الثانية الرتبة الاولى
 الاولين اعني اعتبارها طريفا وكون الوجه في اعتبارها عدم الطرافة بغيره
 وصدره على وجهه فاعتبارها في لا يسل في الوقف في الفاسق مع العلم
 يكون صله على وجهه المصلحة اذ لا يخلو من فاسق في الواقع لان كسائر الامور
 هو متعارف بين الناس خصوصاً لا يبالى بالشرعية فالقطر بغيره كسائر
 رتبة ان يكون مخالفا للعادة ولذا شرط بغيره المتدبير على مراعاة العدة في

في التناوب في العادة وعدم قصد فيها الاعراض العادلة ونافاسق الموقوفين بغير
قوله والكلام أولا في اعتبار هذه المستعاني اعتبارا لظرفها الى احوالها فموقفها
وامرها يجوز للواقف ان يكال النظر في الوقف الى الفاسق فيكون وليا عليه في الاول بالحق
على اموال الموقوفين لهم ام لا واعلم ان العدل لا يقتضي في موارد لا يربط لها العام منها توقيف العدة
ومنها الاجرة في العمل الواجب ومنها الوقف على الصغار اما الاولان فلان اعتبار العدل فيهما
كون الفصل الموقوف الى الغير بخلقها الموقوف بالكره فاما بعد اتم فهم دليل شرعي على حصول ذلك
الفصل لم يقطع عنه من غير وجه رعاة العدل في الموقوفين لان العدل في كل طريق على
صدور الفصل في العادلة على كونها مضافا للواقع سواء اخرجت للعالم لا واما الثالث فلان
تسليم الفاسق على مال الصغار يستلزم الفاسق المنهي عن الركون اليه والاعتماد عليه بامية
النساء فيكون لغوا لا يخلو بغير ما نحن فيه هو الوصي في ذلك هو صريح في سبيل الله في
الحقوق الواجبة والحاجب هو كل مقام اراد المالك تملك شيئا من امواله فالفاسق هو كل
يصل نظرنا في مرفا مال الوصاف الفاسق وليس ذلك بل الوقف كان عتاما
غير صحيح شرعا لمحقق ان يقا ان فصل المتولي على الوقف في جثمان فقد يلاحظ وجهه ان
من ملاحظ الفصل في الوقف اذ في مصالح تقاد العين والاستماع بالمسقة وكونه مضافا
الموقوف عليهم فيكون لا في المتولي على الوقف هذه الملاحظة ولا في الموقوف عليهم لا عليهم
بالاخذ من جهة كونه او لا للنقص في ملك الموقوف عليهم للوقف واعطاء سلطة للغير عليهم
كونه مضافا الى الواضحة الموقوف بعبارة اخرى ان فصل المتولي تارة يكون مقتضى نص
اصلا في الوقف وكفاية فيه فيكون الصحيح لاحد اعلو حال الموقوف عليه لان اعلو
الوقف رعاة حال الموقوف عليه ايضا او في يكون مقتضى اعطاء سلطة للغير على
عليهم حيث يحصل زيار ملكهم بيد الغير فغصب الوالي على الوقف يختلف حكمه باختلاف
الكلام فيه فان تملكنا فيه من جهة الاول فلا ينبغي ان يشكال في عدم جواز اعطاء هذه الاول
للفاسق

للفاسق لان مراعاة فصل الوقف والملاحظة فصل الوقف عليهم تأني غرض الفاسق على
مالهم التمسك بالاعتداد على الفاسق في ولاه حكم مفهوم الآية ومطابق الفصل فيها وان
تعلقنا من جهة التناوب بغير الفصل الحكم في اشتراط العدالة فلا تناظر لا بد من التناظر
ان هذا لا ينافي هذه السلطة اعني اعطاء زيار الموقوف في يد غيره لا وان اصلها
ذو هذا اعني على ان شرط التولية للغير هو ان لا يفتقر عقد التملك ام لا فان كان
كان باطلا حتى بالنسبة الى العدل لا فرق في بين كون التناظر المضاف على الوقف وعلى الموقوف
عليهم عادلا او فاسقا لان التناظر هنا في مقتضى العقد باطل ولا كان صحيحا او في فقد كان
التناظر واعطاء زيار المالك بيد غير الموقوف عليهم منافا لمقتضى الوقف وهو التملك كما لو كان
او وهذا بشرط ولاية اعني على العين البقية او الموصية فان اعطاء ولاية للغير
منافا لمقتضى البيع لان تملك اعني يقتضي كون الوالي عليه ولا يجوز جعل الولاية للغير لان ذلك
منافا لمقتضى التملك اما ما ذكره في باب البيع من جواز شرط اعطاء منفعة الموقوف مدة
مقتضى الاجتناب فهو ليس بشرط الولاية بل مقتضى على العين في مدة الاجارة لان جواز
اشتراط اعطاء على المشتري لا ينافي في الولاية على العين في تلك المدة وقد في ان لا يفتقر
بين التملك وبين عدم ولاية المالك على العين على مقتضى الوجه الاول اما في الجواز
فيها اربابا كثيرة مثل ملك المحبون والوصي وسائر الجوز عليهم وتوحيده ما في المقام في
باب الوصية في نظام الوقف والفتوى على جواز جعل التناظر والمتولي للواقف هو صريح
مراعاة العدالة بل يمكن جعلها اذ لا في المثل اذ لو في على ان شرط التناظر للغير منافا
لمقتضى العقد بل يمكن جواز شرط في المقام لان شرط التناظر على غير قابل التخصيص
وليس شرعي لمقتضى ذلك وانما قدم جواز جعل الاجتناب وليا على البيع او الموصية او غيرها
فعله لمقتضى موجوده فيها ولا يبعد ان يكون الموقوف هو كون مفادها مضافة
الملك المطلق والملكية المطلقة بنا في اولاية الغير على انا اشتراط التولية للغير منافا للملك

في الامور العامة لا يقتضيه ذلك لكنه انما يرد في الحاكم لاجل مصالح الامور التي فيها
ومراعاة مصالحها ولا يجوز جعل الفاسق فيها وان كان غير عاقل لاجل ان المالك
سلط على ماله بغير تعيين المتولى على العين التي يريد اخراجها من ملكه وجعل النظر فيها
لغيره ولكل من يشاء استلزام اعتبار العداوة والحاصل ان لا يستحال في ان يجرى الوقت
جعل النظر في الوقت لغيره وانما ان يستحال في ان هذه السلطنة سلطنة مستمرة
من ارجح لاجل مصلحة الوقف ومراعاة الوقف عليهم نظير سلطة الحاكم على نصيب القيم
والموقوف في الامور الحسبية حتى يقتصر على المورد المأذون فيه ولا يبعد عن المورد
المنهي عنه اعني استنفاد الفاسق او انها كانت لها وجه كونها سلطانا عاما له ونحوه
وجوب الوفاء بالشروط وغير ذلك مما يجعل حق المالك على الموقوف عليهم حتى لا يفرق
فيه بين ايراد ويقضي بمساواة العادل والفاسق في ذلك لوجوه الاول ان المالك انما
قد يوقف بغير تعيين الموقوفين الى الغير استتمت له مراعاة العداوة سابقا او ليس
المدار في مراعاة العدالة على صدق الاستتماء من وجه هو ان استتمت الفاسق اذا
كان الاستتماء فيها حقوق يستأجر كاستتم المالك على المدار بما يكون الاستتماء
حكما شرعيا تابعا لشرعي كاستتم الحاكم في اموال القضاة او حقها حقوق المالك
فان كان الاول لزم فيه لاقتضار على مورد الوقف وان كان الثاني يتصور عموم المدار
كان يقتضيه حكمه كافي المقام عليه ولا يقتضي من ايقاع العدالة المتبقين هذا على تقدير
تسليم صدق الاستتماء على وجه لا يكال للموقوفين ولا لاجل مصلحة نفس الموقوفين ولا يخل
فيه مجال لان نفس الناظر او جعل الناظر اذا كان له حقوق من مصلحة نفس الناظر لا يجوز
لا الموقوف عليهم كان اجتناب الاستتماء كالا يخفى ثم اننا لو سلمنا ان سلطة الفاسق
تتبع الوقف في معرض التلف وان لا يجوز ولو كان المقصود منه صرف التلف في
الفاسق سلطانا على العين لمكن تدركه بغير العادل فلا وجه لشرط العادل في
ولاية

ان

ولاية الفاسق من اربابها وعلية الترتيبين عدم الولاية لرباها وولاية الفاسق من اربابها
لا يخفى منها فتوقد فافتر او كان ما يستلزم العادل لم يمتنع وغير ذلك من الترتيبين هذا
لكن يمكن ان يرد في المقام ان الحكم لا يصح اولا ليعني كون سلطة الوافق على احوال
الناظر من جهة مراعاة مصلحة الوقف ونفع الموقوف عليهم لا من جهة كونها حق العلم
بفصل عن ذلك ما هو جوارح من تحقيق الناطق في صورة الاحاطة احوال الناظر العين
الموقوف عليها لان هذه الولاية ولاية للموقوف عليهم لا لهم ان جعل الحكم بالاجرة من نظر
الناظر على الوجه الثاني ليس مصلحة عليهم حتى لا يخلوا من ربحهم ومصلحة الموقوفين
وسلطة لرعيهم اعطاها الواقف حتى فيقول القول باعتبار العدالة في موقوفه كانه
لان تقويض الناطق المتولى في استتماله فيما يتعلق بالناسق استتمان الفاسق في مثل
ذلك تقضي للضرر ونما في الترتيبين ويؤيد ذلك اورد على تعليمه لا اعتبار العدالة ان
نص الناظر استتمان فلا يدبر من مراعاة العدالة لكن يقتضي في اعتبارها على احوال
التي يقتضي الحيازة فتلا احوال نفس العينة وما يجري معها في مساواة العادل العادل
مقتضى زيادة استحالة الضرر ان اخرج اعتبارها الاخر ان غرق في الحيازة فاذا
كان الفعل لا يقتضي الحيازة سقط اعتبارها نعم سبق الكلام في ان نفس الناظر على
الوجه الثاني الرجوع الى مصلحة الواقف على وجه ايضا عدالة الناظر لا هو في
حدود جاري على كدام لا يحاسبه في تحقيقه من عرفت هذا كله فاما جعل النظر
لغيره وبما جعلها لنفسه فظاهر الكلام والحل عدم اعتبار العدالة في الواقف فيكون
ولو كان فاسقا ولا يخفى عن قولنا ان تولى الواقف للنظر ليس باستتمان حتى يغيره
العدا له هو الرأى مصلح الوقف في حق العقد فيجعل الوفاء به لان الضرر في حق
العدا له هو فاطر بقا الى احوال مساواة الفعل عن الحيازة بخلاف مصلحة ومصلحة
الموقوف والعلم بعد هذا في الناطق سقط اعتبارها معطى حتى في الغير فلو علم الواقف

عدم جواز الفاسق حتى ان يترك له ما يعتادها في مقام ليس على الوجه الموصوف في كافي القاضي
 مدارا حرا او الواقع بل الظاهر ان اعتقاد الواقع هو المعنى في صحة استيذان شخص في
 العدل الصحيح الاستيذان ولو كان فاسقا في الواقع وعند الحاكم معنى الصحيح في نفوذ
 مقرراته اذا كان غير مصلح بالظن لا يمكن مع عدم احراز الواقع ايضا في تلك الاصلح
 والمصلحة في مقام الفاسق فان الظاهر الصحيح في نفوذ الامر جاز في الوقت وفي فلو
 بين استيذان العادل في الفاسق في وقت اشتراط العدل فيما لا ينافي في الحال في معنى صورة
 في كون الفعل الصادر في وجه المصلح او فاعدا المصالح في العادل يحكم الفاسق في نفوذ ذلك
 الجواز في وقت وفي الفاسق يحكم بالفاسق في وجه المصلحة في وقت في ذلك ان لا ينافي
 العدل في الاستيذان على ما يتعلق في غير وقت استيذان حيث ان مقتضى ما في ان العقل في
 يقول الفاسق موضوعا للوقوف في الذم في مقتضى قوله في وجه الحكم العقل في ان
 الفاسق ايضا لا يقول عليه ولا يوقف في كونه موضوعا في وقوف الذم في مقتضى
 لا يكون باطلا في فاسق في نفس مقتضى مقتضى الواقع اذا علم ذلك في حال الاستيذان
 كسب بعد تحقق الوقوف من في الخارج فيهما مقتضيان احدهما ان لا يعتد بالعدل
 في الناطق اعتبارها في صورة وليا شرعا مستقيا في قولها في وجه البين والاول
 كافي في اولياء الاعتدالها في صحة تقرراته ايضا ولو كانت مما طبق لمصلحة في الخارج
 الفاسق والعادل تظهر في احكام الولاية بالنسبة الى غير نفوذ الوقوف واما هو في العادل
 والفاسق في غير عاقد سواء وثايقهما ان العدل في مقتضى مقتضى مقتضى في مقتضى
 وليا في نفوذ مقتضى مقتضى في مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
 معنى اعتبار كل شخص في حق نفسه على مقتضى اي الشرط علم حضور الواقع في
 نظير احراز المستتب عدل النائب في العاقد في مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
 ولو مع اعتقاد الحاكم وغيره مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى

انما

انما السبب في جعلها امانة على ان الفاسق ليس هو ان يستأجر بطيخ لان
 مفاد ليس في امانة الثانية فاستيذان الفاسق باطل في حيث يستأجر لا حكم الولاية
 غير نفوذ مقتضى الصحيح مثل استأجر قوله وتربيتا انما الولاية عليه في حال
 وهذا المقدار في الوقوف اعتبار العدل لا يمنع من صحة الوقوف اذا صار من المصلحة وهذا
 يحتمل في كل اعتبار في العدل لا يدل على السبب ولا يمكن اعتبار جازيل آخر في وقت حال
 التصار والناظر في هو الفاسق كالمؤمن والغائب والنائب في الفعل والاعمال في
 فكل مقام جاز اعتبار العدل في وجه مقتضى الولاية في مقتضى الوقوف كان اعتبارها
 ما قلنا في عدم جواز تربيتا لا بد من مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
 في باب الوصاية بعد اعتبار العدل في الوقوف ان الوقوف الفاسق في مقتضى مقتضى مقتضى
 وهذا مثل ان يقر في مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
 الوكيل اعتبار كونه جاز في مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
 وعدم جواز تربيتا شرعا وهو لا ينافي الوقوف في مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
 على وقوف المصلحة بخلاف الاجتناب لان جاز في مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
 هو وقوف مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
 غاية الامر ان ليس في مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
 مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
 عدم اهلية الفاسق للوقوف لا عدم اهلية للاستيذان وقد عرف ان مرجع العقل
 قاض بان يمتنع استيذان ولاطمين باق في الواقع في احراز الواقع لان المنع
 مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
 لا العمل بقوله على مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
 لا يترتب على موافقة مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى

فقد جازا العمل بقول الفاسق عما قرأه في الأصول لا بما وجد من مقتضى شرعي محرم
بل بما رواه الأثر إلى أن العمل بقول لا يقتضي الواقع فلا بد في حراز من القول على
غيره من أصل أو دليل معتبر وهذا قد ارجأ إلى ما لا يقتضي نفس العمل بقوله مطابقة
الواقع إذا انكشف بل فيما قلنا لا نكتشف فالفرق بينه وبين مما دللنا عليه في حال
عدم اليقين وقبل العمل بقوله لا نكتشف في حق العاد لا يقتضي تارة الواقع بخلاف
الفاسق فإنه يخرج جاز في الحقيقة أن مقتضى العمل بقول الفاسق لا يزيد مفاده عما مضى
حكم الأصول العقل في ما لا ينفذ العلم وهذا الكائن في فعل الفاسق فإنه كالقول في عدم
جواز الاطمان في القول عليه إذا كان المطلوب في فعله الصلح كعدم جواز القول على
لا يروى إن شاء التحريم وإن لم يقل عليه بالاستئمان ونفوض الفعل اليه شرعا فإنما
وضعا لكن معنى ذلك عدم جبره فيما شرعنا حتى يخرج عن حكم الأصول كما صالته عند
مراجعة العمل أو صالته عدم صدق فعله ونحو ذلك بصفة العمل ولا يكون أو باق
على المنظر كما هو خاصية الأمانة فإن فعل الأمان وتوابعه جاز على الأصول عند الشك كما
أن قوله ليس بخبر شرعي معنى عدم جواز ترتب تارة الواقع بقوله المخبر عن اليقين كان فعلا
واقعا على فعل لا بد فيه من إعادة بعض الصلح والمخصوصيات ليس بخبر شرعي في المحل
وكان عدم جبره فعلا قوله لا يقتضي نفس العمل المطابق لمقتضى مع مصادقه الواقع كعدم
جبره فعلا وعدم كونه أمينا شرعيا لا يقتضي نفس فعله مع العلم بموافق الصلح لأن جبره
من جواز صدوره عن إقراره لا من كونه واقعيا بلحاظ ونحوها وإشفاقه في ذلك
من القاسم دليل آخر يدل على اعتبار العدة الموضوعات شرطاً لصحة العمل كاعتبار العدة
في القاضي وإمام الجماعة وفي هذا الدليل قد استدل على ذلك بآية النبي عن الركون إلى
العلم كما استدل به في محكم الروضة على عدالة التوفيق في نظر واضح لأن الركون إلى
هو دليل القلي بقضية قوله ثم قسمتم النار من ثم إن الركون بمعنى القول والاعتماد
في القول

في القول لا يقتضي مسائل النار فأسس في الاعتماد على الخبر الشرعي عقار غير عقار الواقع
في العقاب مدار خوف الواقع من أن يظهر الأدلة أن أصل الظاهر اسمه العقاب من
النار وهو القدر المشترك بين الروين حتى يبين ظاهر الخبر بما دللوا على خطئه
بعضاً أو أن الركون لم يقتض فاسداً ولا بامناً خلافاً لظاهر الخبر فإن ظاهره
القول في ذلك أصل الخبر عليه وهو القدر المشترك وأما ما لا جامع بين أن يكون
معنى دليل القلي المنع من القوة الشهية والركون بمعنى التقوى والاعتماد على دليل
الذهن كما لا يخفى على المتدبر في علمنا جميع ذلك لكن عدلوا اليه الركون يصح كدلول آية
النار من النار في محرم على العقل في آية النساء اعني أصل الخبر في الندوة
فالمعنى لا يكتفي إلى الذين ظلموا بقوة علم الواقع فتمسك النار في هذا الخبر
بأطلاق آية النساء كونه ارتداداً وخرج جميع ما دلل على الكلام في القدر الثاني من قوله
شرطاً علينا فلا قضية أنه آية النساء كونه لم يرد إلا طمان بالفاستقار تارة والخطاب
الارتداد لا يقتضي إلى الواقع إذا كان مقتضى العدلة الناطق والموجود إن أهل الصادق
براعية في العمل ومع عدم الصلح لا يحكم بنفوذ خبره فيقول لا نقول بصلح الوصف خاصة
ويشكل ذلك لأن الفاسق يروى الفاسق الواقع في النبي عن الاستئمان أما نص في البر
قضية ذلك خبر في الفاسق الواقع عن أهلية الاستئمان غاية الأمر بعد ذلك
للعدة التي يجب اعتقادها واقفاً كان أو غيره وأما مقتضى نصه فيجب عليه عدم ترتب آثار
الولاية في حال الشك نعم مع العلم بصدور الصلح في صلح جبر الصلح لكن لا العمل بها
اعتقاد الواقف للعدالة عن وجودها عند أحد بل إن في الولاية لا يستلزم في
كما عرف مقتضاه وبالجملة مقتضى النبي عن استئمان الفاسق عدم جبره ولا شرعاً
يعول عليه في سواه علم بأن أهل الصلح لا يروى اعتقاد الواقف للعدالة لا يحد
عنده من أن عندة فسقة فلا يجوز له ترتب آثار الولاية ولعله لا خلاف في ذلك عند

في القواعد بان العدة في نظر ناطر الوقت شرط واقعي فغير لازم هذا ما اقتضاه الدليل على
اعتبار العدة في الناطر وقد يستدل على عدم اشتراط ان يفس الناطر ولاية للواقع تكون
باختياره بغير ما ذكره النافون لا بشرط ما في الوقي وان لم يسلح لادانته وان الاصل
في افعال المسلمين بغير الجواب عما ذكره الاول فانه انما يتم اذا كان جعل الناطر ولاية ثابتة
من جهة الملك لا من جهة اخرى وقد عرفت سابقا فلو كان المقوم في هذه الولاية ولاية
من جهة بغير ولاية الحاكم على ما لا يقتضيه نعم لو كانت الولاية هذه من جهة قاعدة السلطنة
ومرجعها الى كونها حق المالان الواقف لو كانت على خلاف مصلح الوقوف عليهم كما هو احد
الوجهين الذين سبق ذكرهما انهم ما ذكره كونهما باختيار الواقف الذين في عدم كون بعض
الناظر مقصدا للوقوف عليهم حتى يبرح في مصلحتهم مراعاة العدة في الناطر بل مقصدا للاحق
فله استيفاء حقهم بما شاء الا انك عرفت ان الاصل خلافه واقعا في الشا في جملة ما لا
مقتضى انه البناء في وجه الفاسق عزاه لانه لا يمتنع في الوجود في بعض الاحوال ما يدل
مطابقة على امانة المسلم بقوله مطلق وانما في الثاني ان يحوي اصل الصحة هو العقل لا جاز
جواز المسلم في الشك في اصل الجواز لا يجري فاذا اشك في الفاسق هل يدعى له في
حتى يكون له ذلك فمقتضى الجواز حتى لا يكون له ذلك لم يجد في الثاني صحة عند التنازل
العقد فليست برون **فان** الاول لو جعل الناطر فاسقا يكون من باب اعتبار الشرط الفاسد في
حين العقد فعلى القول بفسد العقد بطل الوقف لان في الشرط بوجوب فساد شرط العقد في
العاوضات وغيره انهم لو كان الوجه في الفاسق كون الشرط جزءا لاحد العوضين انقضت
لكن الفهم عدم الفوق بينهما وبين وجه الحق ان الحق ايضا قد بطل الشرط فاما يمكن
ان يجعل الوقف كالكتابة في عدم بطلانها في الشرط لما في قوله تعالى انما يفسد الوقف
وفيه نظر لان في العقد بطل الشرط انما هو لا يحصل القيد في الاشياء فلو كان
المقيد برون والقيود وهذا الوجه يجري في مقام ايضا الثاني لو انكشف منق الناطر

الوجه

للاوقف كان ارجح ان تخلعها الشرط كاعا الحق في جواب سؤال ويجعل العدم بناء على ان
ان الوقف اذا وقع لازما ولا يقبل الخيار كالعقد المحال له لا يقع ان تعليل المحبة
العبادة في العالم **التقاط** ان المصنف الواقف اخرج الناطر كان اخره على الوقف
عليه لاحتمال علة المسلم ان المقصد الترتيب ولا فرق بين ان يكون الناطر هو الوقف
ام غيره ولو عين الاخره كان له ذلك اذا كان الناطر غيره لو ادعى اخره مثل ان راد عليها
لا يشرط سابق فيجب الوفاء به غاية الامانة في صورة الزيادة يكون ذلك لغيره كما في
الوقف في عليهم بالنسبة الى الزيادة ولا مانع من ذلك واما اذا كان الناطر وقف فان كان
الاخره السامة بقدر اجرة مثل فالتم عدم الاستكمال للصحة ايضا لما ذكرنا من ان
الاخره لنفسه خاسرة بان يصرح برون المقيد مثل ان يقول وجعلت الناطر لنفسي و
اشترط الاخره ما دمت متوليا او جعلت الاخره كمال المتولى والناظر وان كانت الاخره
زايدة على المثل فان جعلها الناطر لنفسه خاسرة فالتم ايضا الصحة لعدم مانع من ذلك
لان الزيادة محمولة للناظر لنفسه حتى يطر في غير الاشكال الا في وان جعلها لنفسه خاسرة
بان شرط ان يكون اجرة ههنا زائدة على اجرة المثل واجرة غيره مقدارها حتى تحتمل
حان الاخره انما هي في مقابل العمل ولو كانت زائدة ولم يصرح جواز شرط الاخره فالإمام
بعد ادله الوفاء بالشرط والعقد وحين يبين الزيادة لنفسه مرجع الى الوقف على النفس
الذي ما في الاطلاق على عدم جواز ادله في حين ان مقابل العمل يقتضي الاطلاق لسماء
فالزيادة تكون مجازية كالوجع لغيره فكون وقفا على النفس وهذا نظر المحاماة
على القول بان التجارات من ذلك لان المحاماة يجري بحري التجرة والتزك بالقياس الى
المقدار الناقصة التي في مكان المحاماة يجري عن التزك حقيقه ولو لم يكن حكما فكل
ما نحن فيه ولو سلم عدم شمول الوقف على النفس لثل ذلك فلا يفرق الى غيره امكن
دعوى تقييد المناطح خصوصا في بعض الصور كما اذا اشترط ان تكون سنة اعتبار

المنفعة له وعندها لو توقف عليهم فان ذلك توسل الى الوقف على النفس بالحيث وان
 والاضافان من جهة الشئ مستكبر بل من غير ان لا شك في ان الوقف على النفس هو
 اذا شرط الاجرة لخلق الناطق الذي هو داخل في ان لا الوقف على النفس موجود فيه
 ايضا وان كان الاستكثار من اجرة هو من جهة تخصيص الزيادة بنفسه لانه لا يفتقر
 في محله حواشي سواله في ان شرط الزيادة في الصورتين فلم يفرق بين ما اذا شرط الزيادة
 مادام متوليا او جعلها اليوم المتولي الذي يملأ نفسه فلا حظ للاختيار في هذا
 خصوصاً مع ما لا حظ فيه من عوض الوقف الى عدم القرينة والله العالم **التقاط**
 يجب على الوقف على استئذان الناطق في التصرف في الوقف فيجب عليه ان يتصرف به ولا يتركه
 فائدة نصب الناطق لكن القول به مطلقاً مستكمل في موضعين اشار اليهما في الشارح
 ما لو كان الموقوف عليه متحداً اما ابتداء او لاحقة وفي بعض النسخ انما قاله
 بالقله فتوقف تصرفه على ان الناطق بعد عدم الفائدة خصوصاً ما بين في ما لا
 ان تكون فاصلة عن العادة وغيرها ما يقدم على القسمة وذلك في الاوقاف العامة على ما
 التي يريد الواقف اشعاع كل الموقوف عليه به اذ لم يتركه لا استجار المنة والرايات
 والقاطر الواقعة في الطريق فان مقتضى القاعدة عدم جواز التصرف فيها الا باذن الحاكم
 ولا يخرج عن الاستكثار لانه لا يفتقر الى اذن الحاكم في الزيادة او الوقف
 على هذا الوجه وتوقفه لا يشعاع الى كل احد فانه في مرة حال النظر اليه ثم قال ان مقتضى
 لا يخرج عنها ابتداء الاستكثار في اذ لا يملك الناطق الا ان لا يملكه بل يستحق المخرج على ان
 التصرف به وان لا يستئذان اذ لا يمكن التصرف الا بوجوب واحد يمكن متعلقاً بالبطون
 خيرة في بين كون الموقوف عليه متحداً ومعتقداً اذا الوقف على الاستئذان يكون الموقوف
 وجوب حتى يحتاج الى الناطق فيوقف على استئذان الناطق فلو كان الموقوف على السيرة لا يخرج
 به عن المصلحة جارحاً ولا يفتقر الى استئذان مثل اجراء تصفية موقوفه في وقفها من

من يبين

من يبين زمان الامارة والاجرة وتوسل التصرف في العانة الحاصلة فان شرطه من جهة
 لا يحتاج الى نظر حتى يستأذن الناطق وانما ذكره في الاوقاف العامة وفيه النص
 مؤيداً لان الواقف ان يبين لها ما كان حالها حال الاوقاف الخاصة فلا بد من اذنه
 من ذلك القرينة وان لم يبين ناطقاً فان يبينها في غير الناطق يكون الموقوف عليه كاي
 امر يقتضي الاستكثار من اجرة لا يخرج وان يبين ان الناطق فيكون الحاكم سقط حديث دلالة
 القرينة ايضا وانما كان ما لا وجه للذكر قد يخرج عن الاستكثار بل يفتقر الى الحكم بعدم جواز التصرف
 فيما يختص بوجوبها الا باذن الحاكم الناطق كما كانا وغيره نعم يمكن دعوى السيرة على علة
 الاستئذان في الاوقاف العامة وفيها ما لا يمنع لان السيرة على علة الاستئذان فيما يختص
 مطلق حتى في تلك الامكان والجامع والاشاء والادوية والضيعة وغيرها مما يحتاج الى التوقيف
 وفي مثل القطار والاشجار والرايات الواقعة في الطريق لا يحدى ما لا بد من التصرف فيها
 الا على وجه واحد او لا يحدى ان وجه تعطيل الوقف لنا في فرض الوقف لا يستأذن
 ولاية الحاكم عليها من جهة فائدة في فرضه فان متعلقه لا يحدى ان يتبعها لما في
التقاط قد عرفنا ان الواقف لم يبين الناطق والمتولي فان غير هذا
 النظر في الواقف علة الوقف عليهم كان الله منهم فيقيم الحاكم الناطق او يبين مسئلة
 على مسئلة كون الوقف اتي في ملك الواقف الاول او الثاني في ملك الموقوف عليهم فالتساوي
 او الله منهم بمعنى كون الوقف في ملكه لا يملكه فان ذلك وجوبه ويظهر منه لوجه آخر هو
 التفصيل بين الاوقاف العامة فالنظر فيها للحاكم لكونها في ملك ملك وبين الاوقاف الخاصة
 فالوقوف عليهم بناء على ملكهم وانهم ان يفتقدوا معنى الاستكثار على كون الوقف ملكاً للواقف
 او لغيره هو نفسه لكن هنا وجه خامس وهو يبين الحاكم مطلقاً لان الوقف محل حقوق
 القصار وهم البطون اللحقه المحدثين والنظر في ملك الحاكم ليس له ولا يفتقر في
 ذلك كون الوقف ملكاً للوجودين والوقوف عليهم لان النسخة تابعة لخص القديرات لا

ن

ان قبح الطون الانقصة من غير على كماله الذي يقتضي نظارة الحق الاول انقصة
نظر طبعهم المقتضى بالطون الانقصة لا مقتضى على كثر فوات ولو كان من كماله
عند ذلك حتى لو اوجر الحق الاول لم مقتضى بالفتنة الى ان لا يغلق بالحق الا الحق فالاد
كون النظارة للوقوف عليه بالفتنة الى ما يتعلق بهم فلا وجه لولا الحكم عليه ان كونه لا
مقدم على كونه الحكم اذا لم يكن المالك تارة ويذهب الى ان لا يكون التوقف مما ليس الا
واحد القياس الى الطون الانقصة فهو ما لا يظن في ان النظارة وقد عرفنا ان هذا ليس
شغلا لظن في مثله بل ما يحتاج الى وجهه في كونه غير ما هو في مثله يدعي نظارة
لتعلق حق الطون وكون الوقوف على كونه هو علم لا يقتضي كونه على التوقف والحق ما
يخبر شاء وانما الحقيقة ان هذا ما لا يخفى من وجوه وتعلق حق الطون ونظره
في النظر لا ان يقضي الى الدليل بخلاف توقف الحكم فان لا يتبينها فيما لا يثبت لوقف
ثابت وكيفية تبيينها لا في ذلك من طرف الواقع وليس له الرجوع بعد العمل
مخوفا من طرفه ان لا يثبت الرجوع من الاول ليعتدل به هو كونه سدا كونه لا
كالوقوع بعد كون مر في الشك الاول ليعتدل به هو كونه سدا كونه لا
من غير ثابت لان عدم وجوده مباشرة بالنظارة قبل مقتول غير عدم وجودها بعد مقتول
في الثاني ولعلهم ساقط اول نعم وضع هذا الاستحسانا لافاضة مستحسنا او جوب
انما في حال النظارة قبل الرد لان الشك في ارتفاع وجوده مستبعد الشك في ارتفاع
ما كان له سابقا لعدم الرجوع فالاول في حاله على استحضار الرجوع نعم لا دليل على وجوب
العمل بعد مقتول كالاول دليل على وجوب اصل المقتول وقد يتوهم ان وجوب الوفاء بالقعود
مقتضى وجوب مقتول النظارة وجوب العمل بعده وهو فاسد لان وجوب الوفاء حكم متعلق
بالمعاقدين ومقتضى وجوبه على الاجنبي لا يدرى من حيث ان مقتضى مقتضى على كل واحد
عند الوفاء القدي من مقتضى المعاقدين واما وجوبه فيقتل في مقتضى الوفاء بالامور
وما ذكرنا

نظارة

وما ذكرنا فاعلم ان شرط النظارة للوقوف عليه كان العمل بعد مقتول ولما علمه الصناد
بعد مقتول لم يظن ان مقتضى الرجوع الى الوفاء بالعتق والشرط نعم اصل مقتول غير مقتضى
وهذا يثبت حيا بخلاف الشرط للوفاة في مقتول او مقتول في مقتول ما اوجر الخيارات
متعلق بشرط القيام من عدم معلومة قابلية الوقوف للخيار كالطلاق ومقتضى ما ذكر في
المالك فيما اذا رد المالك بعد مقتول في مقتضى قال فاذ لو كانا نظارة لاعتد به هو كونه
الحاكم او الوقوف عليه فان ظاهره ان يوم الوقوف بعد الرد ولا يفرق بين الرد في الاستدلال
بعد مقتول او لا يفرق بين رد الاجنبي او يوقف عليه لم يحصل الرجوع ظاهر الرجوع في مقتضى
القول في شرط الوقوف عليهم **النقاط** قال في القواعد ما هو مقتضى على مقتضى
امور اربعة الوجود والقبض وفتح الملك وتسوية الوقوف عليه وخرجه بالاولا الوقوف على
المعدوم ابتداء او على المملوك والثاني الوقوف على احد شخصين او احدى قبيلتين او على
رجل غير معين وقال في القواعد بعد ذلك ولو وقف على قبيلة عظيمة كقريش وبني تميم
وغرضه رد كونه لا يتبين على ان الوقوف على الجف من قبيلتها اما الدال على الوقوف على الرد
الشخصين او رجل غير معين قلت ويحتمل ان يكون المراد لفرق بين المخصص وغيره بطلان
الوقف على الجف في الاول ففتح والثاني اذا التزم ان الوقوف على حشر جليس او جبال
معينين لا يلزم بفتح ولا يدعي ان يكون الوقوف على سبعين بان يكون مجموعهم
لا اعدم الرد او التحول على الجف والثالث الوقوف على العبد على القول بعدم ملكه ولو
بني على ملكه لا يملك المولى في صحة الوقوف وحيث ان ملك العبد المولى ملك غير
معرض لرجوع المولى والملك الحاصل بسبب الوقوف على كونه لا يقتضي الرجوع وان رد
الوقف في كونه لا ينافي لوجوب الخيار عليه بالعرض كالمقتضى الوقوف مع توفيق الخيار الى
في الرجوع ويحتمل ان لا يلزم تحكيم الاول في الوقوف على ما دل على رد ملك العبد بالرجوع
الوقف على تشارك المجرم في حقه فانه فاسد بالاجماع ثم ان في الوقوف على هذا الموضع

سار

بعضه والشرط وهو ان الشرط يجري مجرى القيد وصورته ان الشرط فضاء مقسم الى
بخلاف ان شاء المقتضى بالاجزاء فانه يجري مجرى لطلوبات المقيدة في عمل المالك
وعوى القيد هنا ايضا كصوت احد علمه في حال العاقبة كالبايع في اذعان ما يقر
المبيع بغير علمه بتدبير مقيدة بمعاوضة البعض الاخر البعض الاخر قلت هذه المقيدة يمكن
منها ان تارة ان شاء ان بعضها بغير علمه من قبل انما هو القياس الى الغرض الذي
لا يبعد القول بان شرط كل جزء في المبيع فخلد في شراء الاخر في عرض الشئ في
فرض لا يشترط المتعلق بالجزء فلا يقيد بشرائه الجزء الاخر فالقاعدة والباب في النظر الى المقيدة
اعني كون المالك في الامور المحلولة الى التملكات المقيدة كالاكل فساد في التملك والشرط
الشرط المتعلق بالمجوز في حيا المجوز كالحل في المثال السابق فلو قلنا ان الاول لا يبيع الثاني
من حيا شرطا للملكات فليظن ان الشرط هو شرط اهون هذا الكلام في المقي فاما ان شاء
انه ايضا غير صحيح لاننا قلنا ان صحة العقد في المعاوضة ثابتة على خلاف القاعدة فيقتد
فاد استكمال في عدم افادة في المقام للمقام لان الدليل هو ان جميع او الرواية تحظر حصول
المعاوضات وان قلنا انها عا طبق القاعدة بما لا يخرقها من ان شرطه لا يخلو فلا ينفق
ايضا لان حقيقة عقد الوفاء تقوم بانما يحصل بالطل الاول اذ هذا في القول على قوتهم
لا يتول كل طعن من الطعن فالتهم يملكون فلو لا عقول التملك القوي كاحد طرف العقد فلو كان
الوفاء التزم في قوة او قاف مقيدة بحسب عقد الطعن لزم من وجوب القياس الى الطعن
عن قاعدة العقود ووجوب احدهما سقوطا لرضا والثاني سقوطا لثبوت وسياق ان
يتلقون المالك في الطل الاول ومعناه ان عقد الوفاء بين الواضحة بين الطل الاول والجزء
الطل الاول انما ملك الوفاء لغيرهم والطل الثاني يملك مقتضى شرط الوفاء فيشكل
الذي هو مقتضى حقيقة الوفاء وقد سبق في بار المقضاء ان بين الطل الاول يعني في بين
الطل الثاني اذا وقع مورد الخضوع من ان بين لا يثبت لها حق الجزاء هذا كل دليل على
ان حقيقة

في الثاني

ان حقيقة الوفاء انما تستقيم بالطل الاول وان الطل الثاني ليس احد طرفي عقد بانه
الوفاء في قوة وقضيه احد طرفي الطل الاول والثاني على الطل الثاني في معنى لغيره الملك
من الاول كونه من احكام الوفاء كونه من طرف العقد الوفاء لغيره وقا ما ذكره في طائفة
من ان الطل الثاني يتلقون الملك من الواضحة لا يتلقوا حيازة الطل الاول على الطل الثاني
هو انما في ما ذكرنا من عدم كونه طرفا للعقد كالطل الاول اذا اراد بالثقة من الواضحة على ما
ينبغي عليه في ان المقضاء ورفعه انما في بين وبين ما يقول في هذا الجواب في المقام
الطل الاول ان استقال الى الطل الثاني انما يحصل بفعل الوفاء فليس لغيره الملك من
الاول على نحو ثلثه الوارد من المورث حتى ينفذ عليهم بقرات الطل الاول كاستيفاء الوفاء
بقرات المورث في اعيان اذ لا حيازة ونحوها بل تلقيه الملك من الاول انما يحصل
من شرطه وحاصل ان ملك الطل الاول ملك احقر ليس باحد ملك الوفاء ويتبع الملك
الآخر بعد الموت فيكون لا حيازة الملك خاصة مع استيفاء الملك في وجوده وتامث
وقد يكون لا حيل عدم تطلاده من مقتضى الملك ويكون من شرط استيفاء الوفاء من
من الواضحة ان تارة الى نقصان الملك بالثبوت الى الطل الاول وعدم كونه مستقلا باعتبار
حق الطعن وليس الزم ان الواضحة ملك الطل الاول والطل الثاني في غير شرط واحد
نظر تملك الملك منافع العين في الارض بالاجارة حتى يكون عقد الوفاء بالقياس الى حقيقة
الطعن من اوقاف عديدة في مجدي بتعذر العقود واذا وقف بطل الوفاء بالثبوت
الى الطل الاول الذي هم تمام عقد الوفاء سبق بالقياس الى الطل الثاني في عقد
الوقا وهذا معنى قول العلامة في تحكي القواعد انه لا حق للوفاء بعد موت المالك
الاول وهذا اصل ينبغي في كل مقام يفيد الوفاء بالقياس الى الطل الاول باعتبار هذا
الشرط والارادة واما القسوة الثالثة فقد مر في تحكي الروضة بصحتها بالقياس
الموجود من غفلة ومقتضى حكمهم بالتخريف الوفاء على قدر غفلة فلا يثبت على قدر غفلة

وهو يقتضي ايمانهم بما في ايديهم وبشيء من مستطاعه او بالمتحقق استعاضة على الوقف في القبر
والأب يدحضون ما في هذا من الكمال والحل الى عدم صحة الوقف للعرف وتباعد ما يحظر
عدم مخالفة المستطاع الاطلاق فان كلامهم هذا في القابل للزوال على الوقف على الكافر في
الحل ولو كان ذوقا هكذا في الجوف واقفا الذي يقتضي الوقف على اقوى ما هو في
وهو ادلة الوقف وعدمها في لان الاحتال الى اهل الذمة امر راجح لكونهم مخيرين في احوالهم
الشرعية يمكن في سلامة من الاحتال اليهم غير ان جهة الكفر مضافا الى خصوصية في
سوء المنفعة لا يستلزم الله عز الدين لم يقابلوا في الدين ولم يخرجوا من دينهم ان تروا الى
وان كان في ذلك التناظر لان عدم تقابلهم في الذمة فلا يضاف ذلك دليل على جواز الكافر
اذا لم يكن مقابلا ومحاذاة سواء كان حربيا او اهل الذمة وهذا **التقاضي** يجوز في الوقف
هذه الاحكام كانا عبادا وقد في الخلاف في ذلك الاجماع على وجود مقتضى انما هو في
تقدم في شرط القرينة بعد ان الكلام في ذلك تحت بينا ان اعتبارها لا يمنع من صحة الكافر سواء
على كون المراد بالقرينة هنا قصد لها وانما قصد حصولها في الوقف لعدم دليل على اعتبار المراد
من ذلك كافي للعبادة مع الاقتصار لادها الكمال والحل الى اشتراط الوقف بالقرينة في صحة
الكافر فان المرجح بين الكلامين لا يستلزم على تقدير كون المراد بالقرينة ما ذكره لخصوصية القرينة
فلا دلالة للكفر بمنع من القرينة ان وقف الكافر في وجه ما في الشرط المقررة في الاسناد
فما زال الحال وقفا لم يكن صحيحا او قاعا وان كان فاقه البعض كما اذا كان هو قوف على
ما هو مقتضى على مذهبا كاليهود والنصارى في تنساق اليانين فما يحكم صحة اقرارهم على
مذهبهم او واقفا نظير الكفاي الجاري على مذهبهم ويظهر التفرقة فيما بعد الاسلام او
اذا وقع في مودة اللافقة عند تسليم فعل الاول لا على صحة اقرارهم بحكم بالجلال لان اقرارهم
على مذهبهم لا يقتضي صحة الوقف لغير الامرية بل انما يقتضي المشاهدة منهم وعدم جواز تنوعهم في
على التناهي في الحكم بالفتحة واقفا نظير الكفاي فان التعلق بالواقع في كل مذهب فانه على المذهب
ابدا في الوقف

يتلوه

ابدا في الواقع حتى انما لو وقع مودة اللافقة عند الحكم بحكم الفتحة واقفا واما هذا فهو اكل من
حكم الفتحة وقفا الكافر الاول لا على صحة عدم كونه من اهلهم يتوحدون له في الفتحة عن
صحة الوقف من اليانين ان تلك الشروط شرط في الفتحة واقفا مطلقا حكم الفتحة وقفا
فقد اريد به الفتحة الواقعة بغير قيد وهي غير صحيحة في بعض الحالات كما في اليمين ولو قار
وهو يوجب ان المذهب هو الاول في ذلك ليس في محل اذا المذهب اقرار اقرارهم على ما جرى من
عليه من الفتحة والافتحاقا ابدا لا الى اهل الذمة لانهم يتعدون في الاقرار لا يجوز عدم
الذي يقيم افعالهم ومعاملاتهم حتى قبل بغير الجرح مع محافظته واستتار وسائر الشروط
المقررة فانه لا يجوز تفرقه في خلاف ذلك ايضا وهو يريد مقتضى ان اقرارهم على المذهب
في المعاملات ثابت ايضا في اهل الذمة الذين يجوز التفرع عنهم في مثل افعالهم كالحرف في طلب
طلب المراد بالافتحاقا الامر بانما على عدم التفرع وهو الحكم بالفتحة واقفا كالحكم في عدم
لو كان هو قوف على ما هو مقتضى في مذهب الكافر الواقف ايضا كالاراد وسائر ما هو مقتضى
على مذهبهم ايضا اخصص الحكم بالفتحة بالمعنى الاول اذا كان من اهل الذمة لقوله لا يرى
اهل في مقتضى فتداني فلا يفرق من جهالهم ولكن لا يحكم بفتحة واقفا في مقام الافتقار وما اعتد
الاسلام الا اذا كان تلك الفتحة تابعة لغيرها فيجب صلاتهم في مذهبهم المستندة في الحكم
بفتحة الوقف على منسك وانما في نظر الفتحة عن يد في الحالين الجديدة التي تقتضيها
مذهبهم ايضا فان في جريان احكام الفتحة الوضو والاختصاص بها بامتناع مذهبهم ومعارضة
اخرى كون المذهب في الفتحة على كل ما جرى عليه طريق الحالين حقا في مذهبهم او بالاملا
وهي الفتحة بالمعنى الاخر او على خصوص الاول وهي التي اياها المعنى الاخر استحالة ومعاملا
جميعا لهذا الحال في وقفا الكافر على الكافر حربيا او ذوقا فان جازنا وقفا على الكافر
كان صحيحا واقفا من غير جهة الاقرار وان معناه في المسلم باعتباره عدم كونه راجحا لم
كان صحيحا واقفا بالافتحاقا لقرار بالمعنى الثاني في المذهب وهذا هو الوقف على السبع والكفاي في

التي فان كانت موضوع الحكم في الحقيقة هو المصادق وانما يتوهم ان الحكم كناية عن ما بعد فرض
اختصاص المصادق بعد الحكم في الحقيقة لا يجدى التبرير الموضوعي بعنوان الحكم لانه انما
يعبر بموضوع الحكم اذا التزم ان موضوع الحكم في الواقع عند الحكم ما اذا اوقف العلم
بذلك فالمحقق حمل الحكم على ذلك المصدق لا على ما اعتقد في زماننا على ان موضوع الحكم عند
الحكم هو المصدق الخاص او الكائن لاحتمال ان يكون اعتقاده اختصاصا بالمصدق لئلا
يرحم مصادق القضية التي على الحكم فيها على نفس الحكم ومع هذا الاحتمال لا يصح انما يقتضيه
المجرد على عدل لفظ وهو معنى الحكم الواقعي لان يدعي عليه دليل للمفروض عند
نتيجة قولهم بان الوقف على الوفاء يسفر الى مطلق لا في غير وقت وان كان الواقف
وعيد بالهم لان معنى قبول المصدق كالمصدق لثباته في العالم **التقاط** لوقف
على مصلحة معينة كمنفعة قطرة فبطلت بهما في الوجود الى ان يمانس الملك وان
الحكم عن الناصر التزوي ذلك مستد لو عليه بان الملك قد خرج عن الوقف بالوقف بعود
الرجوع الى دليل وهو منفرد في الوجود الى ان يمانس الملك بملكوته عن الوقف بعود
اليها وانما قال في المثل وهذا في الحقيقة العادية بدو له كالوقف على عين ما يخص
فالتفريق عورها وانما يفرض انما كالوقف على شجرة التي ونحوها فنادى حكمه في
الآخر والعود الى تلك الوقف والورقة لان قصد القربة الخاصة لا يقتضي قصد القربة العامة
وخصيصات العبادات مقصود ولا يلزم بعضها بالارادة بعض ويمكن التناقص فيما ذكره
بان الدوام والتأيد ليس ما يقصده الواقف تارة في جميع احوال وفي الملك عن قصد
التأيد ولا يقصده اخرى في تربية العود الى ملكه بان قصد التأيد لا يملك الله ان يقصد
بشيء يتفرق عما دله هو وقوف عليه فاذا كان الوقوف على غيره دائم في الواقع لم يكن فيه
قصد التأيد ايضا وان كان الواقف قد اعتقد دوامه لان القصد التبعي لا يتخذ
مع كون المستوي في الواقع غير دائم ولا يوجب الفرق بين ما يقصده بالتأيد وما
من شأنه

من شأنه الدوام وطرفا لاننا انما نمانس المصدق في الاول الاخر الى الابد القادر في ذلك الى
الابد الاخر في الصورة من محد وبسببها الوقوف عليه والحاصل ان ما ذكره واقف
المقام اسكالا لان صحة الوقوف على انشاء مقدة نظرية وهي بان الوقوف في نفس
المصلحة المحضة وانما ان الوقوف على علم اعني لفظي لا يخرجنا من هذا هو ان الثاني ان الوقوف
الوقف الى ملك الواقف وهو في الاول الذي كانه مانس الى عدم لهدوء من الفرق
غير ظاهر لان الدوام والتأيد في الموضوعين غير مقصودين كالمرة فان قلت يعرف في الوقف
التأيد كالمرة لا دوما كونه مقصودا الواقف قلت لا بد بالتأيد عدم الوقف في
الدوام ولا يبطل الوقف في المقطع الاخر اعني ما يخرج من عاين السابغ في انما حاله في
اعني في التأيد بين الكلايين وانما في التأيد الفرقان الوقف على الجهة وقف على
المسكين حقيقة ولا يفرق عن عدم تفرقهم وان اقررت ملكا لمصلحة الخاصة للمخلف في حال
الوقف بخلاف الوقوف عليه في المقطع الاخر فان مقصودنا مدح رجوع الملك الى الوقف
مدح في اوله بالتفريق بين المقطع الاخر كالوقف على زيد في مصلحة خاصة
كتميز داره او اوصاله في كثر او مقصود مطلقا في وقفه مع بقائه زيدا فان مقصود الوقف
المدح وان لم يكن في مثله العود الى ملك الواقف لا في ان يمانس بذلك وبانها بالحل هو
ان الوقف على المسكين لا ينافي كون التملك عامرا محققا وكيفية خاصته وهو الوقف
في الحق العينة فبعد بطلان الخصومة بطل اصل التملك ايضا ولو كان ذات المالك
موجودا لان وجوده الذي يبطل من التملك غير محدد ونالت بالمعارضة لان
على الحق ان رجوع التملك للمسكين غير جار فاقترن الحق في ان وقفه بطلان
رسمه في مصالح المؤمنين المسلمين الى وجوده الذي لا يملك ان الوقف على الحق لا
يرجع الى ملك المسلمين لان في وجوده الذي يمانس مصالحهم وهو على اطلاع
كأثرى ولاولى بالتصواب بان في ان الوقف على الحق فيما يمانس بغيره الى المسلمين انما

فان ملك حقيقة او محرم او يحكم بحكمه ومن التيقن ان الملك بعد الاعمال عن
صاحبه لا يعود اليه الا بعد تحالفا لا وقاف الخاصة فقطعها او مودها فانها
تملك للموقوف عليهم بمقدار زمان بقا قسم فانما انقضوا رجوع الملك الى المالك بمقتضى
كونه خارجا لا في ذلك المقدار ويحوي ان الوقف في سائر الموارده حقيقة واحدة فلا
وجه لكونه ملكا في بعض وتملكا في بعض فريد نصرة البداهة ومطالبة الدليل ان لم يقم على
افتقار حقيقة دليل بل الله على ما ساعد الوعدان واختلاف الاحكام الحكم بالغايرة
مضاد وان اتحد حقا في الكل ويجوز كونه ملكا في الكل لا يقتضي معنى المغايرة اذ الملك
على اختلافه وانما في مقابلة فلا يلزم ان يكون الوقف للعالم كالوقف الخاص في كثير
الملك ولو قلنا بكونه ملكا لكانا على ما قلنا من الفرق بين الملاك في القول في المسئلة كما
عليه لا كونه غير فرق بين كون المحبة مائة مائة او ما تفرق في فضل صاحب الملك لا وجه
وان اضل الخاف خصوص المقر من المنطق الاخر يدعون ان الوقف على المحبة انما يكون ملكا
اذا كانت المحبة دائمة كالمسلمين فعلى تقدير كونهما فانه يقضى بكون الوقف في ملكه كافي
الاخر فبدوم بدوام ثم يعود الى ملك الوقف هذا هو الكلام في عدم يعود الى الوقف
بعد ذلك فالعلم ان الاثر على وجوب صرف في وجوب الرجوع في رعايته الا قرب فالقرب وقيل
الدر من كماله في بعض اخر انه مرعى في الصرف مراتب القرب المحبة الباطلة وهذا ظاهر لا
وليل عليه لان المحبة في ان الاثر بعد بقدر خصوصية المحل متساوية في حيث الدخول والخروج
في راد الوقف اللهم الا ان يستدل عليه بان الوقف على المحبة الخاصة يحكم على المملوكات
ومراتب متقدمة فانما وقف على مسجد مخصوص في قرية الوقف على المسجد ثم على ذلك المسجد
العين فانما انقضى العمل به في الوقف كسائر اعمى الفرد وجب رعايته في غيره في الاول ما عني
على المسجد ومصرف في مسجد اخر مائة او في محله ذلك المسجد الخاص ان كان المسجد الوقف
عليه جزيا خصوصا والدليل على ذلك بعد حديث الامتثال الى تعدد المطلوب من ماله الوقف
على حسب

على حسب ما يرضاه اهلها ما لا يجوز صرفه الوقف على المسجد بعد بطلان رسمه في
المدرسة مثلا وهكذا الى سائر الامثلة ولو وضع عن دعوى الامتثال ولو حكم الوقف
وان لم يساعده ظاهر اللفظ فلا اقل في الاحتمال فيجعل لا تقدر عليه من اياها لاخذ الفقه
المستبين لان العرف في اقراب الوجوه علم به او الواقف قطعا انه ايضا من وجوه الاختلاف
العرف في وجوه اخر فانما يتحمل من وجوه من جهة الاحتمال التقدير المطلوب على الوجه المذكور هذا
ولكن تميز القرب والمجد لا يخرج عن اشكال اذا القرب بالخصي المكافى او الزمان او نحو ذلك لا
عبر به قطعا بل به بما يقتضيه عدم تقابل من الواقف ببعض ذلك والقرين في معنى بمالك
مبنيها باعتبار غير من الواقف حيث تقابل بالخصوصية او بالكلية فيدر الامر بين امور كثيرة
مثلا اذا وقف على مسجد خاص في محلة خاصة فيضرب ان يكون مقصوده الاول في الاعمال
الخير الى اصل ملك المحل ويكون اختيار المحل من باب اختيار احد افراد الوقف بعد بطلان
رسمه ذلك المسجد يكون العرف في مسجد اخر او في مدرسة او غيره ذلك في الوجوه المماثلة
الى اصل تلك القرينة متساوية ولا اولوية لغيرها على الاخر ولو كان اقرب من المحبة المسماة
ويحتمل ان يكون غير من باب المسجد ويكون تخصيص مسجد خاص باعتبار كونه احد افراد
وقد فيقتضين ان يعرف في خصوص المسجد ولو في غير ذلك المحل الخاص على ما في النظر
المحل بالقدر المستقيم على ما في موصول الى غير من الواقف جدا جدا وقد يدعى ان احد
الحكم اعني العرف في وجوه الربوبية عينه انما يشهد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
قد انك استريت ارضا او جنة صنعتي بالقرى وهم ملا وعنت المالا خربت ان الارض وقف
فتلك لا يجوز شراء الوقف ولا تملك العقار في ماله واوصفها الى وقف عليه قلت
لا عرف لمان قال بصدق ثبوتها لان الرواية وان كانت ظاهرة في محمول المالك
بقية كلمة من الظاهرة في ذوى العقول واللفظ الارباب الا ان المحبة الهندية شرت او
المالك المحل في بقدر العرف ولا يصح اذا كان المراد من لانت او جعلت على

غير ذي اعتبار على سبيل مثل القطع والرباط لم يجد ونحوها من الجهات كانت
 الرواية وليا في المسئلة كما لا يخفى وهذا الجمل ليس فيه بعد سيما في ما لاحظ كون
 التعبير في كلام الامام لا في كلام الراوي لانه عليه السلام لم يكن قد اخرج من حيث
 كون الوقف عليه انما ناسخا في كل شيء من غير كلمة من الباقي بل لا احرار في غير
 ارادة مطلقا لموقوف عليه قد مر وقد يتبين ان ايضا ما ورد في الوصية ان وصي
 تركته الى رجل وامره ان يبيع لهما عقالا الوصي فطرت فاذا هو قبيح لئلا يبيع في كل
 الفقهاء اذ اهل التوفيق والصدق هما عند فقهاء اهل البيت لقي بعد ذلك ابا عبد الله
 فسئل واخرج بما فعل فقال ان كان لا يبيع ان يبيع بركة فليس عليك ضمان وان كان
 يبيع ما يبيع به فانت ضامن وادفعه فخرج من ان ان وصي تركته فلم يخط الوصي الا بالبا
 واحدا منها كيف يصنع بالبا في مرقع على الدوام الامور الباقية في الرد يوبدها او بعضها
 ما ورد في اواخر بقدر الكتب للفقهاء كما قيل في الله العالم القول في شرط الوقف **النقاط**
القاط شرط الوقف على ما في شرائع وغيره اربعة منها الدوام واعلم ان الله
 يعتبر في جميع المقدرات الملكية لا يقبل التوقيت الا بيقين عليها كاسرار الاعمال القائمة
 بمجالها مثل السواد والياض فان الدوام لا ينقطع فيها انما يتصور ان يقتصر الموقوف
 والمليك الوقفي ايضا على الامور التي لا يقبل التوقيت بمدة معينة وانما الزيادة على الموقوف
 ذكر الدوام في حصة الوقف لما كان وصيه على الجاني والريان الى الاختيار في الملكية وكان
 ما يقبل من شخص الى اخر حتى لم يوصف بما يتصور في مدة معينة ثم على الفقهاء كان صحيحا
 منسقة لقوله التوقيت بحيث يعود الى ملك الواقف بعد التوقيت ووب ولاجل هذا التوق
 ذكره ان التوقيت على هذا الوجه العايد الى الواقف بعد انعقاد الادب مبطل للوقف ولا
 فناء التملك للتوقيت واصح كون الوقف ايضا ملكا لا حيا استلزاما
 له على ما سبق بيانه في صدر الباب وفي فلو قيل بمدة معينة كالتوقف وقعت على ان يند

او غيره

او غيره بطل وقفا باحدا من مقدمه لان الوقف لابد ان يكون ارضا حرة الملك ارضا
 ابدية لا ان يشترط في الموضوع كسابق في المنقطع الاخر ولعل هذا مما لا شك فيه عند
 الاستصحاب وانما الاشكال في صحة حصة واقف العلم بالرداءة للحبس والافالاطان حتى
 حصة او يتوقف حتى يتبين الحال وجود اوقاف القطاعه وقصره على الصغر مع قصد
 دون الوقف فلا اتفاق فلا احرار على الطالون لو قصد الحبس الوقف دون الحبس وتحت
 المسئلة هو ان الواقف لما ان يعلم انه قصد الوقف او يعلم انه قصد الحبس او لا يعلم شيئا
 وحكم الاولين وانما لو سوى بطلان الاول مضموم وقصدت ان في حصة عدم اشرط
 بل ينفذ دون لفظ فاذ في الباقي غير غير لفظ الصريح اعنى الحبس وانما التاك في غير
 او اوقاف احدها الحكم بالاجمال حتى يتبين الحال والثاني الحكم بالتحديد حصة حتى يعلم
 قصد الواقف اعنى الوقف هو الاول والثاني الحكم بالاجمال لو حبس حتى يعلم بارادته
 دون الوقف وتحقيق المسئلة يتوقف على الايمان الى ما قد مضى في صدر الباب في معنى الوقف
 وانه موضوع الحبس حتى يكون التملك مستفاد ارضا ارضا من جهة الملازمة والاستلزام كما
 كما استفاد التملك في الصلح الذي هو غير فاعرفه من التملك وان كان ملزما بالارادة
 لمعنى آخر ولو عرف الفقهاء وعوام المسلمين ان حبس الذي هو عبارة عن المنع من الخروج
 في العين نظير منعه الوجوب بشرط الطلب بل من المنع من التملك كما هو المختار هناك فان
 بالاول كان لفظ الوقف موصوفا للعد التملك بين الحبس المدد والحبس الابد الذي
 هو الوقف المعنوي غير ويكون كالتوقف على التملك عند عدم التوقيت فيه ان الحبس على الاطلاق
 في حق التعدي الى المد لا ينفك عن الملكية فاذا قرنه بوقف يتبين حصة اشرط اشكال الملكية
 اللفظ في علم ذلك حيث ان لفظ الوقف يدل على حبس الجسد وذكر الاجل في غير الاطلاق
 الذي يتفاد من التملك الوقفي يتبين ان يكون حصة واقف هو الوجه الثاني وان قلنا انه
 موضوع في عرف الفقهاء او لم يشترط لملك مخصوص فبطل الحبس عن الوقف المناهية

المحدود

تفقد القاعدة الحكم بالظهور اللفظي في سبب ما هو التملك المحذور ولا يقع
حسبنا ايضا لعدم كمال اللفظ عليه وسواء هو واضح ولا خفية القرينة لان القرينة في مقام
البيان لا اصل الحق وهي غير الخلق واللفظ هنا غير الحقيقة لكونه حكما بقية غيرنا
الى مراد الواقف والقرينة ما كشفه الى الوجود العلم ان اصل الحقيقة في حاكمه علمه والى كمال
لان الشك في صحة فعل المسلم وقت او صيانة اخرى الشك في امره فانه قصد لفظ الوقت
الحقيقي اعني التملك حتى يكون مغلة فاسدا وكلامه لغوا باعتبار ان الزمان الوقت الحقيقي
لغاه او قصد منه الحق المجازي اعني الحبس الذي هو لازم معناه الحقيقي مسبب عن
الشك في ان لفظ الوقت هنا حقيقة او مجاز ومقتضى اصل الحقيقة الحكم بالثبوت وهذا هو
لما قدنا سابقا ان لفظ الوقت يخرج في الوقت المحذور لكونه موضوعا ولو لم يكن في
وخواص المشتبه او مظن التملك الذي فضله الحبس وليس في اللفظ الغير الصحيح كالحقيقة
بعض العامة بان يكون موضوعا للحبس الذي هو شرط بين الوقت والحبس لان يكون في
على ظهور حال المسلم ويجعل ذلك قرينة على لفظ الوقت الى اربعة الحبس لان هذا الظهور
تقدير اعتبارها على علم اصل الحقيقة لتوضيح ما على عدم قيام ظهور اخر قاض بارادة
المجاز ودعوى ان النسبة بين اصل الحقيقة وعموم زوجه فلا وجه لحكم احد على الآخر
مدفوعة بان الدال على اعتبار ظهور فعل المسلم امر لشيء في الغلبة فلا مسعى للتخصيص قلت
والاولى ان يقر ان سر اعتبار اصل الحقيقة ايضا هي الغلبة فادلتها في حجة اذا عارضتها
غلبة اخرى تتحقق او يقر ان ظهور حال المسلم اقوى من الظهور اللفظي او يقر ان الظهور اللفظي
اعتبارا يفتقر على عدم قيام اماره اخرى على المجاز وهذا اول من سابقه وهو سابقه هكذا
ومن هنا لا يقال في جميع المجاز المشتمل على الحقيقة المرجحة على القول باعتبار مطلق الظاهر في
المراد من هذا لكن لا يستكمل بعد في اعتبار هذا الظهور اعني ظهور حال المسلم نعم لكونه من
الظواهر القرينة مسلم لكن اعتبارها في مقابل اصل الحقيقة غير ثابت قلت وفي الكلام على
الاول

الاول فلان النسبة بين الملبس وعموم زوجه لا وجه له ولا وجه له احد على الحقيقة ولا وجه
لقرينة وانما الثاني فلان الظهور اللفظي باعتبار انما على الاصول العدلية اضعف
الامارات القرينة ولذا لا يفتقر لمارية القرينة واما الثالث فانه انما يتجه اذا كان
اصل الحقيقة اصلا مقيدا بالادلة الاصول متساويا ان يكون بالقياس الى الامارات واما على
كونها من الظواهر القرينة فالامر بالعكس لان ظهور حال المسلم في الفعل الصحيح انما هو انما
امارات بالثبوت فاذا اتفق الظهور اللفظي بالثبوت لم يسبق بحري الظهور الزموري الحقيقي
يق ان اصل الحق في فعل المسلم ان كان اعتبارها من امارات القرينة لشيء على ما اصابه
الحقيقة كما تقدم على جميع الاصول القرينة القيدية لان موضوعاتها مغلطات على عدم
علاقتها فاما اصل الحقيقة في حكمة الامارات ولو كان اعتبارها من امارات العلم لان اعتبارها
في الامارات القرينة وان كان اعتبار اصل الحقيقة من جهة الظهور التوقي في تقديمها على
بان يقر ان اصل الحقيقة مغلقة على عدم قيام اماره على المجاز وظهور حال المسلم قرينة على
اما لعكس بان ظهور حال المسلم انما يكون وليا على صدور الفعل الصحيح اذا لم يقض اماره ما
والظهور اللفظي اماره على وجهان والثاني اولى بل يفتقر لان ظهور حال المسلم لا يفتقر قرينة
على المراد في الجوازات لان الحكم لا يقول في كشف اماره على ظهور حال المسلم في اماره ولفظ اتفاق
اذ لم يجد احدا ثابلا في مؤقته لفتق باقتضيه ظاهر اماره تقويلا على احتمال اماره ما بينا
الظاهر ولو كان مقتضى ظاهر اللفظ بعيدا عن ثبوت كمال المسلم كالواقف بما عاين ويوجب الجدل
على ما يدور عند الحد تقويلا على اصل الصحيح وبما يفصل في المقام ويقين ان اصل الحقيقة
ان كان مستندا الى الاصول العدلية قد يقر على ظهور حال المسلم لانه اقل قوة من اصل العلم
فيكون اقوى وان كان مستندا الى الظهور اللفظي لكون اللفظ امارات القرينة تقارنا او
تقديم اصل الحقيقة وضميمة ظهورها ذكرنا في جميع الثاني وكيف كان فلو قدنا اصل الحقيقة
على اصل الحقيقة فهو ولا يسقط تقويلا على كمال الذي علم الفقه بما فهم يقولون عليه وبعض

وهذا اذا كان قرينة معتبر لا صادقة بطريقه اصل الفقه في الروايات فانما معتبره عند
قرينة معتبر حتى ان يطلق على بعض الروايات انما معتبره ما وليست معتبره قرينة
ولذا ذهب الكل الى ان الجواز المشتمل على التوقف في التحقيق في باب الوصية
ولو ادعى بما يقتضيه اسم على المحلل والمحل الموقوف الى المحلل خصنا العقد المسمى على المحرم
كذا ذكره في الاقرار بما يشترط بين المحلل والمحل الموقوف الى المحلل وغيره لا وجه للفرق
بين القرينة المعتبر والصادق لان الظاهر ان كان معتبره في القامين والاملا كما قرنا
في الاول حيث وجبنا حمل المطلق على الافراد التي افق بتوجهها من غير ما ذكره في جعل
الشركة قرينة للعين فلا وجه حمل الوصية الجارية على الصحيح لان اصل العقد لا حاسر
الموصى حتى يكتفى عنه التام الا ان يتصور ذلك في الاصل المشتبه بان يتي ان اصل الوصية
سقطت بالعبارة الجارية على محله على ما يقع فيشخص الموصى كما يشخص العين في
باب البيع وهو جدي بناء على اعتبار الاصل المشتبه فان قلت التقييد بالتمسك يكون
قرينة على ارادة الموقوف الجازي في لفظ الوقف كذا ذهب المالك فلا حاجة الى جعل اصل
العقبة قرينة على ذلك قلنا لا منافاة بين التوقف ومدلول لفظ الوقف اعني المليك عقلا
او معاودة الا بعد ملاحظة ان الحكم اراد على جميعها والافان الجائز ان اراد هذا العمل الفاعل
شرا عا اعقوبه بد اصل عقول الوقف وهو المليك الى الوقت المصروف فلولا ملاحظة العقبة
في القول المربوب كان الجمع بين حقيقة لفظ الوقف والتوقيت في ارادة الحكم قلنا ومن شرط
القرينة عدم امكان الجمع بينها وبين حقيقة عقلا او معاودة كما في سديري نعم قلنا بان انما
معتبر في مفهوم لفظ الوقف لا ان شرطه انما معتبره شرعا ثم جعلنا في الشركة قرينة لارادة المجلس
لثبوت المناقاة في بين مدلول اللفظين عقلا لكن اثبات ذلك دون شرط العقلا وكيفية
الكلمات كالا او جلا ان التابيد شرط لفظ الوقف فصار الحاصل ان لو قلنا بان الوقف عبارة
عن المجلس الموقد وان الفرق بينه وبين المجلس بعد انشائها في المجلس بان لا يبدى وهدم وان لفظ
الوقف

الموقوف هو معنى العقد المشتبه به بان كان لفظ الحكم بالانقضاء الانقضاء في معنى
حسب على زهد سنة ولا اشكال في تحت حديث او ما قلنا بان حقيقة الوقف هو
خاصية المليك بلزوم المجلس الذي وان لفظ الوقف حقيقة في ان لا يجزى كونه
في مفهوم المجلس لكان مجازا كان لفظ الوقف الظاهر واللفظ في توقيت المليك الوقف هو
ما طرأ على اصداره الى اربعة حالات الظاهر اعني المجلس لعدم فهو من شئ من الامور
اعني ذكر السنة واصالة العقد بذلك الاعيان قد يبايعه او التابيد في مفهوم الوقف او
على من يبايعه او على من يبايعه او على من يبايعه او على من يبايعه او على من يبايعه او على من يبايعه
والوقف حكما با مورثها ان المجلس يقتضيه الموقوف دون الوقف ومنها ان المجلس
يرجع الى زنة المجلس بموت دون الوقف الموقوف او بموت المجلس عليه دون الوقف
عليه على افعال الوعد في هبة لا يبره واما الفرق بينهما خرجت الحقيقة في
احدها وهو الحق الذي عرفت فوجد ان الوقف ولو في معنى معناه في اربعة الوقف يقتضيه
اخرى العين على ان الواقف او خالف ذلك الموقوف عليه وبالحمل ان يظفر في العين
اصالة في المنفعة بتبعية العين والمجلس عبارة عن ملك المنفعة فالوقف عبارة عن
تمليك العين كالبيع والمجلس عبارة عن تمليك المنفعة كالاجارة والوجه الثاني هو ان
الوقف والمجلس يشتركان في كونهما تمليكين للمنفعة دون العين ومقتضى ان الوقف
تمليك للمنفعة واما ما يميزه انتقال العين شرعا او عرفا والمجلس تمليك للحاق وقت معين
فاللفظ الدال على المجلس ان دل على التابيد بالقرينة او بالاطلاق كان مدلوله وقفا وان
لم يدل عليه كذا في قيد بوقت صار حقا احداهما هو الحال في الحق واما لفظ الوقف فان اريدنا
على الفرق الاول كان مجازا في المجلس اجماعا لا على معنى الاقوال المشتهرة من بعض العامة
حيث ذهب الى ان الوقف كالمجلس يدل على الوقف كالتابيد لا بالقرينة وقد عرفت بعضه
وان لفظ الوقف يدل على حقيقة واحدة وهو لا يكون الا بان يكون حقيقة في ملك العين

على المجلس الحكمي كيان ليس بالعلية لظهور اللفظ في خلافه وعدم دأعي الى العسر واليسر
الحقيق بالمجلس مجرى الاعتدال في الرجوع الى الواقع بعد الانقراض فان هذا الحكم احد
احكام المجلس المفقودة في المقام عند هؤلاء ما عدا ذلك وهو لا يصلح للبرق غير المنب
قرينة عليه ودعوى ان الحكم بالرجوع بعد الانقراض قرينة عليه جديدة لواقع الرجوع بين
المجلس والرجوع في ذلك لا معنى للمجلس الحكمي لكن انهم عدم بحضور المناصب من ان
القيم ان راجع بالمجلس هنا الذي لا يضاف الى الرجوع والمجلس هو منقسم عندكم اليها
والى الكني والرفعي وعلم الذي هو عدم الرجوع الى المجلس لا بعد انقراض المجلس عليهم
وهو لان شرط المجلس ان يكون حيا ان مجلس موقوف الى اخره وهو لا يتصل
بموت المجلس بل بانقراض المجلس عليهم وليس الماد ان مجلس مطلق كما اذا جسيه على زيد
الذي حكمه البطالان بموت المجلس وهذا التوجيه ظاهر كلامه كل من قبل المجلس الرجوع
الى الواقع بعد الانقراض الموقوف على اقله او مرجع في بعض اقسام كلامه اطلق في
بالرجوع كانه موقوف لان مرجع في كلامه هو ان مجلس بلفظ الوقف هو كيان في المجلس على
المرى التي هو المجلس مادام لم يزل الذي مرجع في مجلس الوسيلة في باب الذي انزلها
بلفظ الوقف كان مرجع بلفظ الوقف هو قرينة على ان الرجوع بالمجلس هنا المجلس مادام
المرى خلت في المجلس الحقيقي وبسبب احتمال المجلس الحكمي في كلامهم او كلامهم
لكن هنا شيء هو مقتضى كونه حيا لا زما الى الانقراض ان يكون العرف بوزن الوقف
حين الموت لاجل انقراض الموقوف عليهم اذا فرض عدم مرجع في معنى الموقوف عن ملكه
وقصته ذلك انتقال العين الموقوفة الى ورثة حين الموت مسترسل الرجوع في انقراض
عليهم لا بوزن حين لانقراضه من ان ظاهر مختار السيدين في حكم الامر والوقف في ذلك
هو الاجرة ان جملة الاول ايضا هو انما يتقدم بناء على كون راجع بالمجلس الحكمي
اعنى الوقف المحكوم فيه برجوع الموقوف الى الواقع بعد الانقراض فتصح جعل الاقوال
اربعة

اربعة فالاول وهو البطالان انما ما نطق المحقق في الشرع في حقيقة ان في حكمه ان
مصرح بعدم وقوعه حيا وحمل على البطالان وقفا وقدره من محضر والى في المحضر
وقفا وصريح كل من قال بان انتقال الرجوع الموقوف عليه كامن في اليد وان ادر لم يزل
حيلا او تولى في حكم التبرير او بالعرف في وجوده كما ان في جعله في حكم التبرير
ونفي عنه البان في حكم الخلف وانما قال بان انتقال الوقف وان رجوع الى قرينة الواقع كما عن
التذكرة ويصح في بعض اقوال المحقق الرجوع الى العدا قبلين لاجل من عدم حرجه في
الوقف الحقيقي نعم ملاحظة الحكم بالرجوع الى قرينة الواقع خصوصا اذا انقضى السداد
الشيخ على الرجوع باصالة بقاء الملك في ملك المالك فانه على المجلس الحقيقي ليس في
بالوقف يمكن ان يكون لاجل اعادة اللفظ لعبارة ذلك ان المجلس الحقيقي وهو لكل
عبر بالمجلس اطلق او حكم بالرجوع الى دار الوقف لم يقيد بالوارثين لانقراض
عليهم الا انه والرجوع الى المجلس الحكمي هو ان يكون ملكا في حكم المجلس حيث الرجوع الى قرينة
الواقع حين الانقراض وهو ظاهر السيدين بينهما في جعلها الرجوع بالوارثين لانقراض
والتقدير بالولاء اذا لو كان راجع بالمجلس الحقيقي كان استطرار بالولاء لان قرينة الوقف
على تقدير كونه حيا يورث الوقف بالسب لا بالاولوية كالموقوف فانه يورث مقتضى الاولوية
وانما يكون العود الى الوارث بعد الانقراض في الاولاد اذا كان بين خاضع عن ملك
موتهم الى ملك الوقف عليهم حتى يكون توريثهم منها كالموقوف ولو عزمهم كالموقوف في الاولاد
فان هنا عقدتين لا بد من تقديمها على ذكر الاولاد لانهما ان يقول الرجوع الى المجلس
الحكمي والقول بان انتقال الوقف يرجع الى قرينة الواقع بعد الانقراض واحد وجهها ان المعين
الموقوف قد خلف ملك الموقوف عليه مادام جوت لا زيدا في واقعة في ملك الوقف بالنسبة
الى ما بعد الانقراض من نظر ملك المانع فان تملك للمفقر سنة فتلا لا توجب مرجع في الثاني
فيما بعد السنة عن ملك المورث ولذا تنقل الى دار الوقف بوجهه وهذا مشكل بل غير معقول

لان الملكية لا تقبل التوقيت كالسود والياض وسائر الاعراض القائمة كالاعيان الخائفة
 او الزمان طرف لما في الموجودات فلا يستعمل كونه فقيدها فاما ما كان منها
 من سخر لا مورا لا ينجس كالحجر ومنها المنافع لانها باعتبار كونها عبارة عن الحركة او
 عما تشمل عليها ما يقع حسب الزمان فيفق هذا الشهر فيفق هذا الشهر والآخر فيفق هذا الشهر
 بين تملك المفقود وملك المبيع فان المفقود في كل يوم او كل شهر ملك لال المبيع بملك
 مستقل غير منفعة اليوم الاخر فالمفقود لا يخطر بقد الزمان تجري مجرى الاعيان المتفق
 فملك بغيرها لا يستلزم ملك الاخر بخلاف المبيع فانها لا تنقسم ولا تنقسم ولا تنقسم
 وكذا سائر الاعراض القائمة بها كالسود والياض منها الملكية فانها ايضا امر واحد تجري
 الاخر في وقت ولا تنقسم ولا تنقسم ولا تنقسم ولا تنقسم ولا تنقسم ولا تنقسم
 ملكك سنين وانما يقيد بوقت دون وقت او بقدر مقدار دون مقدار ما كان من
 الاعراض من قبيل الكم المتصل او لفصل كالزمان والحركة والعدد والاساخر وما اشبهها
 من المقادير والملكية ليست بهذا القبيل بل هي قبيل السود والياض من الامور القادرة التي
 لا تنقسم ولا تنقسم ولا تنقسم ولا تنقسم فاذا انشقت فاصبحت انشقت بكمها فاما
 في مجرى الاخر فيحتاج عودها اليه بسبب عودها او ابطال اثرها فاما جعل العقد في مواد
 الصنع والاعمال ورجوعه الى المانع عن اقتضاء ما كان من المصنف كالبيع ونحوه والقبول
 فاما تجري مجرى المانع عن تاتيه السبل الذي كان ملك للمانع مستند اليه فادام وجوده للمانع
 محكم تجري مجرى ملك المانع وتكون في ملك المانع فاذا ابطال اثره وانحل عقده باق
 او نسخ او تخوها عاد المحمدي وهي ملكية البايع الرضاها الاولى بتاخر حديد السبل الاول
 فليس عود المبيع الى ملك البايع عند منعه من حرجه ان الحاجب عن ملكه هو المبيع في زمان الحيا
 الملكية لا تنقسم ولا تنقسم ولا تنقسم بل تاتيه السبل الاول بعد ارتفاع المانع
 وانحل العقد هذا احد توجهات عود الملك بالصنع والاعمال الى المالك الاول وسائر كلامه
 في عدم

ملك

في عدم جريان جميع الاسباب وفي جميع الكوار وفي توجيه الثاني ان في ان تاتيه
 الاول ان تزل فاما حصل المانع او لا فاما كشف ذلك عن سبب السبل الاول وفيه
 بحث واضح والثالث ان عود الملك الى المالك تاتيه في بعض الاحوال في بعض
 السبل الاول موجودا مغيرا ولا يستحق الاستحالة في ذلك وليس هو كعود الملك بالاسبق
 فان قلت التوقيت في الملك الحاصل بسبب الوفاء ثابت في الشرع في الوقع الشرعي
 فانه عبارة عن تملك كل طبقة مدة حيوتهم فالعين الموقوفة ملك للطبقة الاولى
 ما دام موجودا من ثم انما ملك للطبقة الثانية وهكذا وليس في الملك عن الطبقة
 الاولى مستند الى زوال الموضوع ولا لا انتقال الى غيره بل الى توقيت اصل الملك
 الذي جاء من الابقا المالك وعبارة اخرى ان الاستحقاق لا يترتب بالطائفة على
 الموقوف فيجعل الواحد لا يستقل لان تكون العين بملاحظة الزمان وتقدرها من المدة
 مستقلة حتى يرجع الرقيب الى نقل كل ملكية الى طائفة في زمانهم فلو كانت الملكية في
 مجرى الاخر من امر واحد غير قابل للجزء في التقييم يجب لان اهتم الرقيب المقر
 الشرعي لا يستحق العقد المالك مع اتحاد الملك الاعا وجب الشرية الخارج عن المقام
 لان الطول كل طبقة منها ملك تمام المبيع وتوارد المالكين على ملكية تمام المبيع
 عقلا سواء كان في زمان واحد وفي ازمان مستقلة الاعا تقدير الجزية في الملكية
 الزمان كالمنافع واعلم ان المكان ولان سائر القائلون بالوقفية كالتأدية والتدرة
 بان المالك لا يجوز له ان يختار في المالك تخصيصه بالاختصاص كل يجوز للتخصيص الزمان
 قلت المالك في الوقف لا يبيح هو مجموع الطبقات فالواقف بما ملك العين الموقوفة
 كالمهم شرا في العين كاقصود الشريك وانما الفرق بينهما هو ان الملك قد
 لم في الشريك في زمان ولا ينفق المفقود في الرقيب في الاخر من المدة ولا ينفق
 استقلال كل طبقة في الملكية والتقييم يجب لان اهتم الرقيب في الوقع الشرعي

تعمد المنفعة بحسب الزمان في الشريك وفي الواضح ان اشتراك العين بين الطرفين
في زمان مشترك غير التوقيت الذي ينعقد لان الزمان ان يكون العقد الخارج من ملك
الواقف هي ملكية سنة واحدة ويكون ملكية العين في الارض المتأخرة ملكية اخرى باقية
في ملك الواقف فملك المنفعة المتأخرة عن زمان الاجارة ان شاء ملكها ايضا
ملكه السنة الاولى وان شاء بقي بها في ملكه كالمنفعة والتوقيت لحد العين بغير الترتيب
الموجود في الطبقات معايرة واصح لان انتقال كل طبقة ملكية تمام العين فالعين
الاول قد ملك تمام العين وكذا العين في جميع اجزالها مالكا واحدا مجموع في الرعوس في
الوقف الشريك لان العين الثاني ملكه بشرط وجوده وانقراض العين الاول يجعل
الواقف والصيغة الصادقة في الواقف سبب ملك كل عين بالشرط لا بد من وجود
الاول الثاني تكون العين ملكا للعين الاول عما ويرتبط في حق العين الثاني وهذا
الشريك ومعنى كونها منزلة مالكا واحدا بالحد الشرعي في عين ان كان ملكية كل واحد
في عين ملكية الاخر بان اجتمع اسباب ملكهم وقدر واحدة تعلق في كل عين بنسبة الزمان
سواء ولازم القيمة وان كان في طول الاخر بان كان على حصول الملك لاحد بعد تقيدها
على حصول الآخر انتقال كل تمام العين في شريك مادام وجوده العلة فاذا ابطأ الزمان بموته
استقل الثاني فكون الاثنين او الثلث بمنزلة مالكا واحدا لا واحد يتصور على اثنين
في احدهما لا بد من القيمة وفي الاخر لا بد من الترتيب خصوصية الترتيب كصورة الشريك حيث
ينتهي النقص في ملكية كل واحد الشريك لان اثر الشريك في صورة الشريك يقيم وان
الشريك في صورة الترتيب الشاوي في الانتقال بالعين الناشئ من الاختصاص الملك
هنا لا ينتقل الملك في موت المالك الوارث بل الى الشريك المتأخر بحسب الوجود
وبحسب تحقق حصول ملك الملك بتحقيق الشرط الذي هو وجوده وانقراض الاول دون سبب
لاستواء نسبتهم الى الكل فالترتيب انما لجأ الى جعل شرط الواقف في ملك الثاني انقراض الاول
ووجوده

ووجوده وهذا ايضا معنى قولهم ان العين الثاني يتلقون من الاول والواقف
ارادوا ان العين هو قوله قد خرجت ما الوقف من ملك الواقف راسا ودخل في ملك
مجموع الطوبى من حيث معنى اشتراك ما للعين كل عين بوجوده وانقراض الآخر فاذا
مات العين الاول تلقى العين منهم العين الثاني بمقتضى تامة السبب مادام في الوقف
وهي الصيغة لان موت العين الاول جزء اخر لعل تحقق الملك للعين الثاني في العين
الثاني انما يتلقى الملك من الاول اذ لم يزل العين كانت ملكا لهم لا للوقف
واقفا ما توفى في مثل الاجارة ان الثاني يتلقى الملك من الواقف فعند ان سبب
تملكهم انما جاء من الواقف وهو ان الواقف حيث ان العين تحرك بموت العين
الاول عن ملكه وتدخل في ملك العين الثاني بوجوده بعيد ان العين الثاني قد تلقى
الملك من العين الاول وحيث ان ملك العين الاول ملك العين الثاني كلها جازا
من انشاء الوقف وغفل الواقف فيما بمنزلة شريك في العين على الترتيب في الملكية
بعد ان عين العين الثاني قد تلقى الوقف الواقف في ضلوع وان اشرك العين الاول
فيها متساويان في الاصل والشركاء اذا اجتمعت اسباب ملكهم وقدر وان كان حصول
الملك للشريك الثاني في هذا هو قوله على شرط هو سبب لعل الملك من الاول ولذا لا يكون
للعين الاول الشريك في العين تصرف المالك الواحد فلا يجوز له اجارة العين في مدة
نقضاء مدة حصول الملك للعين الثاني الذي هو شريك في العين هو قوله يجعل الواقف
وعلى التام في جميع ما ذكرنا طهر عدم وجوده في عين اخرى مجمع على صحة وضوحها
لوق الواقف وقصتها على زيد سنة ثم على فقراء فان هذا ايضا لا يرجع الى الترتيب
المنوي مصفا الى ان كان يقول هذا بان ذلك يرجع الى احداث شرط في الوقف على
الموقوف عليه وهو جمع الفقراء قلت ومنها طورا اخر الجواب عن السؤال وهو انما يقع
عقلا او شرعا فان يكون الواقف مسلطا على احدى العين هو قوله من ملك الواقف عليه

الى آخره فاذ اجمار ذلك عقلا جاز ان يكون النقل الثاني بعين ما حصل به النقل الاول
 نقول وقصدها عايد وبعد على الفقهاء مثلا من ترك ملكا متعديا احداهما
 لم يرد ثم التملك للفقهاء وهو في غير الاول ان العين لم يورثها ملكها متدخل
 في ملكه الثاني على الواصف على الاول وتسمية ذلك بان نقله النقل الاول
 سبق ملكه على ملكه الثاني في ملكه الاول على هذا الوجه وبقيت كاد محتاج الى
 التدبر هذا ثم التوقيت في الملك بالعين المتقدم عما ان يكون ملكية العين ملاحظة الارز
 لخصاصا متقدمة ويكون المالك بالخارج بين تملك احد تلك الاخصاص او جميعها
 فان اختار البعض كان الباقي باقيا في ملكه فلو قال الملك سنة كان هذا الخارج من ملكه
 ملكية السنة وما ملكية بعدها في كالتجدة باقية في ملكه بغير العام الارز في اذا خرج
 عن تجدة بعض الارز فان خرج في الحكم العام في تجدة الارز في خرج التوقيت على هذا الوجه
 الى ان استأبنا الملك من العام الباقي في تجدة كالتجدة على متو قطعان الملك وقطعا
 الزمان وانما اذا خرج حكمه في بعض الارز ان خرج في الباقي العام ذلك لتسبب الرجوع
 الى ملك الواصف بعد انقراض الوقوف عليه على هذا الوجه يكون عاجز لا اصل والقاعد
 ولا يبرهان توقيت على ان يكون الزمان مضمنا للاختصاص الموجودة في حق يتقبل تعليم الملكية
 القائمة بها في الخارج اذ الواضح ان الاعراض القائمة بالاعيان الخارجية حالها حال
 تلك الاعيان في حين جواز الانقضاء بحسب الزمان وعدمه اعني من حيث كون الزمان جزءا
 مقسمها لها او ظرفا فيها فقد يكون الزمان ظرفا بالقياس الى العين يستعمل اعتبارها
 فيد اللوح القائمة بها الا ما كان قيام قيام صدور كل حكم لا قيام حلوله كالبياض في
 الواضح ان الملكية من الاعراض القارة والكيفيات المستمرة باستمرار العين فلا يتقبل
 متقدمة بتقدم الزمان ولا جعلها في كل استحالة الحكم على عين واحدة بانها ملك ازيد
 وانها ملك لم ولو كان الملكية القائمة بالعين صافا متقدمة بتقدم الزمان مع الحكم
 المذكور

المذكور بملكه حطر الزمان ان اذ لم يورث ان لا خصاص الملك اسبقه وسبقه والريان
 في الحكم به لا يثبت بما لاحظه الوقين بان في هذا الملك لا يرد ويريد الملكية المتقدمة
 بيوم الجنس وانما ملك لم يرد ويريد الملكية المتقدمة بيوم اتحد فغير ان يكون الا
 في الملك متى على مقدمة بملكها العقل والوجدان اعني كون الزمان قد العين القائمة
 بها الملكية هذا هي الاعضاء عرضية عند اعمال القواعد الظنية وما هي ملاحظةها في
 التوقيت بالعين المذكور واجتلاب ان اوله لا يرت ولا له الجازية وهكذا الى سائر اوله
 اسباب الملك لا عزم لها بحسب الارز فانها تدل على خصوصية الملك وامان الملك
 مستند بتمام الزمان او غير مستند فلا يرد غير ملاحظة حقيقة الملكية ولا ملاحظة
 خالها من الحقيقة او الواسعة لا يرت في ان تشرى الاستبا النافذة وصلها للوفا والارز
 لا تار اسباب الشرعية كالبيع بالنسبة الى الملك الحاصل لا يرت او الجازية والطلاق
 بالقياس الى الزمان الكافي ويؤخذ ذلك لا يقد خصيصا اليوم تلك الاستبا على التخصيص فلا يرت
 قوله من احل الله البيع محض صلاية الارز كايضا بعد هذا المبدأ في القيام بيان اخر قوله
 ثم برهان هو لا الذي يمكن ان يرجع الوقوف الى الواصف بعد الانقراض المتعلق
 الاخر وهو ان يقال الملكية لا بد لها من سبب وذلك بسبب الارز والبيع يقتضي الملكية
 المتقدمة في مجرى الزمان من غير ان يلاحظ للزمان قبل فلهذا الروضة الاقتصار ثابت
 له في كل زمان فاذا حصل النقل كان ذلك ما فاعراضه انقضاء يقتضي كالمنا ذلك في
 توجيه عود الملك بالبيع والارز ان هذا المانع ان كان ثابتا مستداما مثل
 والصلح والوقف الموقوف بعد الملكية الزمنية الى المالك الاول لا ينافي ما جدد وان كان
 ثابتا ومحمد وبتجديد بين ان كان ثابتا في مقدار معين من الزمان اذ زمان الاول
 انقضاء العين بعد انقضاء الزمان الى ملك المالك الاول بعين اقتضاء سبب الاول
 من غير حاجة الى سبب جديد كافي الوقت المتعلق بالارز فانه لا يؤثر الا في حال وجوده في

فانما تحقق لا ينفصل عن المصلحة والوقف عند الموت فلو كان الوقف لوجوده لم ينفصل وهو سبب
الاول وانما المصلحة وهذا الوجه صالح للاستحالة العقلية التي يتناها في وقت الملك
لان في الحقيقة ليس الوقف ملكا للملك في نفوذ الحال الاول بتأثير الاول بعد
انقضاء من هذا كذا لو لم يوجد ما ينفصل اليه في جسم وطرف في وقت الزمان ما ينفصل
السوداء ان ينفصل فان مضمون المصلحة ينفصل ما ينفصل في ذلك الجسم بعد ذلك المصلحة
وهو المصلحة المصلحة وهذا هو المقول وليس وقت المصلحة في وقت في المقام ان ما
كان مضمون الوقف الملكة للوقف كان مضمون الوقف على الوقف على الوقف الا ان
جاء ذلك في المصلحة عن الوقف انما تحقق في حقيقة الوقف على الوقف على الوقف
لحدوث من ذلك العلاقة في عين في تلك المدة وما ينفصل احد المقتدين اذا طرأ
على الحال بعد ما كان متعلقا بغيره عند ذلك عاقبا بالقياس الى مقتضى الاول
فاذا زال المصلحة بحكم الفرض عاد المنور وهذا يتم مقالة القائلين بتجدي وقضائ
رجوع العين الى ملك الوقف بعد انقضاء الوقف في عينه اذ طرأ على الحال عند الحاجة
السابقة هذا على زوال ملك الحال اولا واما ان زوالها هو باعتبار وجود
المصلحة او باعتبار فقد شرط شرطه الاقضاء او غير ذلك من مقتضى كلاهما ان
وتعين احدهما في الاول والثاني وهو ان الاشياء الشرعية رافعة على مقتضاها بعد
ما يجب زوالا تارها ترجع على الشارع بالعين اذ الجائز ان يكون حدوثه عند الحاجة
السابقة فنافية لبعض اجراء المقتضى او شرط الاقضاء وليس في ذلك الاشياء ما ينفصل
هذا التجدي وكيف يتبادر الى الراء ان موت المورث ينفصل ملكة المورث في جميع الحالات
حق ما ذكره من هذا على الحال اعني ملكة الا حتى ببعض اسباب الملكة ورجوعها
الاستحقاق والتمس في بقاء الاقضاء وفيما نعلم سابقا انما هو كون المصلحة التي
سبب لارثه وعدم طرأ المصلحة النافلة على تامة لحصول الملكة للمورث وما يكون نفس المورث
مقتضا

مقتضا والسبب ما انفصلنا بغيره وليس فلا ولا ما ينفصل ذلك ولم ينقل احد بان
الاسماء والمصلحة كالبعض ونحوه تجزئ المصلحة بالقياس الى سبب ملك المصلحة في
ما ذكرنا ان الموت بعد الموت الى ملك الواقفين كتب الاول باطل سواء رجوع
الى التوقيت ام لا الى الوجه الثاني ثم عما تقدم في حق القول الذي هو ملازمة القول بان المصلحة
في وارث الواقف الذي يرجع اليه الوقف لو كان الواقف متاخر في موت حين الموت اذا
المفروض على كل واحد من المالكين بقاء العلاقة للملكة الواقف العين لموت وقوله
انقطاعها الى الوقف عليهم وان انقطع اليهم بعض اثارها اعني الملكة على الملك الاول
تمام اثارها مع بقاء صفة الاقضاء على الملك الثاني وعما تقدم من ذلك انما
الذي يستند اليه عود الملك متى ما لم ينقل من موت المورث الواقف الى ورثته متى
ان ياتي لافريقين الوقف هذا المعنى بين الجسب الحق وان الرابع يرجع الى اللفظ او لا
يراد بالحسب الا عدم انقطاع العلاقة للمالك والعين بالملك وان انقطاع الى الوقف عليهم
ما ينفصل على ملك العلاقة غايه الامر ان اهل الجسب يكون ذلك بالانقطاع واهل الوقف
يستوفون بالملك في جميع الرابع لفظا او معنى ان مقالة هؤلاء الذين يقولون بتجدي الوقف
والرجوع بعد انقضاء الوقف الى الواقف او ورثته ومقالة الذين يقولون بالحسب الحق واحد
وذلك لان القول بالحق وقضا الرجوع الى الواقف هذا لا ينفصل الا على تقدير
الا لزم ببقاء منشاء الملكة للواقف في الا ان عودا الى ملك الواقف بعد انقضاء
بلا سبب فلا بد ان يكون موصولا بان منشاء ملكة العين وهي العلاقة المستمرة في الاسماء
او نفس الاشياء باقية على تامة ولم ينقل الى الواقف الى الوقف عليهم وانما انقطع اليهم الملكة
الناسخة في مقدار عمرهم لانهم لو ابا انقطاع العلاقة بين المالك وبين العين راسا
وانه لا يبقى حنايته عليه ملكة العين بعد انقضاء له يعلم ان الرجوع الى ملك الواقف
بعد انقضاء بلا سبب يقتضي العود على عقلا بل ينبغي بقاء الملك بلا مالك فلا بد ثم

سيف

والاذا لم يرد بان الملكية ناشئة عن شيء وهو السبب في العلاقة العاصلة من ذلك
هو الذي اقصى يتوزع قطعات الملكية في قطعات الزمان نظير ملكية العين بالقياس الى ملك
المنفعة فان اولها المتساكون للمنافع المتجددة محسوبة من اعلان مالائهم خلا
والاستحالة الحكم بملكية تلك المنافع العتدية وتجرى في جميع هذه القول الى القول بالحسنة
او لا يرد به شوقا حلقه المالك بالعين وعدم انقطاعها بانساوان انقطاعها مما هي
المقتضية للمنافع فالفرق بين القولين في تجرد التسمية واللفظ ان اهل الحسنة يسمون الشيء
الذي ينقل الى الوقف عليهم بالمنافع واهل الوقف يسمونه بالملكية وقتله هذا لا يتعلق
انظار العلماء ولا يصلح للتأويل الى الاختصاص على المصلحة سيما في المسئلة وجود الاستحالة
فكل ذلك دليل واضح على ان القول بالوقف لا بد من رجوع الى القول بملكية المالك
بالعين راسا وبعد ذلك استعمال الحكم بالرجوع الى الواقع بعد ان لا يرد قول لا يرد
مع عدم السبب المقدمه الثالث في الفرق بين حقيقة الوقف والحسنة بالمعنى الاصح
والوحي فيقول لا اشكال ولا خلاف في ان ملكة العين موجودة والوقف غير موجود في
وانما الاشكال في ان ملكة العين والوقف هل هما عبارة عن الشيء الواحد او عن شيئين
يترتب عليه بعد اجتماع الشرايط الشرعية وقد استظهرنا سابقا ان راسا اقله ان الوقف
اقبل العطايا والصدقات الاول وقلنا ان الوقف عبارة عن انشاء ملكة منفصلة
حسب العين وبسبب الترتيب ورتبنا على ذلك بعض الثمرات كما في المسئلة ان بعض الفقهاء
بالسنة وغيرهم من المسائل المقدرة لكن لا يضاف عدم انطباق ذلك لقوله وانما لا يصدق
انما لا يقتضي بسطا في تبيين الحال وهو ان لا خلاف في حقيقة الوقف في الوقف فلهذا
ان يقال حقيقة الوقف عبارة عن انشاء ملكة خاصة حيث يقيد بالحسنة وبسبب
ان يقال انها عبارة عن انشاء خاص مصادق لعنوان التملك ومصادق مع وجود
الخارجي نظير انشاء التصليح فانه ليس عين انشاء التملك بل مصادق مع انشاء التصليح
عن الجواهر

عن الجواهر وبالفارسية عن كاشف وهذا مفهوم من انشاء الجواهر عن الشيء وان
لم يكن عين انشاء التملك ولكنه مصادق مع حقيقة مصادق الاكلام او الاشارة على
الضرب للاطعام وان لم يكن الضارب قاصدا للاهانة بل للاذية والطمع ونظير ذلك
الملك مع انشاء اعلان في جميع الصفات فانه في انشاء التملك تعالى ان اباصر مع
الصفات لا تنفك عن الملك شرعا وعرفا فاذا اذن في جميع الصفات فقد ملك العين من باب
الاتصال باللائم الى الموقوف فالوقف على هذا الوجه هو توقيف العين الموقوفة الى الوقف
عليهم بل يرد عرفا التملك والثالث ان في الخصاص ان عرف الحسنة وهو مفهوم عرفي ثبت
منه بملك المنفعة وان ثبتت من غير عرف وفارقا من حيث كونها باعتبار الطلق
بمن لا ينفك عنها فان خلق من غير عرف فان قصده من التأييد مالم يرد الوقف عليه صار
وان جعل مطلقا او قرن بمدة معينة صار حبا بالمعنى الاصح من حيث الحكم الشرعي
حكم الوفاء بغير حصول الملك من الحكم التام وعدم حصوله في غيره فالوقف هو
والوحي مشتركة في المسئلة حقيقة وتنفق في حيث الحكم من حيث التعلق هذا حال الحقيقة
وبكل معنى فتر الوقف يكون لفظ الوقف موضوعا بارادة فان فتر الاول كان الوقف لا
على الملك من حيث ان فتر الثاني كان لا على الاكلام وان فتر الثالث لم يكن له دلالة
على التملك في وجهه بل يكون مرادفا لفظ الحسنة الا في جهة اخرى وهي ان لفظ الحسنة
في مفهومه شيء موجود التأييد اعني التأييد الذي الباقي بقاء الدنيا والتأييد الذي
الموقوف عليه والتأييد بمعنى عدم التوقيت بخلاف لفظ الوقف فانه يغير في التأييد بالمعنى
الان في فرد لفظ الوحي اذا عرفت ذلك فاعلم ان الكلمات تقوم في باب الوقف بسبب
عن المعنى الاول منها ما ذكره في حق غيره في الوقف على احد واشهر العود الى الواقع
من انه يبطل الوقف ويصح الترتيب ويغير حبا فان هذا الكلام على تقدير كون الوقف مقفلا
به التملك فالامعنى انه لا معنى لكونه حبا مع قصد الواقع التملك واحتمال ان لا يرد

بما يتفاوت هذه الكلمة في ما يلقى من اختلاف في الامور في نفس الوقت وغير الوقت او
بالمتقين ان كانوا التفرين من صدر عن اجادهم في معنى الوقت ومن الناصح ان المتفاوتين
الوقت ولا اهل في الصفة الى الابد او الى الدقيقين فالاول لا يدل على كمال الوقف على من
ينقض يكون بالانذار ويدخل في موضع الاستدلال قول الحكمي سلموا امره على الوقف على
ما يوقفها اهلها دون الرواية الرسالة التمهيد على الحقيقة او دعوى عدم اليوم او الاطلاق
في قوله حق حكمه يدخل محل الكلام فيه فهو غير بان هو والكلام لا يعقل خروج حكمه
ومحل النزاع قد ذكر في حق السؤال فلا يمكن ان يخرج حكمه قوله الوقف على حساب الكمال
فيه اول ان من قرأ السؤال الوقف المحمول ايضا بان في هذا وقف وهو ايضا محمول
على فساد اجماعا فانه يقتضي في الاستدلال في ذلك فيقتضي عن محل الكلام اعنى الوقف
المفطوح الآخر وثانيا ان الحكم في السؤال السؤال عن الصحة وغاية ما يحتمل في الجواب
الحكم بالصحة ايضا وهو لا يدل على حصول الملازمة لا على تقدير اتيان اعتبارات التملك في
حقيقة الوقف المصطلح وفهم لفظ الوقف وقد عرفنا مكان وضع المقدمتين فالاستدلال
فائدة الرواية ايضا يخرج معنى الثوبات وعدم تماثلها الا على التقدير المذكور فلو نفي على
ان حقيقة الوقف وحقيقة الخبر واحدة في الخلق عن قصد التملك وانما الفرق بينهما وبين
الوحي كمال العقل على التمسك بالبرهان المتفاوت في الرواية الصحة حسبا فلا يفيد ذلك
ومنها رواية جعفر بن حنان المرفوعة عن ابي عبد الله ع عن رجل وقف على
على قرابة من ابيه وقرابة من ابيه وادعى له رجل وبعضه وليس بينه وبينه قرابة ثلثة امة وهم
في كل سنة ويقسم الباقي على قرابة من ابيه وقرابة من ابيه فقال الجاني الذي ادعى له بذلك
قلت ادعى ان لم يخرج في غلة الارض التي وقفها الا خمسة امة وهم فقال الشيخ وقسمه
يعلى الذي ادعى له الغلة ثلثة امة وهم ويقسم الباقي على قرابة من ابيه وقرابة من ابيه قلت نعم
قال ليس لغزانه ان ياخذوا من الغلة شيئا حتى يوفوا الموصي لثلثة امة وهم ثم لهم
ما بقي

ما بقي بعد ذلك قلت ادعى ان ثبات الذي ادعى له ان ثبات كانت الثلثة امة لثمة
بما يوقفها بينهم فاما ان يقطع وثمة فلم يستقم احد كانت ثلثة امة وهم لقرابة
التي يروى ما يخرج من الوقف ثم يقسم بينهم يتوارثون ذلك ما بقوا وقت الغلة
قلت فلو تفرقت قرابة الميت ان يبيعوا الارض ان احبوا ولم يلقهم ما يخرج من الغلة
قال نعم اذا رضوا كلهم وكان البيع خير لهم باعوا وموضع الكلام في قوله فاما ان يقطع
وثمة فلم يستقم احد كانت الثلثة امة وهم لقرابة التي تحت ان الارض التي تحتها الوقف
وقرابة وثمة بقرينة قوله ثم يقسم بينهم يتوارثون فدل على ان الغلة الموقوفة اذا
وهي عند الموصي وعقبه على الوقف الى الواقف ورثه ولو روي على جامع لقا
بانه غير صحيح في كون مورد الرواية وصفا فيجعل كونه حسبا او رعا على تحريم ذلك بان
ذيل الرواية صحيح في سلفه الموقوف عليه على البع اذا كان خيرا فليست بمحملة كونه مورد الرواية
حسبا او رعا قد مر ما اشق النظر الى اخر الرواية قلت فليست بمحملة ان يكون مراد المحدث
ان الوقف لا يجزئ ثلثة امة كان على سبيل المجلس دون الوقف ان مورد الرواية كان حسبا
ولا مير في ائمة الصفة واحدة على وقف حوس في عين واحدة بالقياس الى اثنين وكيف
كان فقد قال الاستاذ لم يلائم في دلالة الرواية بطريقه اخرى وهي ان الاستدلال فيها
مبنى على ان يكون المراد بقرابة التي هنا وثمة فلا يجوز ان يكون المراد بها القرابة المذكورة
سابقا وهم الموقوف عليهم بل الاضمار في امر اظهر من ان يجعل القرابة وثمة الواحد وقوله عليه
بعد ذلك يروى ما يخرج من الوقف ثم يقسم بما يدل على ذلك ان الرواية في ما يخرج من الوقف
اي او مخرج من ثمة امة على الوقف في ثمة امة الى امة امة في ثمة امة جميعا
بين الموقوف عليهم وهذا الاحتمال لا يوجب الاحتمال المسمى على الاستدلال لفظا بل معنى ايضا
لا محالة ان يكون التبريل الواقعي فمن الوقف كل بان يكون الشرط اخراجه ثلثة امة ما و
حيوة الموصي وعقبه وانما انقرضوا كان اكل الموقوف عليهم ولا دلالة في قوله يتوارثون

على ان المدة بالقرابة ونية الواقف ولكن لا مضافا ان ذلك الرواية عامية الوقف لم تقطع
 الاخر وانقطع لان مورد ما الوقف لم تقطع ولو تضمنت ترك الاستقصا حيث ان الوقف على
 قرابة الواقف وقف مقطوع وظاهر السؤال عدم ذلك الفقهاء بعد القرابة حتى يكون موقفا
 صحيحا وان اوج ذلك ان ترك الاستقصا في كلام الامام عليه السلام يدل على صحة الوقف
 على القرابة ولو لم يذكر بعد ما لا ينفرد الفقهاء والمفسرون الذي يوجب بغيره الوقف
 استمر الصالحا جواز بيع القرابة الموقوف عليهم اذا كان في الموضع الرواية تكون وليا
 على صحة وقضاها الرجوع الى الواقف بعد لا تعرض فلا لان في اهلها باعتبار استمرها
 على بيع الوقف ودودة بما ياتي في عدم جواز بيع الوقف فيها الا جماعا تقررون ان
 الوقف على غير موقوف وكل وقف ملك اجماعا اما الصوري فوضوح ولو لم يكن
 على ما تقر في غير محل الذي ما انكر في صحة جوازها بعد استماع شرط الوقف تحت
 ذكره اننا فاقم الوقف للملك غير الواقف قال في عدم ثبوت ان كان الوقف على السجدة
 اخر ما ذكره وقال في الشرع الوقف يستقل بالوقوف عليه وهذا الكلام مشتمل على
 احدهما اصل الاستقلال وهو الذي خرج به الفقهاء بقوله واذا تم الوقف زال الملك
 من الواقف والتنا في الاستقلال بالوقوف عليه ولم يتوخ احد الخلاف في الاول بل في الثاني
 الى قولنا في بل يظهر من محكيه اليركون بالاستقلال جماعا وفي المنقطع الاخر حيث قال في
 بيع الوقف بعد نقل الخلاف ان موضع الركن ما اذا جعل الوقف على بطون على الفقهاء
 مع عدم ذكره فلا خلاف في صحة البيع فقتل عدم الخلاف جواز البيع في المنقطع الاخر
 جاز به منق على حصول الملك للوقوف عليهم اذ لا يبيع الا في ملكه وفيه ان لا يصدق
 عليه معنى المجلس فكيف لا يصدق على الوقف بعد ثبوت افعول المجلس الذي هو بناء المجلس
 من الملك الا معصا ابنا اجمع على افادة الملك اذا تعلق بمن لا يتصرف فيه وان اراد
 وقف ملك مقصد في التملك فالصوري من غير كراهة لان لفظ الوقف يمكن من ذلك
 على التملك

على التملك كما يظهر من جميع ما ذكرنا ان دليل القول بالوقف وان قصد الملك ضعيف
 لا ينهض ما ينافي ثم الا عظم ابيات الملك خطيا قوله بالرجوع الى نية الواقف
 حين الانقضاء او حين موت لا غير منطبق على نية الفقهاء كما عرفت وفي ذلك
 مضافا لان قضية القول بالملك انتقال الى نية الوقف على نية الواقف لا
 الى وجوده الرصوف قولنا في نية قولنا ان الوقف لا يورث لان المانع من ثبوت الوقف
 حقوق الطوبى لا لا ينفرد وهذا المانع معقوف في المقام اذ لم يرد في صحة وقضاها علم
 الاعقاب فان قلت مورد لا يورث ما اذا كان موت محمي المانع ببقاء الملك
 الميت ما كان قضية الملك لم يوجد او كان الموت عارضا حتى يبعد ان الميت ترك المال
 فبعد ركن تحت عدم ما تركه الميت فلو لا ذلك لكان ذلك الشخص المال لا يصدق الا على كونه
 مالكا في مال الترك ايضا حيث ان بقاء الملك بعد موته لا ينعزل عن المثل على ما اذا كان
 المعقوف موجودا وكان المانع هو الموت وخرجه عن الصلاحية وهذا المعقوف الترك
 غير موجود في المقام لان مخرجه عن الوقف على الوقف عليه انما هو باعتبار فقدان الشرط
 الذي هو الدوام لا لا يملكه المانع الذي هو الموت لان الوقف ان الواقف قصد المملك
 صورة بالحجوة من المقتضى فاذا مات والحق للملك من والشرط لا يحد في المانع فلا يصدق
 صنا ما تركه حق يندرج تحت اوله لا يورث ويحكم بان انتقال الوارث للوقوف عليه فقلت
 مدافعة عقلية لا يعول عليها في معاصم الادلة الشرعية لان الركن عرفا يصدق بمحرم
 الشخص عن شيء كان ما كاله في حال الحيوة والحاصل ان قولنا بقول حصو الملك
 للوقوف عليه ثم الرجوع الى نية الواقف ما لا يفي به دليل عقل او نقل سواء كان مقتضى
 القاعدة لا انتقال الى نية الوقف عليهم كما قلنا فاقا لمن سئله اذ اذ كان الواجب
 التعريف في وجود الركن الحاف بالجهة المندرجة كاستحقاق تحت في مقام جعل الحق
 في الوارث بنية الواقف حال الانقضاء لا حال الموت كاستحقاق السديد في نظر الادلة

مدقوق من ان كان وقف
 لا يورث

أما أولاد من الزوج والوارث الوافق هذا الوتر فاما نية بأولاد من بعد الوتر
بعدم القطع على علاقة الملك رأسا كما يصح في ذلك من الشئ في محله في الزوج
بأنه يحل بقاء الملك للمالك لا بالتقطيع بالولاء لا من حكم على خاله والقاعدة تحق
معرفة واقفان ما كان الوجه الذي يجري في الولاء لا يجري في المقام لأن الولاء قاصرة
جعلت بنت من الزوج فاذا مات الحق بالكسر استقل ملك القارة إلى الولاء لا من حكم من
والحكم الشرعي لا ينقل لكن الولاء باعتبار كون الولاء المقع والكس يكونون اقربا للموت
بالفصح لا من الولاء مقصود كما ان بينهم وبين حقهم قرابة ايضا هاك فكل بين اولاد
اولاد الحق وبين الحق بالفصح دليل قوله الولاء المقع على النسب ولزم ذلك مما ذكره
القريب والبعيد في الاولاد ولا ريب ان الحق اقرب من البعيد ولذا لا ينفك اركان في
ارث الحق بل يقدم الابن على ابن الابن ويجعل العدة بوارث الحق حال موت الحق
لا حال موت الحق مع الوافق ان الانتقال إلى حصة الوافق ليس لجل كونهم اقربا
للموت فله حكم الشرعي او الوفا لا بد ان يكون لاجل حق مالي ينقل اليهم من ماله
اعنى الوافق ومقتضى ذلك جعل المداور على وارث من موت لاجل موت الوقوف عليه
كما لا يخفى ولذا قلنا في غير واحد المتأخرين جعل المداور على الوارث حين الموت محبة
القول بالحق حسبنا بعد بطلان ما يدل على حرمه في الوقوف على ملك الوافق بالتفصيل
القديم الاستصحاب الذي تمسك به الشيخ في محله الخ لا من على العود إلى وارث الوافق وهو
وان تمسك به مع القول بالحق وقفا لكن قد عرفت امكان ارجاع كلامه وكلام كل من
قال بالعود إلى الوافق او بغيره بعد الانقراض إلى المحل الحقيقي خصوصا بعد بيان في مقدمه
الاشارة في حصة وارث الوقف والمحسب من حيث الذات وتفاوتها من حيث وولم ينقل و
تأبيده وعدم الدوام واولاد علي بن ابي طالب في محله الشريف وقال انما كمل بصاعه لان
الاصل بقاء الوقف وهو يعارض ما ذكره بقاء ملك الوافق وهذه المعارضة لا يعرف
لها وجه

لها وجه لان بقاء الوقف مع انقراض الموتى عليه غير مقبول ولا يرى وجهه بقاء الوقف
طعنت قدس سره في ملك الوفا الصنف الشيخ قدس سره وقد يستدل به ايضا بان الو
والجس مشترك في المعنى ومقتضى حجب التابيد ولا يقطع على الصنف من المحل المحسب
كل واحد منهما مقام الآخر هذا على تقدير القول بالاشارة للموتى واما على تقدير كون
الوقف عبارة عن قصد المليك فتبدل على الحق حسبنا ان انقراض الموتى عليه قرينة
على ارادة الحبس مما لا يظن بان تقدم في مسئلة الاقران بالمدة وهذا هو المحل الحق
في جواب سؤاله حيث قال الحق الوقف المنقطع الاخر حسبنا لاصل الحق كما مر في ذلك
السابقة قلت وهذا الوجه ضعيف في المقام وان كان وجهه في المسئلة انما لا يتقدم
مقتضى قرينة صارفة على فرض عدم الاشارة للموتى لان الوقف يقصر على التابيد او التملك واما
ما كان فالتمسك بالاشارة معاندا لاصل معناه الحق فتكون قرينة صارفة وهذا لا يقدر
بل كونه من ارادة الدوام بدوام الوقوف عليه كما في سائر الملكات فان التاميد بدوام
تأبى في البيع ايضا وهو ليس هو التوقيت العرفي الجارى في الملك حتى تكون قرينة معاندة في
القول بالاطلاق الذي لم يظن قابلا وان كان محققا مجردا انشأه لا يخصص في
ومابعى المقاصد ما ظهر في مسئلة الاقران بالمدة لقوله وقد استمر ان لفظ الوقف ظاهر
التمسك بما وجه التابيد فوضعه في موضع غير مقتضى وهو مقتضى بيع لا غيا وجعل الاقران
قرينة على ارادة الحبس مما لا فاسد لما سبق انما مع ان هذا يخرج عن محله الكلام لا محذور
فيما لو قصد الوقف الحقيقي في الوقوف المنقطع الاخر كما ستذكر في صدر المسئلة لا فيا قصد
لفظ الوقف او سلك في قصده فانه في موضع التمسك لا عينها واحدة ما ظهر في محله
الاقوال واقترح الاقوال المنعقدة على بعضها كالاقوال الثلاثة المتفرعة على القول بال
فقد ظهر ايضا من ملاحظه ما كتبنا في القول بالحق وقفا مع الرجوع إلى الورثة الوقف
مستبى على قول الملك للخصم محلا لان حقوقه للخصم بالاعيان كما استدلت به في محله

حيثما

وقد عرفت ما فيها ايضا وجه كفاية التي فيها التمسك بالاعمال مع الوقف وما
عليه ما يورثه كمال الصلة ونحوها والراجح الاجماع على ان الوقف انما هو الملك عن
الواقف بعد وفاته والوقف على الوقف المنقطع وفيه ان الاجماع على الحكمة بناء على كون
الوقف حيا لا يملكه من غيره والجميع على الجسد الخاص على المولد فذلك الاستدلال
لا يستلزم بالعمومات والروايات فحيث توقف على مقدرة نظرية وهي كون الوقف مستمرا
وقد التمسك بحجة القول الثاني وهو الجسد جميع الادلة الزوارة على رواية
بناء على كون الوقف والجسد متكررين في المعنى لان زوال الملك عما هذا الجسد متكررا
يتوقف على الدليل على ذلك على كون الجسد على هذا الوجه هو الوقف ملك الواقف بناء
الدليل وهو الاجماع خاصة على زوال الملك في خصوص الجسد الموقوف وهو الوقف على الجسد
فيما عدى ذلك الى التواتر وجميع الادلة الماضية الدالة على صحة حجة ان المقصود بانه المقصود
وبعد فتركون قصد الواقف هو الجسد ومن التمسك استدلالا على صحة حجة بالروايات
والروايات الخاصة وقد استدلل عليه باستصحاب بقاء الملك لما لا يبعد سقوط الادلة في زوال
بزوال ملك الوقف وقد استدلل ايضا بان انقراض الموقوف عليه او اصاله الصفة في زواله
ارادة الجسد وان علم بان الوقف يد على التملك فحاصل اللفظ على الجسد اذا علم ان الوقف
اراد التملك فحكم بالطلوع وما هذا الوجه استدلالا على صحة حجة في جواب السؤال الثاني
باسم الصفة في حمل الوقف على قطع على الجسد وحجة القول الثالث وهو طلاق فعل
اصل الصفة او انقراض الموقوف عليه على ما في الصفة لفظ الوقف على يد ائمة التملك وهو
عن قوة لو ثبت ان الوقف يد على التملك هذا ثم ان العالمين بالقول الاول خلفوا بعد
انقراض الموقوف عليه فالأكثر على انه يرجع الى الواقف ثم استخرج في محله الخلاف في
الذكره وذهب اليه بنو ابي ابيس على انه لا يرد في محله الخلاف في انقضاء الموقوف عليه
وعن ابن زهره انه يرد في وجه الروايات في محله الخلاف وهو الاول فبني على قول

الملك

الملك للموقوف وان الوقف على من يرضى بقبضته والملك الواقف في مقدار حصة من
الملكية والقياس الى ان زوال الموقوف عن الموت كما لو قد عرفت في محله او من عاقل
هذا المسلم ان الوقف قصد التملك بقصد الواقف فلو بني على انه يدل على الجسد دون
التملك وان التملك حكم شرعي بقدره فلو بني على انه يدل على الجسد دون
والسأى مبنى على ما عرفت اوله لا يرد وقد عرفت ما فيها ايضا والتأني على بقاء الوقف
على حاله بعد انقراض الموقوف عليه فيعرف في وجوده البر وقد عرفت في ايضا لما عاقل
بالجسد فالحكم انهم ايضا في زمان احدية ما يقول بان بعد انقراض الموقوف عليه يرجع الى
الواقف حين الموت وليس في ذلك كلام قدما ولا لاحقا او غير ذلك من تفصيل لا يفيدهم على الحكم
بالرجوع الى زوال الواقف اذ انقراض الموقوف عليه وله جوابان المدار في الوارث على
وان زحين الموت لكن غير واحد من متأري المتأخرين ذهبوا الى ان مقصود الواقف الثاني
من جعل المدار على الوارث حين انقراض الموقوف عليه وهذا القول للشهد الثاني في التمسك
والرواية والاخرى هو الاول اذ لم يطهر الثاني وجوه تنطوي بالاولى كافي للتمسك قد
فصادق الله العالم **وقد عرفت** لو كان الواقف عن برى بطلان واقفا فصح حسبا
القائل بكونه واقفا او بكونه بالادب على ما في محله من مصادره من خلاف او فلو بني على
مخيار الواقف فحكم بالتمسك حسبا بقضية الذهب وجمان وهذا ينظر بالروايات اجتهاد
العبد الى ان الامر بغيره في الوجوب وكان مذهبه سنده انه حقيق في الاستصحاب
العبد يبنى في الاول ان الصادق عر الوالي الموقوف عن القران على مذهب فحمله على الوجوب
او على مذهبه فحمله على الاستصحاب قال شيخنا الاستاذ في مسئلتنا ان فهو حال
الواقف في الاقدم على الصحيح في زينة وفي المقام على الرواية الجسد في زواله على الوقف
كان ذلك مستلزما لاجازيا باعتقاده مع عدم ترتب الفائدة في عدمه وهذا لا يبعد
من العاقل قال وقد تليينا مثله في سالف الزمان في بعض مصادره عن صاحب الزمان

بما ذلك فان كل مرتبة لا تستحق الوقوف الا على تقدير عدم الرتبة الاولى والخلو
المتعلق على الوجود فان ترتب على ما يرتب الوقف الترتيبى قلت المتعلق على عدم
معنى الارتباق فيصور على وجهين احدهما ان يكون وجودها ما فاعا يستحق الارتبة
المشتركة بحيث لو طرأ عدم بعد الوجود لم يكن نافعا والثاني ان يكون الوجود ما فاعا دام
باقيا فاذا حصل العدم حتى الترتيب المشتركة والوجود في الوقف لا يتحرك في الوقف على
الاخرى فيما نحن فيه من الوجود والخلو عند ذلك المتعلق الخارج عما يقتضيه الوقف لم يكن بعد
وربما ان هذا شرط بما هو شرط في الخارج وهو الاول فلا يفرق في الوقف هذا كان
مما كاهذا الوجه في الحد بل على الوجه فالتقدير ليس بالاشتراط بما هو شرط في
الخارج لان شرط هذا التاميد هو ليس متعلقا عليه بل متعلقا بوجوده لئلا يمتنع ان يكون
لو كان هو المتعلق كما ذكره الفخر لا يتقيد عليه سوا البطلان الوقف بالنسبة الى الفقهاء لان
عليه هو الذي علق ما يوجد السبل بسبل وما الوقف على السبل فلا يتعلق في ايراد الوقف
عليه من شرط وجوده والمتعلق بما هو موجود عليه موجود في جميع الارتباق المتتالية فلا يرتب
على زيد ثم على اسلم ثم على الفقهاء فالمتعلق على الوجود موجود هنا ايضا في السبل لم يفتقر
وصحة شرطه في هذه الاضطراريات ما قلنا من ان محل الاستكمال والتام انما هو في
الاولاد وغير السبل اعني الفقهاء فان المورد يقتضي تارة بالنسبة الى امر في ما لا يخطئ
والتحقيق في الجواب عن هذا الوجه هو ان يتعلق الوقف على اظهر الشافعي على وجوده في الاول
شأنه وان لم يكن هذا فبقل المتعلق على وجود الوقف عليه كالسبل العوم قوله الوقف على
حما يقتضيه اهلها ودفعه ان جماع على بطلان الوقف فبقل هذا المتعلق منوط بل بالظن عند
الغاي في الصحة ما بينه في هذا الفكر الا العادة كما في الفخر والسيد لا يتحقق في آخره
وقوله الفخر لا يصحح من افضل المحققين في الدين طوسي والوجه الثاني في وجود الاول
ما عرفت وكلام السيد لاشارة الى حيث قاله في احتمال البطلان على تقدير انقراض السبل
لان لم يعلم

نحو

لان لم يعلم ثابتة فالف انما هو لاجل عدم احراز شرط التاميد حين الوقف العقدي ولعله
الاولى من ذلك في فروع التاميد وجوابه ان السيد في قوله المتقدم ان
المتقدم انما هو شرط في صحة الوقف وان لم يكن معلوما وحاصله ان العلم بالتاميد ليس شرط
في صحة الوقف وانما الشرط هو تحقق التاميد في الواقع وان لم يكن معلوما ان هذا هو
لو تم لا يقتضي في كونه حثا على التقيد الثاني في ايضا اعني تقدير عدم السبل لان شرط
عدم التاميد لم يعلم في حين العقد ويمكن ذب ان العلم بعدم التاميد ليس شرط في صحة
الوقف حثا ولو قلنا بان العلم بالتاميد شرط في صحة الوقف لانه في الوقف
يدور مدار كون الوقف على غير مقتضى الواقع علمه في حين اقام حثا لا يقتضي
والوجه الثالث في فسخ الكرامة في ايراد الحكم بفسخ وقفا على تقدير الاول كان لغو
مستوعدا في الغيبين المحسب على تقدير عدم السبل فالوقف على تقدير وجوده وقدر عدمه
ان فاسد لان الوقف على المحسب كعرفه في كونه في الماحية ويمتاز اذ هو حثا الحكم الشرعي
لا يقتضي عدم الحكم بالفسخ حثا على التقيد الثاني ايضا في انه ما لم يقبل احد فظهر
جميع ما ذكرنا ان الاخرى في السبل العدم وقفا على التقيد الاول وحثا على التقيد الثاني
كما انه ظهر ايضا ان كل ما هو لا يمتنع ان الوقف على المحسب في كونه في الماحية ونصرتك
فحسب الحكم والافلا في الحكم بفسخ فقل هذا الوقف وحثا لان اللفظ الواحد لا يصح
ان يقصد به تملك المفقود وتمليك العين وقل ذلك كما ذهبه يقول بان الوقف العا
فان الملك او تملك له ثم فان هذا الوقف جامع بين النسبة في الفسخ واللاخوة
يعيد تملك المفقود وبالنسبة الاول ولا تملك للعين وفي الفقهاء فان الملك او تملك
فلو بين على ما عرفت المحسب والوقف العام والوقف الخاص فحسبنا في الحكم بفسخ
هذا الوقف بالقرينة في كونه يملك من بالفسخ حثا وقفا فليدبر في اقام بفسخ
التمام والله هو خير العالَم **القول** فيما يرتب على الوقف الاحكام **التقاط**

وذلك لا يصح ان يزاد في الوقف الملك الواقع منه وجعله من جهة الحكم لم يقف وظاهر ذلك
عدم كون حقيقة الوقف الملك لان موقوف الملك يكون مستند الى نفس العقد بالبيع والملك
والاجارة وسائر العقود النافذة ولا يناسب جعله من جهة الوقف ومقتضى ان نفس الموقوف حكم
لهذا يجعلوا الملك من جهة الملك والحكم عقد البيع وان كان كذلك في الواقع لان ما دونهم
لم يتجرب ذلك ومن هنا يصعب ما يدان في صدق الباب كونه الوقف العقود للملك وان ملك
العين في غير تلك الملك في الصدقة بالعين لا يخرق ويقوى ما ذكرناه في اواخر مسئلة الوقف
المنقطع الاخر ان الوقف عبارة عن الحبس بالملك لا يقتضي الملك في الوقف بل هو حكم
من احكامه بقتل الاولاد وتحويلهم من ذلك لا يخرج بما يقتضيه نفس العقد من الملك
وذكر ان الوقف بملك في الواقع في ملكه لذلك كما ترى نعم لو قيل ان الموقوف من الترخيص
التوطية لما سلكوا البحث في تعيين من يتقبل اليه كان وجهه الا ان الاول الظاهر فيمكن ان يكون
الباعث على الترخيص هو الرد على ما اتي حقيقته حيث ذهب الى توقف زوال الملك على احكام الحكم
هو الظاهر فيمكن ان لا يبرح حيث قال بعد ذلك لا يخرج الى الحكم الحاكم وكيف كان فالذي يدل
على زوال الملك عن الوقف بعد الشروع المحققه والجماعات لا تقول وعلم الخلاف ان ما
عن ظاهره والصلابي في الكافي في القامعي في الهدية وما جازع في ابي ادره الوفاء بالصدق
لو قلنا ان الوقف بملك في الواقع كما سلف في مسئلة المنقطع واما على القول بان يخرج وجوب
نقص الملك بنفسه باجتماع شرعي بقتل الترخيص فلا بد من قولنا على ما سمعتم في
والاجماع ان مقتضى عدم الخلاف ويمكن الاستدلال عليه قبله لا يظن ان الموقوف
من جهة المقتضى العاقبة وهو ما يدل على انهم الصدقة قبله في المراجع فيها كالمراجع
في قنينة ذلك بعد ما اخطت ما ثبت وورد في غير واحد من الاخبار ان اطلاق الصدقة على
اقسام الوقف قبله قول الموقوفين في الما بغير تعيين يتبع لغير الوارث هذه صدقة مينا
تبدل في جميع بيت الله الحرام حيث سعى صلوات الله عليه وقفت تلك العين بالصدقة
وقتها بقوله

وقتها بقوله صدقة صدقة صدقة وفي صدقة الكاظم صدقة ما تصدق به من غير
عليها السلام فانما اذا ثبت ان الوقف صدقة ثبت ان الصدقة والملك في تلك الوقف
الظهور لفظ الصدقة في ما ذكرناه في الشرح وان اطلاق الصدقة على الوقف لعله
باعتبار كونه عقيدة الملك المنفعة كالحبس على دون العين فلا يظهر التبادر من
لفظها فان موارد المداخلة في الحبس بالاعيان الخارجية لان اربابها انفسهم
على كل مورد في الصدقة كما وان كان موقوف صدقة بغيره في غير الترخيص
فان قلت لا يتبادر صدقة الاطلاق ان كل وقف صدقة حتى يثبت ان ما فيه الوقف
لغيره من الملك الوقف في الواقع بل ما دونه من كون خصوصه باصدقه من صلوات الله
عليهم اعم من صدقات وهو لا يحد في اثبات الصدقة بل خصوصه هو ولا بد من
قطعا ان يمكن دخول اجماع المحقق على الملازمة بين ايراد الوقف في هذا الحكم اعني زوال
الملك عن الوقف نعم يمكن المناقشة في هذا الاستدلال بوجه آخر وهو ان ما ذكره
العين عن ملك الملازمة لفظ الصدقة انما هو باعتبار ظهور الصدقة في دخول العين في
ملك الاخر في مقتضى قيام اثبات الملازمة بين ما فيه الوقف زوال الملك عن ملك
الواقف حتى فيما لا يدخل هناك في وقف مسجد على القول بان ملك هذا الشخص ولا
يحصل في اطلاق الصدقة على ارفاقهم لان الموقوف فيها مع الدخول في ملك الغير اللهم
الا ان يدعى ظهور الصدقة في غير المال المصدق به عن ملك المصدق بنفسه في قطع
النظر عن دخوله في ملك الغير ولا يبعد في هذا ما ظهر لنا من الاستدلال واما الاحتجاج بقدر
استدلالنا في المقام بالوزن فنل عدم جواز الظني ونحوه في احكام الملك الواضح ومثل
صحة ان الغاصب قيمة الوقف للموقوف عليه مع ان مقتضى الآية الاصل انهم او اهلك
ايامهم فانهم غير بائنين ان كل ملك يمين يجوز وطية غايتها الامانة في غير ذلك العوم عشرة
مواضع مذكورة في بعض الروايات منها الا انه لا يوجب اخطاؤها ومنها الا انه لا يوجب الغيبة

يبقى الباقي تحت إجماعهم ولذا اقتضت الملك قيام البعض من القيمة أو لئلا يفسد ملكه كان ملك
الواقف باقيا كان ملك القيمة الوقف ابتاعها ومثلها أيضا من باطل وهذا الاستدلال
مبنى على مقدماتين أحدهما تسليم الخصم كافي الصلح سلطان التولية بان يعرفه عليه
مواز الوطى الواقف وعدم ضمان الغاصب الواقف وثانيهما تسليم الماذن وتسلم عموم
ولذلك اتوازم فلو ادعى غيبة هذه الوازم كلها وانها هرجاء بركة الانفكاك
لم يتم الاستدلال المذكور فيقول اما المقيدة الاولى فليخرجها في بعض الوازم الملك وان
كان سلطان الازمين المذكورين اتفاقا ولعل لا يكون ولا كان له ان ينعى لغيره ان يتسلم
على استنفا جميع الوازم الملك رضى البحث المحجور العلم الخالي عن البركة الملك فلا بد من
يدعى بقاء ملك الواقف من الزام بعض الاما حذا حتى يكون البحث على ما انا المقيدة
الثانية فادفعها من النظر الى احوال الحكم الملك فان كان عموم او مطلق فخصه بالسلطان
على المذموم كان محجورا على الصلح حتى ياتي بالمحجور ولا كان الاستدلال باطلا حتى
ان الحكم الاول وهو الوطى والى له ولا ينعى عام حجة عموم هو موقوف على غرضه لا على
وقوعها في غير الاستثناء الصالح لدفع احوال وعدم العموم امكن اثبات العموم بقوله
فانهم غير ملومين لان ميم المحجور كاهل يقضى شيئا الحكم للاحاد مطلقا لا يخط فخرج عن
ما ملكت ميمه فهو غير ملوم واما الحكم الثاني اعني ضمان التالف للمالك فيمكن من عموم دليل
للمقام لان القيمة او لئلا انما تقوم مقام التالف بلا حجة ما لئلا القيمة حقيقة هو
البدل والواقف على القول ببقاء الوقف في ملكه غير مالك لما لئلا لانه ممنوع من جميع
التصرفات فهو ملك له سلوب الما لئلا يرد على ملك الموقوف عليه ومقتضى القاعدة دخول
العوض في ليس خرج عن العوض وهو الوقوف عليه هذا ويدل على اطلو ايضا ما ذكر
في بيع الوقف من الروايات المانعة والمجوزة لان الروايات المانعة مانعة عن الوقف
والوقوف عليه والروايات المجوزة مطلقه او في بعض الصور التي ادخل الوقف في ملك
الموقوف عليه

الموقوف عليهم ان لا يبيع الا في ملك وهو بعد من الملك الواقف من هذا المعنى ان مقتضى
الاتصال في ملكه الا في ملكه ان ملك الواقف لدولته اباين دخول الوقف في ملك
الموقوف عليه ومطابق الوقف الخاص او في ملكه ان يحجبه وبين كون ملك الملك كافي
ويجوز على كل تقدير يثبت زوال ملك الواقف بل يتحدد عليه معومات الوفاء بالقدرة
منه على ما قد مضى ان كون المملك مدولا للقدرة ولا ينعى في المدلوله ومطابق الوقف
كافي الوقف الخاص والعام فلا يوفى بالقدرة يقتضي بقاء الملك عن الواقف لا من
ما يقتضي بملكه من مطلقا او التمساع في اتمه من الامم بالوفاء وهذا الاستدلال اولي
من العلوي بالتمساع ولا يجمي بغيره اذا ان زوال الملك في الوقف ليس له بغيره
ثبتت بغيره في الشيء بل هو من صفات ان كافي الوقف فالا لئلا التمساع ايضا لها
لا موشر بعد الممكن في الوقف شيئا معهودا بغيره قد ذكر ان المملك ليس مدولا للقدرة
القدرة الصفة واستدلالنا بما هو مقدم في القطع وكلامهم في المقام ايضا يشهد
واضح ما دللنا ان لا معنى للاختلاف في مستقبل الوقف اذ كان المملك امر اجاز قصد
الواقف وان كان فادله من ذلك الاجتهاد في قصد ما يقتضي ان زوال الملك في الوقف
ليس بقصد الواقف من المقدم ولا حكم ان ارجى بقصد بل حكم الوقف حجة الما لئلا كالمملك
اللان لم ينعى في الوقف عفا وما يتعلق بالاعيان فالوقف فهو امر يلزم عفا في الوقف
عن ملك الواقف كان اقل فهو ايضا كانه ان كان وقفا حاشا امتداد لزم عفا في اياه
على المرفوع دخول في ملك الوقف عليه وكذا ان كان وقفا عاما وان كان وقفا على جهة
كوقف مسجد والوقف والدولة فالانتم هو انك خاصته ولو لا اختيار هذا السلك في
الوقف كان المرفوع بين كانه لا يختص الا بواحد من شرط القضاة فلا ينعى على تقدير كونه
الوقف هو المملك لا يرمي المملك عفا انهم حضروا في الصفة ولا في القول بان
المملك حكم بغيره من غير واقف المملك **ط** قد عرفت حكم الوقف من حيث هو

الوقف

عن ملك الواقف ومعه واقف حكمه حيث دخل في ملك الوقوف عليه فصار فظا
الشرايع كالحكم على طاهر السوط والبروق وشاد وترى للفقير جامع الشرايع ومجمل آخر
انه ينقل الى الوقوف عليه سواه كان سجدا او غيره والوقوف عليه في المسجد لمسلم
وهو صريح بغيره حيث انما يرجع الفاضل في القواعد بتفصيل فقال بعد الحكم بالملك
الواقف ثم ان كان اي الوقوف عليه مسجد لمسلم ملك كالنهر وان كان على معين
فالوقوف عليه ملكه وان كان على جهة عامة فلا فرق بين الملك لله تعالى وهذا التفصيل
الى الصلوة في القام ان لا وقوف على اوطاف مختلفة منها ما لا يجوز نقلها وما افتر
لاحد المسلمين ولا للحاكم في مال الاحوال فيجب فائدة في الاستغناء في جهة خاصة او
مزدون قابلية للتصرف في وقت او في منفعة سلبا كليا غير محصور بحال دون حال او
متخصص في شخص ذلك كالمساجد المقام والاطراف والاماكن الواقعة في الطرقات والحدود
والمدارس وغيرها مما ليس لحد التصرف في عينه ومنفعة باقية او عارية او غيرها مما
ما يجوز نقله عنه ومنفعة ولو في بعض الاحوال كالارض الواقعة للزوار والحاجين والطلوب
التي يوجرها الحاكم او يتولى ويتوقف منها منصرف في وجهها وبالجملة كما كان
منفعة ملكا للوقوف عليه واتر ذلك هو الاجارة وتربتها الضمان ونحو ذلك سواء كان
الوقوف عليه موقفا كالاولاد ثم الفقراء او غير معين كالفقراء او المسلمين او نحو ذلك
والمدارس على كون منفعة ملكا جازيا للوقوف عليه بنقله وبوليته نقلها او تصرف فيها ومنها
ما لا يجوز لهم شفعاءه كمنفعة الاثر على بعض الاحوال مباح او يوجر ويجعل الثمن او اجرة
مقام الاصل كالنوازي والاعيان الوقوف على المسجد ومنه جند وعلم المسجد اذا سقط
عن الاستغناء وقد جعل هذا القليل جميع ما سبق في القام الاول عد في المسجد وهذه
ثلاثة اقسام للمنافعة والاشارة حثيرة لان الكلام هنا في حكم الاول وما لا يخص
غله مقام آخر في ان شاء الله في بيع الاوقاف والاطراف في القام الاول هو القول بانها
فان ملك

فان ملك وليس ملكا لاحد لان الملكية ثابت باحد او ليس شيء منها موجودا في القام
كون العين بحيث يحكم الوقوف بانها مال الاعيان المملوكة وهذا غير موجود في المسجد
والوقوف عليه والبداهة لا لهم لا يحكم في قلمها بالملكية لعدم وجود شيء من احوالها
وما فيها وجود شيء من احوال الملك الوقوف وهو ايضا مفقود لما عرفت وما لها وجود
شيء من احوالها شيء من احوالها هو الاستقلال بالادوم وبها الحكم القدي الشري كما
في كثير من الاحوال والفتنة وليس شيء منها موجودا والحاصل ان شيء اذا استغنى عنها
بالنقائص النافذة ولا منافعة بالثقل ولا بالآخر ونحوها كان القول بان ملك تولا
بالادوليان قلت مرات الملكية مختلفة وكذا شيء بحيث يتفق به ولو جهة واحدة
كالصلوة او الدين وسائر النقائص بالماضي انما يتغير من احوالها وهذا مقدم على
يلقى في الحكم بالملكية النافذة ملك الارض المفقود الغنوة فان ملكيتها ايضا ليست على
حد سائر الاملاك وانما يميز بين الاستغناء وبينها في بعض الاحوال او منافعتها بالادول
ونحوها قلت ان اردت تميز ذلك بالملك فلا خلاف في الاصطلاح ولكن لا يحسن
في المقام ان المقصود هنا اثبات الملكية لبعض الضوابط والاثبات لا يثبت بمجرد الاستغناء
ذلك فان قلت قد صرح في الحديث وغيره في باب الضمان ان ثبت يده على مسجد او مدر
من العين وله حق الضمان ولما على الملك لان مال الايض لا يدخل تحت الملك
لان ما لا يميز بين الضمان ولما لا يميز بين يده ولما لا يميز بين يده في ما يجري في
غير الاموال اذا كان شيئا يتفق به لان قوله على اليد ما اخذت عام للاموال وغيره ولذا
حكموا بضمان الصغير المضمون اذ امان تحت اليد بلع الحية ونحوها مع ان المسلم مال
وكذا ذكره وان البضع يضمن بالقوتية فضلا عن الاستغناء مع ان ليس الا هو القيد
على في الدرس ضمان المسجد بانها منزلة المال والظن ان لا فرق في الضمان بين اعيانها
الاجرة وهي التي بنيت منه خلقت مسجد المسجد الكوفة والمسجد النعم ونحوها وبين

المساجد التي وقف عليها كانت ملكا ولا يشك ان ملكا لا يشك ان ملكا
بل هي مطر البهايات باقية عن ملكية نعم لو ثبت ان ما يدعى الفاسد عينا من المسجد
حال المسلمين كساير اموالهم وما كان في النعمان على هذا الوجه لا على ملكية المسجد ولكنه
غير ثابت لان موضع المسجد بقوم مقامه فكيف حاله حال الاصل ومثل هذا يمكن لا يدل على
كون المسجد ملكا والحاصل ان لا يتحد بين ضمان الشيء وملكه بل لا ينعقد الا على او
غيره فافترق ان مقتضى عدم اهل على ملكية المسجد كون ان الوقف غير ملك وقد في
الحال غير واحد واما الملاقى الحق وغيره فيقول بان انتقال الملك الى الوقف على غير ما
الى وقف يكون فيه الوقف عليه وهو الوقف على معين كني يعم او الوقف على الحق فان قلت
قد ذكر في محله انه من غير ان الوقف لا يدل على الوقف عليه فكل وقف في الوقف عليه
قلت ان لا يملك بان كل وقف لا يدل على الوقف عليه ان الوقف لا يدل على وقفه وان كان الوقف
عليه لا يندى الصغر حتى يكون وقف هذا وجعله مسجد بالملك والملك والملك من يد
ليكون فيه موقوف عليه لا مطلق الموقوف وهذا واضح لا يلاحظ كلامهم وقد ذكر في العلامة في
محله المذكور بذلك حيث اشار به في ملكية المسجد بالملكيات تايدا للملح ان تم عند الوقف
على معين وجعل الخلاف في كون ملكا للوقوف عليه من الحاصل ان مضافا الى انهم
الاخبار ان الملائكة بين ملك معين وملك المنفعة في موقوفه اسمي ان عمال الولاية في جوار
الشرط وانما جازي قلت انما لو كان للدار غلة لم يكن قال للشرع لا ترضى لها الواجب
كانت غلة مال وفيها ولا ترضى الملائكة المذكورة لان غلة ملك اشترى لمنفعة الدار ملكية
لعينها لان كون الاختراق في المنفعة مال عبارة اخرى عن كون ملكا لعينها ومقتضى
التعليل ان يكون ملكية العين لا ترضى مساوية الملكية المنفعة واختصا لو كانت اعم لم يحكم
لاستدلاله لا دلالة للعام على الخاص وعلى التقديرين يلزم من انتقال ملكية المنفعة ملك
العين لان انتقال احداهما يبين او العام يتلزم انتقال الاخر والخاص وجعلها
رواية

رواية موقوفة من مسجد هذا روى ما استدل على الملكية بانه لا بد فيه من الوقف ولو كان صلوة
فان كان فائدة الوقف في غيره الفان كان كالتحريم وسائر الانتفاعات في عدم الاحتياج
الى الوقف وبالصحة بقاء حصة الملك ويذكر الاول ان شرط الوقف لا يدل على كون
الوقف حصة الملك فلهذا لم يقتضى ثبوت الاجماع في حصة كونه انما عايشة العترة
ان فائدة فائدة العقد لا تقتضي المعطين من ان الصلوة ليست حصة حقيقة وانما أطلق
عليها صحتها ويذكر الثاني ما مر من الاول وان لم يقتضوا في الملك للوقوف عليه لا
حتى لا يندى فلو نقلنا ثبوت الملكية لزم نقلنا ما قال العلامة في المسجد في الوقف
من ان مقتضى صفة الملكية ان اريد بها استحقاق الانتفاع الخاصة القائمة بالعين وبما لها
منها لا يستحق انما يحرم الوقف على الحق على القول بان ملك لله سبحانه والمسلمين وانما
استحقاق انتفاع القائمة بالاميان من قطع النظر عن الملك وهي كونه بحيث يتول عن فاء
ينزل في مقابلها المال ويعاير اخرى اهلها لا يضر ملكا لا يضر بقاء هذا يعني لا يضر
الفان الذي دعينا ان الملكية بالحق المذكور موجودة في البهايات الاصلية ايضا واما
القسم الثاني وهو الذي يقتضي الموقوف عليه من عايشة البيع ويخبره ولو في غير الاحوال
وفتقنه كالبائين الموقوفة والادكار المحسوبة في سبيل الله والاطراف ان نقل الى الوقف
عليه وذلك بوجهين احدهما ما اشار اليه الحق وغيره من ان فائدة الملك موجودة في
الموقوف عليه لان الانتفاع بها وينبغي من عايشة لها في بعض احوال الاحتفاظ في بعض
البيع فالحاكم او ولي الوقف في جعله في عرض البيع ويجعل عنه في مكانه وانتفاعي
بعض الامار كالطريق والارث لا ينافي الملكية لان الملكية ذات رتبة منها ما هو موجود في
الاراضي المنقوصة العترة التي يجوز للاداء التقرب في رتبها بالبيع والشرع لا ينافي
الاحوال والثاني ما يتبادر من اخبار المذكورة من الملائكة بين ملك المنفعة وملك العين
فان ملكا المنفعة موجود في هذا النوع والوقف فلا بد من وجود ملك معين ايضا وذلك لانها

ان كانا متساويين فذلك وكذا لو كان ملك للمنفعة اخضر وان كان ملكا للمنفعة انتسبا
الذي يسمي الاستحقاق ان مقتضى اصابته بصفة الملك ان يكون الوقف ملكا لاحد
فلو كان هو الموقوف عليه الذي ملك للمنفعة فهو ولازم الخروج عن مقتضى اسمع للملك
لان ملك للمنفعة اذا كان لخصه ملك للمنفعة فمقتضى ذلك ان يكون مالك للمنفعة ايضا
فقد عرفت الحال في الاستحقاق او يد له ايضا في ملكه لاسم الخارج بالتمام عما فيه استحقاقا
ومعنى الضمان ان يكون خيرا العين وتلقاها كسب لحد الخارج اي للمنفعة والبار للفقير
ومعنى الحديث ان كل من منفق المال عليه خيرا غير فدا لا تدرى عما يكون صاحب
الخارج اي للمنفعة حيث العين ولو جعل الضمان على الضمان الموقوف على علة مال الغير وضمان
كافهم ابو حنيفة كمال الحديث جنيته في القام وكان دليلا على ان كفاية في ضمان للمنفعة وكذا
وقد سبق توضيح الكلام في ذلك في باب العصب ما التزم الثالث وهو الذي يصيل الى
المسلمين منافع لكن لهم اولوية مع العين ولو في بعض الاحوال والجارها او اقامة الموقوف
الاصل فالضمان ملك وليس يملك بدليل وجوده في الملك وهو اليه والامارة واما ان
الملك لله ثم اولى وقوف عليهم وهم الموقوف فكذلك ما احتمل فترجى ان مثل هذا الوقف متعلق
لاحكام كثيرة الحق في نسبة ملكه اليه في جميع الاضافات لان نسبة الملك اليه لم يتعلق بها
فانما انتقلها اليه فلا اضافات له وجوده بين الناس من المخلوقين يستحيل انتقاله
فمقتضى ملكية شيء اخر انه يملك في حكمه فانظر حكم الملك في املاككم وهذا المعنى مودع في
هذا النوع الرضا في جميع الاقسام حتى انما يحيا مع ملكية المسلمين ايضا بل يحيا في القول
بالفان لانه ملك كسائر الاملاك في حيزه في ملكه في جميع القول بان ملك لهم
لعله لانه لا ينافي نسبة الملك اليه في مقتضى الشيء الذي عرفت انه موجود في جميع الاقسام
ولان الداعي الى القول المربود اعني انتقال الملك اليه على ما ذكره هو عدم نقل الملك
في الجهات العامة وعدم قابلية الحق للملك ومع ضعف هذا الوجه لا يرد في غير واحد لا ضرورة
الى التزم

الى التزم بما يشكك في نقل ماله اعني ثبات الملك فيه يحتاج الى ثباته على انتقال
الملك الى المسلمين وهذا يقتضي ان يكون للملك الثاني طريقا او ان حقيقة الوقف وان
لم يكن ملكا للمنفعة لكن ملكا للمنفعة كالفقير الثاني او لا يستقل في كافي لهم
انما اما طريق الطائفة ان يكون مضافا لملك للمنفعة على انصاف الوجع او طريق
الا تدرى الوقف او لا اشكال في انتقاله الى الفقير او لا اشكال في انتقاله الى الفقير
المعنى اعني لملك للمنفعة انما او ملك لا اشكال في انتقاله الى الفقير او لا اشكال في انتقاله الى الفقير
الى الموقوف عليه ولذا حكموا في ان الوقف هو جسد العين مادامت رقبته اما في نقل الملك
وانما النقل بذلك في المسجد لا في غيره في شئ من الارض فليس في ملك للمنفعة ولا ملك
لا اشكال في نقل الملك الى الفقير او لا اشكال في انتقاله الى الفقير او لا اشكال في انتقاله الى الفقير
اعني لملك لا اشكال في انتقاله الى الفقير او لا اشكال في انتقاله الى الفقير او لا اشكال في انتقاله الى الفقير
فيها وصورة وقف المسجد ولذا الرضا في الصغير بعض الفرق كان في ذلك ظاهر اذ لا يخرج
غيره من الصلوة في خلافه بالوقوف في الارض مسجد اذ ان عنوان انتقاله في ملكه انتقاله
المسلمين بها والصلوة في غير قابلية التخصيص فليس لرجل الارض مسجد اعلى جماعة وفي
اخرى والحاصل ان عنوان المسجد عنوان انتقاله ليس في شئ من ملك للمنفعة او لا اشكال
في نقله عن ملك العين وليس في شئ من خواص الملك كاليه والامارة ولو في ضمن الاحوال
حتى يتبدل على الملك فلا بد من غير البناء على الفان في التملك اذ لا ينفرد في الحال في ما
يوقف على المسجد كالعهد والحيرة او على الضمان او التمسك كايه في الحال في الارض في ما
ما لم يفصل القول في اذ المدعي انما اذ كان في الارض ان اعني ملك الوقف الذي في الملك او في
شي من خواص الملك ولو في بعض الاحوال في بعض الصغريات ليس ما يمكن انهاء الكلام
في هذه المسئلة **في بيان** مشكلان نقله عن العلامة في ذكر احد هما ان الوقف
الوقف لخصه الموقوف فيكون ملكا للمالك سائر منافعها كالصوفى والبن ولكن ليس

في سائر الوجوه كما لم يرد في الاستحالة في ان العبد كان خاضعاً لغيره من المالك
فادوم لغيره سائر الاستعانة وان كان خاضعاً لغيره فادوم لغيره ماله لا يتر
المنافع وايضا وقف العين باعتبار بعض المنافع مع بقاء ما عدا ذلك في ملك المستأجر
فخرج عن ملك الله وكذا الفلح وملك لموقوف عليه ويكون كل حبس فيمكن الاستعانة
عن الاستحالة بان حقيقة الوقف هي الحبس وليس في ملكه وانما يتبعه على التملك بحكم
الوقف بحسب المقام ولذا اخرجنا بعض الاوقاف عن مطلق التملك وقلنا انه فان كان المسجد
فالدار على حكم الوقف وفي ذلك لا يحكم الوقف باستقلال العين اذ اذ تملك بعض المنافع
غير تملك جميع المنافع او جميع الاستغاثات التي اعترفوا باستقلالها لهما تملك
العين عادة فهو كالحبس لا يفيد خروج العين عن ملك الواقف بل هي باقية في ملكه فلو
او الصانع في جميع الاوقاف لكن مقتضى ذلك هو ان سائر الاستعانة لا تملك الا ما يملك
المعنى الوقوف وتعلم ان العادة ايضا لا تطلق الاستعانة الا في امر لو وقف دارا على
ان تخرج ويطلق الفقهاء من غير غلبة الفصح والاكالات لولا ان تترك ما زاد على الاعراض
في ان الوقوف لا بد ان يكون عيناً معينة ولا يمكن تعيينها هنا لانه ليس تمام الدار ولا جزءا
خارجيا معينا امرت اعاك النصف والثلث فيستلزم ان يكون كليا الا ان يعين بالمقدار الوقف
بالغلة السمت وهذا المقدار كالتعريف والعين او الاعيان الخارجة عن نظر الواقف
بالفقهاء الركبة والله العالم **التعالم** قد ذكر في الترخيم وغيره بعد الحكم بربو ال
المالك عن الواقف واستقلاله بالوقوف عليه وعما قال فلو وقف حصصه من عديم الحقيقة
اي الواقف يقع التعلق بغيره من ملكه ولو اوقفه الوقوف عليه لا يقع ايضا التعلق
حق الطوبى به ولو اوقفه الترخيم معنى الوقوف في حصصه فلم يقوم عليه لان الترخيم لا يفيد
فيه مباشرة فالاولى لا يفيد سائر الى اخرها قال العاصم بقوله حصصه من غير وقف
المنافع وفي هذا ايضا دلالة على ان وقف غير المسجد حال كمال سائر التملك كان في
التعلق

التعلق بالاملاك عيناً او منافعاً فيكون فائدة ايضا التملك بخلاف المسجد فان جعل
الارض عامراً او منافعاً مسجداً غير موقوف ولا حائراً او بالحق والمدرسة فالتم ان
لا مانع من قولها الاستعانة بان يقول جعلت نصف هذه الارض مقبرة او مدرسته
نصف المقبرة في الاتصاف بكونها مقبرة لا يستوفى من الاستعانة لكنه ليس بما في غير جعل
الارض للاستعانة مقبرة ولو توقفنا لاستغاثت به على القيمة وملكنا تستعثر في ذلك في
المسجد ايضا وتقول لا مانع من جعل الارض ملكاً لغير مسجد وان توقف عليه كونه مسجد
على القيمة والجواب ما عرفت من ان جعل الشيء مسجداً لغيره وقف للصلوة فيه والذي لا يخفى
في ان استعانة صوابا في اما الاول لا يخفى جعل الارض مسجداً فالتم ان كان دعوى الاجماع
والسيرة على عدم صحة وكيف كان فالحكم في الاول ان لا ينعى عدم صحته عن الواقف والوقوف
عليه وانما في الاول من غير معنى الوقف عن ملك الواقف ولا عن ملك والدار سائر
الحق بقوله لا يضره ذلك وربما يتوجه على الوقف بعدم جريان هذا المذهب في الصلاة
من بقاء الوقف على ملكه من ان العلم عدم قوله يجوز الحق لان عدمه بقوله مقفرات الواقف
في الوقوف بمثل المسجد والحق لا ينعى لعل اتفاقا في احوال الاجزاء في ذلك ولا يضر عدم
عدم استئثارها على الحق لان المسجد على الاجزاء وكذا الجهة كناية عن كل وقف
ناقل فالاولى الاستحالة لاما ان اجزاء تطبيقا على جميع الاقوال ولما في الثاني في تعلق
حق الغير وعدم كون الوقف ملكاً مطلقاً للوقوف عليه وهو الذي هو بالملك للوقوف عليه
واما الثالث اعني بقوله عتق الترخيم في حصصه وهو ايضا واضح واما الكلام في ان يقوم
التحصن للوقوف وسائر الوقف اليه وترد في الحق وذكر كل واحد من طرفي المسئلة
وليلامد كروا في الترخيم وتحقيق المقام ان في ان هذا اوله ثلثه لا بد من النظر في قولها
احداه اوله الوقف اعني اوله لزمه وعدم جواز تغييره ولزم ما يذهب الى الثاني انه لو كان
العتق للثاني في حصصه مثل الناس مسلطون على عبيدهم لكان لغيره ثلثها اوله السيرة

ان لا اشكال في انفاق العبد لموقوف في موضع مثل اذا صار مقبلا او منكلا او محذوا
او نحو ذلك فيقول ان هذه الاول والثالث متعارضان كل واحد منهما محذور الاخرين فان
ارتكبا التحصيل اول الوقف بقية والوقوف هو الاول والآخر في تعارض وان
اول الوقف سلب اول السيرة واول الوقف وان نفقنا في اول السيرة فكان كالاخر وهذا
ما اذا انقضى الارتماس في الصوم ثم توقف لا نقاد الواجب على الارتماس في السيرة
وجوب لا نقاد معارض ليل وجوب الصوم وما يفتر الارتماس وكذا دليل وجوب الصوم او
دليل ما يفتر الارتماس بناها الحق التحصيل والوقف او رفع التعارض بين الاخرين ثم اذا
ثبت سلامة احد الاخرين في الوقف فان ثبت وجوب لا نقاد في الوقف في اول
وجوب الصوم او ما يفتر الارتماس ولا يلزم التفرق في كليهما او يثبت ذلك بتوقف على ما لا
الاخر فان كان في دليل الارتماس عموم يثبت التفرق في اول الصوم لا خلاف اوله على كونه
مقطوعا وعدم منافاة وجوب الوقف لا نقاد حكم الوقف الذي هو ابطال الصوم في موضع
غير قد ثبت بقاء اول الوقف والاجماع بقوله عن التبرك في حقه بلا اشكال في تعارض
بين اول الوقف واول السيرة فلا بد من ملاحظة التبرك بينهما وهي عموم خرج لكن قد في
ان دليل السيرة حاكم على دليل عدم تغير الوقف لو كان في اوله ما يدل على عدم التغير
حتى مثلا لاسباب الشرعية من ان النبي في حال الخصام من ملاحظة حوان انفاق اول الوقف
في الواضع المذكورة وتفصل القول في المقام هو ان الوقف في هذه لا يقتضي شيئا من
واللزم فضلا عن عدم حقوق التبرك بالابتداء في هذه الامور العقل بالاولى
والاولى الدلالة على انشاء الوقف منها ما يدل على الصحة ومنها ما يدل على اللزوم في مقابل
هو ان النبي او الاقارب او شرط الخيارات وهو الاجماع بلا ملاحظة ما ورد ان اهدية غير انشاء
لا رجعة فيها وهذه لا تنافي بان ان عدم تغيره بالاسباب الشرعية لا خلاف في مقام قطع الخيارات
تقدرات الواقف ومباعدة اخرى في مقام اثبات اللزوم من جانب الواقف وانما كون
مقصودا

مقصودا على تغييره ولو بالاسباب فيكون متفاد من اول اللزوم ولما قوله الوقف على حسب
ما يوقتها اهلها فهو موقوف لبيان حال شخص الوقف يعني ان الوقف لا يجوز تغييره
بتدليله مما مره الواقف وجعله في غير تدليل الوصية مثل ان يوقف على شخص
على المدرسة لا شرعها في وجه الوقف من ساق قوله عاقر ما فان كانت ملاذون في
الدلالة على دوام صحة الوقف وعدم صلاحية تنقيح الاسباب الاخرية كونه وقفا فلا
دلالة له على عدم تأثير الاسباب الشرعية في اوله في ذلك العقل والاجماع كافي
والجدة والحق ما اعدم انقضاء الزمان او زوال الواقف او الوقف عليه وليس ذلك بقصا
لعدم صلاحية لتأثير الاسباب بل لكون الوقف خارجا عن موضوع الارشاد في ان
ثم مع القدر غير صحيح ذلك وتسلم ان في الاول ما يقتضي بعض الوقف كالتغير وتبدله
لو بالاسباب فيقول النعم ان ذلك مما هو كماله من مطلقا الحق الوقف على علم فقدم تأثرا
الاسباب الشرعية في انما اصله لعل في الناس وقتله هذه الصفة لا يتبدل في مقابل
اول السيرة لا لها شرعية لعل الحق الناس ونزحها الى الله ثم على اولاديين معلا
بان الدفوع لا يحل التبرك فاذا صار مقصدا العبد في الدين يكون مقصدا
للمخلق فحكم وهو الحاكم المالك للراب بالسيرة تحلها الحق عن التبرك كما هو في بعض
الروايات مضاعفا لان فيها اجماع بين المحققين لقيام البدل على القيمة التي تخرج من
التبرك في مقام العبد نعم لو ثبت ان بعض الوقف على بعضه يترجم على ملاحظة
الانسان وتجميع التعارض بين اولتها واول السيرة فيقارن ان ويبقى مستحياد بقاء
الوقف سليما عن المعارض كافي لما لا تنويزه سعيدان يكون اول الوقف الدلالة على
عدم تغيره ابتداء حاكم على اول السيرة كالمظهر والتأمل ولكن مثل هذه الدلائل اثباته
مشكل لان ما يمكن ان يكون كل مثل قوله انما هي من التبرك القامة لا يبعد هذا المعنى
اما اوله فان ظاهر افادة اللزوم وعدم جواز الرجوع لان الوقف على عدم التغير

واما انما نادى بغير الميراث يقول لا تدفعها بوجع خفيف حكم الميراث بغيرهم الرد والى ان كان
 للميراث كاد لم يمتحق من انشاء الامكان على القول بانساق الوقف الى الوقف عليه وعلى
 عاقد الوقف لا بد من الرضا لا يفسد من كذا الملك على الخلق فاذا فرض ان الميراث
 من العبد ملك لا دفين فالامانة في الرضا قد ظهر الحال على هذا القول واما على القول ببقاء
 الوقف في ملك الواقف و بانساق الملك الى الميراث في الرضا وجان متباينان في الرضا
 على من يمتحق بالملك او في فاحص على مطلق الحقوق فان بقي على الاول لم نقل بالبقاء هنا
 لعل في الوقف عليه بالوقف على القولين المذكورين فالمانع في الرضا يعلق حق الغير
 ويقتضيه اذ الرضا عن الوان في غير الملك واعلم ان الرد بالحق المانع ما كان العقب متبايناً
 فلو كان العقب غير متباين لم يمتنع الرضا كالعبد لوصي بحد فداد لم يمتنع الرضا
 بقاء ولا يمكن العاقد من فاحص عن باب الرضا وطلان حق الرضا بالبقاء دون الوقف
 وجعل الحقوق الاثرية وجعل الرضا على الرضا عدم تعلق حق لازم مثل الوقف وعلل الرضا
 اللزوم الحق الذي علم الرضا انه غير اصيل بديل عدم جعل حق الرضا ما عاقد الرضا
 محقق ذلك ان الوقف حكم الشرع عدم طر والغير الميراث في الوقف على القول بانساق
 الى الوقف عليهم هو ما تعلق به حق الواقف ايضا فاما يتخدى في الرضا بناء على الوجه المذكور
 عن بقاء العين ويسهل التفرقة ولو دخل في ملك الوقف على ذلك لا ينافي في كونه متعلقاً
 بحق الواقف ايضا و بما يؤيد ذلك من ان اذا امان انساق على الاثرية ومنها القاد
 الجارية والمال الذي يمتنع به اذ في استعاران الصدقة عنها محل التعلق فوجع يمتنع وجها
 وجه الاندفاع انما يمتنع كون العين محلا لتعلق حق الواقف حتى لا يمتنع فيها الرضا بناء على الوجه
 المذكور لان تعلق بغير بقاء العين انما هو جهة اعتبار الدوم والوقف يدوم الوقف عليه
 ولا فليس له في الوقف عاقد لا يمتنع وفقد لا لا يوجب حق الواقف في الوقف عليه
 الوقف ويعد وجها من ملكه الى ملك الوقف عليه هذا عاقد بغير اختصاص الرضا بالملك
 واما على الوجه

ما ذكره

واما على الوجه الثاني اعني ثبوت الرضا وقصرها على جميع الحقوق والرضا على جميع
 الاصول وقد بينا في حقته قوله لا يمتنع في ملك دخول الميراث في الوقف عليه في ملك الميراث
 انما هو حقيقة الوقف اتمية عن ذلك سواء بانساق الوقف الى الوقف عليه او الى
 الله او غير ذلك وسوى فلم الدليل على ان حكم الوقف من عاقد الميراث والرضا او ان
 بل قام الميراث في الوقف فان لاجل اعادة حق الوقف عليه وقد **النقطة** في الوقف
 واعلم ان الوقف كالميراث من الميراث على الفاعل على ثبات الوقف والعين ووقف الميراث
 الانساق وهذه اتمية على احوال فائدة الوقف لا في حقيقة واحدة كما تقدم
 والميراث بوقف العين هو الوقف على جواهر معين كالادوية يتم وانما يسمى بذلك
 لانساق العين الى الوقف عليهم ويوقف الميراث على الجاهات العامة كالخارج
 الزوار وانما يسمى بذلك لانساق بناء على هذه الجاهات منساق الى الادوية وان كان الميراث
 هم الصادق فيكون الميراث دون العين على هذا الرأي ووقف الانساق هو الوقف الهادف
 معينة كالمدنية والميراث في الوقف على بعض الوقف فان لم يوقف عليه فضاها انما يملك
 الانساق دون الميراث والعين ما لم يكن اثر الوقف فيها الفاك وهذه بيان ان مطلق
 مرفق الوقف الى الادوية والادوية ولا فائدة عن الحال والمخار في الميراث وكيف كان فكذلك
 في موقوف العين او بغيره واما وقف العين او بغيره واما وقف الانساق فالظاهر
 عن محل كلام الانساق بغيره قوله ان الميراث منساق الى الوقف او في كسب العبد فذلك فان
 مودة لا يكون ذلك الا اذا كان الوقف منساقا الى الوقف عليهم وفي لا يمتنع على الوقف
 عليهم ولا يمتنع في بغيره الوقف فمقتضى الانساق البطلان الانساق ولا اجار فاحص
 اجار في الوقف بغيره فمقتضى انما هو اتمية بغيره وواجار في الحال الجاهات او المتولى
 نظره في كونه مستحق ومن عدم ثبوت هذه السلطة في الوقف ووقف
 الاول اظهر لكن يجب تعييده بما اذا الميراث الموقوف عليهم بان خرجت من غير الانساق

ثم

بالبيع ولا فادام المستفاد ملكا لغيره التم لان حق المولود على جده لا ينشأ في
 وقف المستفاد اعني دلالته الوقفية وقد لا يخلو قضاء عسوة انقطاع الواقف با
 بالانتماء على ابقاء العين ولو في الفد فمقتضى جارية وقفا لا ينشأ الا بالانتماء
 على كسبه فريد لا لانتماء الوقف على عدم جواز انتقال الموقوفين اذا توقف بقا العين
 على ترك الانتقال في سنة او سنين فمقتضى ترك الانتقال وجازية الدية مثلا
 ومنه لا يجوز في بيعه مراعاة حقوق العديين على امدلول الوقف التزاما وهذا
 لو لم يكن مخالفا لاجمعي اذا نظر ان كلامهم في انتقاله في ما يكون له علة ومفعلة
 توصل الى الوقف عليهم لا مطلقا وعلى حاله في غير المسجد واما هو فقد عرفنا ان وقف
 المسجد عنوان خارجي ووقف لا ينشأ الا بالانتماء الى الوقف المسجد فمقتضى الدواعي
 وليس ما يقتضيه في وقفا لا في مسجد كاقدم واما وقف المستفاد ووقف العين في القول
 في ان الوقف واما ان يكون مما يحفظ مفعله قطع النظر عنه الوقف كما اذا كان دارا
 او لا يكون كذلك كالعقار فان كان الثاني فلا شك في خلاف ظاهره وجوبه لا اتفاق
 على الرقبة وكفايته فمقتضى وجوبه في مفعله فالا يجوز للوقوف عليهم لمقتضى
 المفعلة اذا توقف بقا العين على تغيرها سوى وجوب الواقف في الوقف والاطلو
 الوقف على لا يتصور فريد لا لانتماء على جود ابقاء العين مراعاة حق العديين فيكون
 كما لو تركه بذلك فالواجب جرائه فمقتضى الوقف في التفرع في ازيد وصل
 وجوبه لا اتفاق على الوقف عليه في قبول وجوب الكسب على العدة بان تكون المستفاد ملكا للمو
 للوقوف عليهم ويختص بالوقوف ولا اتفاق على جارية بالتكليف المحض او ان مقدار رتبة
 لا يدخل في ملكه في اول الامر فلا يكون منها الا ما زاد ويكون المونة من الموقوف عليه
 على وجه يكون مفعلا مضمونا في مفاعيل نظير ما لو شرط الواقف لا جسي مقدار اخر العلة
 فكل سنة ولعل بعض التراتب يتوهم على الوجهين ثم ان حق التولية حال هو كالموت او
 كالشرط

عليهم

كالشرط والتمتع نظير في التقديم والتأخير بينهما تفاوت في التوقيت وكذا لو كان مثل المونة
 وجب اقلا ارجاء كالمونة ولو في الفد وجب ارجاء الى الواحد من العدة ثم ارجاء الى المونة
 فاستحقاقها هو الموقوف عليهم ولو كانا متساويين لم يوقف عليهم وجب ولا ارجاء الى
 ثم ارجاء الى العدة فيبقى وجوده والثالث هو التفصيل بين ما اذا كان حق التولية بقدر
 ارجاء الثلث كالمونة او ازيد فكذلك الشرط بالنسبة الى مقدار الزيادة المجمع والعلل اوجه
 لان الزيادة تجري مجرى الشرط بل هي بعضها فقلون مثل حق الموقوف عليه في التأخير عن
 واما ارجاء الثلث في قدر مصلح بقا العين فقلون كسائر المونة التي لا يتصلح اليها في
 ابقاء الرقبة وان كان الاول كالعبد فلا شك في خلافه في وجوبه لا اتفاق على خلافه
 في نيت خضعتين او جهات جهة كونه وقفا وجه كونه عبد يجب على المالك انفاقه بنا
 على انتقاله الى ملك الموقوف عليهم او على وجوبه لا اتفاق على نيت منافع كالمعسر ولو
 لم يكن عبد كالمعسر في حكمه جامع المقاصد بخلافه وجه كونه نيتا في تحريمه على جميع المسلمين
 حفظه والتمتع رما يظهر بين الجهات اذا اختلفت المونة باجلاو العدة فمقتضى جهة
 الملكية مقدار المونة ويقضي جهة كونه وقفا مطلقا حتى العديين مقدار الزيادة
 انقص فلا بد من الاتفاق في هذه الجهة واما الخلاف وان نقصه وكسبه على الوقف عليهم
 ذهب الشيخ والمحقق الى ان وكسبه شرط الواقف اعم بشرط ذهب جماعة اخرى الى ان على
 الموقوف عليهم ويرى اني الخلاف على انتقاله الى ملك الموقوف عليهم فعليه او على الموقوف
 وان لم يكن كذلك فمقتضى المال ان لم نقل بان نيتي المفعلة على نيتي المفعلة كالمعسر
 بمقتضى وجه الخلاف هنا اجتماع السببين لوجوبه لا اتفاق ولا تقضي سبب الوقف
 في الكسب فمقتضى القم الآخر ولان المالك لا يملكها فمقتضى جارية المونة في التأخير لاها الركن
 لا اتفاق وان الاتفاق عليه في مفعله لا يضره وجب مستطاعه لا يضره في التأخير
 الى الصوم وليس احد في الواجب المعتبر كان قيام بالنسبة الى الفداء على احد الوجهين

فلخصه في الخلاف هذا القسم وعدس وقت العار والعلل لا دخل اجتماعي سبب لانفاق
على العبد فلا سبب الوفاة وسبب الملكية فان نزل الى سبب الملكية كان في مال الوقف
عليه لان الواجب عليه انما هو لانفاق على العبد سواء كان ذلك في مال الوقف او في مال اخر فالانفاق
الواجب عليه يتغير بين التامع والآخر وان لم يخطه جهة الوقف يعني ان يكون في كسبه
مؤنة الوقف انما يعلق بمناصفه قضى كونه وقفا عدم انعلق على الوقف عليهم حتى يكون لانفاق
والكسب احدى روى الواجب على هو مقضى السبيل اخر اعني الملكية بل العلق بالالكسب في المقار
وتحده وصفا يظهر ان تحت الشئ اعني انعلق بالالكسب اظهر واقرى لانه اذا كان مقضى الوقف
فعلق المؤنة بالالكسب فلا مانع من ان يعلق بالالكسب لان وجوب لانفاق في جهة الملكية يعلق
بالكسب المحرمين كسب العبد وما لا خلاف في مقضى السبيل اخر اعني الوقف اما او لا فان
سبب الملكية وجوب مطلق لانفاق ومقضى الوقف وجوب لانفاق في مقضى الكسب لا
منافاة بين وجوب مطلق وجوب مقيد في نظر لان انما لا يكون بينهما انفاق اذا كان هناك
وجوبان يعلق احدهما بالمطلق والاخر بالمقيد بحيث يكون مقصداهما ايجادا ودرجتهما
في الخارج في احدهما على وجه التحريم والاخر على وجه التقييد وهذا ليس كذلك لان مقضى لانفاق
على العبد غير مقيد في الخارج بان يكون اطلاقا ومنه انفاقا ان احدهما مطلقا والاخر مقيدا
واما ما يسيان فلا اجتماعي الاستماع مع عدم قابلية المسبب للتعدي فقد التأكيد ويكون كما حصل
من اجتماعي السبب والمقام نأخذ وجوب لانفاق على العبد في كسبه فان ملك له العبد فما ذكره
العدالة وروى وجوبه على الوقف عليه هو ان لانفاق على رتبة الوقف الذي دل عليه الوقف
ولا ان الرتبة مقيدة بقية موضوعه بدخول العبد في ملك الوقف عليهم لان الدخول في الملك
سبب لوجوب لانفاق على المالك وبذلك تستغنى الرتبة عن لانفاق وتسقط حديث
لان شفاء ذي القدره وهي الحاجة فمن اجل ذلك يعلق اثر الوقف قلت ولعلنا لا نأخذ
لان رتبة الوقف لا تستغنى بمحرمه وقفا واجبا لانفاق على احد بل لا بد في الاستغناء
من تحقق

من تحقق لانفاق فلا يكتفي بمحرمه وجوب نعم لو كان العبد لوقف لا يملك انفاقا على الوقف عليه
من جهة سبب المالك كان وجبا لان العبد اذا كان كسبه من غير ان يكون له انفاقا خاصا على
مؤنة نقصه كالوصار البتة فيفقروا وجه شخصي فانه يخرج عن استحقاق لانفاق الا
الاثر في ان يترتب له الواقع كون مقضى السبيل ايجبا نقصه على الوقف عليه جهة الملكية ومؤنة
الانفاق كسبه الا ان لا يترتب له لانفاق في الثاني مدلول مطابق للوقف فيخرج الوقف
وقد لا مدلول له في الثاني لعلنا على ما علم من الواقع وهو ان مقضى السبيل ايجبا نقصه من
فالقول يستلزم وجوب لانفاق في جهة الملكية التي مقضى وجوبه على الوقف عليه نظر الى شئنا
السبب في اولى من العكس في الواقع **القطا** في جباية العبد لوقف والجباية على فقهاء الاما
ان يكون العبد جبايا او يكون تحت جباية فان كان جبايا فالجباية لا توجب له مقضا او المال في
فاما ان يكون المجرى العظمى او شئنا فان كان مقضا قطع والباقي وقف وان كان قاضيا فلا
ولا خلاف في بقاء حق التقاضي وعدم مانعة الوقف عن ذلك وان كان في ربطا لا للوقف
بعد الاجماع وايات القصاص ان عدم بطلان الوقف اطلاقا على الوقف عليه وهو لا يرد
يكافا اذ هو من هذا الجنب على استرقاقه كان له ذلك في العبد اطلاقا وغيره وجها بل لا بد ان
ولعلنا هو الثاني ويستدل على ما سطره بطلان الوقف ووجهه في بعض المواضع
التقدي وقوى في المسالك بتعالج عن جامع المقاصد وان الاسترقاق في اليد بالالفح في حكم
الانصاف وجعل الاثر بقوا على الاصل في غناي الكرامة مستلزم بان الوقف استحقاقا
الوقف بالفضل قطع او افعو مطلقا بشرطه او في الاسترقاق جميع من تحت الجنب عليه وفيه
وانما افعال المحرمه ولا يصل فيكون اذ هو القتل والتحقيق في المقام ان يقرب ان الوقف
بعد من ذلك لانه على الزوم الوقف وعدم تفرقه وبطلان شرطه ولا سبب الاثر غير
بين ما دل على ان تحريم الوقف في فضل الاسترقاق قاضيا عما هو ومنه ان مقتضى
ان للولي ابطال الوقف العبد الجاني بالقتل هذا هو الوقف قد خرج عن عموم اذ مقتضا

شأنه بأحد ويأخذ من شأنه لكن بما نحن فيه يتبين الدية في كسب العبد فليس له على الوقوف عليه
الزام العتق ولا استرقاق له بما لا أول فلا بد من الأصل في خطا العبد بغيره لا معرفته وحده
معنى قوله ان المولى لا يعقل عبداً او أمراً الثاني اعني الاسترقاق انه ليس بدين الوقف لا
يجوز ابطاله وانما في كسبه ان كان كسواً باغداً من ماله الوقف فانه لا في غيره النفاذ
الى الوقف عليه كالميراث في تفضيله وتحقيقه فلا نقاداً لغيره فادام العبد لم يمتنع في حق
الموت من الوقف عليه من النافع من لعمارة لغير الوقف ببقاء العين له والدية العتق
بالعين انما هو الموت وتكون وكسبه اذا كان كسواً وان لم يكن كسواً او كان ولم يمتنع
من غير حق واستيفاء من الكسب فعلي في حق الوقف عدم بطلانه بالاستيفاء كالميراث
مثله الوصي شخص مفلس خطا في كون الدية من بيت المال لعمارة له لم يمتنع من الميراث
الدية في بيت المال على الوقف عليه وانما قوله ان بقاء الوقف حقه من لعمارة الوقف
عليه كان الا لازم تقديم الحق عليه لان حقه مقدم على غيره لان صون الدم من العتق لازم
كله فيما لو كان العبد حياً ولو كان حياً عليه فالحياة على انوجه المال لا لو كان الحياً
خطا او كان الحياً في حراً او توجه القصاص فان كانت موجبة للمال فهو امانة وان كان
وتبر في كونه للموجودين او قيامها مقامه في شريها عتق او قتل وجهاً وتقولان
الاول ان الوقف امانة تعلق بالعين وقد بطلت بانها امانة لا يكون لمن يوجد في القية
لانهم في حال الحياة عن موجود في تحقيق القيمة بالموجودين لانها تجري مجرى الماشي الموجود
وقد صرح ذلك في تعليق حق العتق من امانة العين لانها التي وقع الوقف عليها وانما
القيمة فليست متعلقة بالوقف وانما تقوم مقام العين في تعلق حق العتق من امانة العين
استحقاق القيمة لمصلحة الوقف وهو من صراطه لم يطل قبل موت استحقاق القيمة
او مقدار الا ان استحقاق القيمة معلول القصاص الذي هو ابطال الوقف فاستحقاق الوقف
مقدم على استحقاق القيمة وان ابدت في ذلك فلا فائدة كون كسبه ابطالاً واستحقاق الميراث

الخطوة
معارضة معتدلة قطعاً وهي فلا بد من التأمل في ان العمل بالدين في التخيير ليس بخصصاً آخر بل
علم التخصيص المحي عليه لان فان قلنا ما لا اول كان العمل بغيره اذ لا الوقف اذ لا الزوم في
ترجيحاً او تكميلاً لما عاين في التخيير كما وجهنا وجهنا او ما لو كان العمل بالدين في التخيير غير متلزم
لتخصيص لا بد من تعيين العمل بما لا معارضة لما في سوى الاصل اعني ان العمل بغيره في عتق
الوقوف عليه وعدم وقوعه في ذلك لا استرقاق والقيم هو الاخير لان العبد الحيا في عتقه من
استحقاقه للقصاص في غير عتقه الزوم في الاقواء فلولي سلطان على ابطال الوقف
بالقتل او غيره وقد داننا ابطاله الى الرجوع الى الكتاب فقد تقرر في اذلة الزوم في
الزوم في حق القتل ليس بمغايير الزوم في حق الاسترقاق حتى يتعلق بغيره ما هو حق الزوم الوقف
على ان سبب الاسترقاق فافهم ما لا يخرج عن ذلك فافهم لو كان في اذلة الوقف ايد على ان
لا يتقبل طلقاً زائداً على ما دل على الزوم وعدم ابطاله ان العمل بالدين في التخيير وجهاً في
تخصيص آخر في ذلك الدليل وكذا غير ثابت ويأري في كتابنا الاستحقاق في الاستدلال في الوقف
بقا عتقه الزوم الوقف وعدم وقوعه ايداً فليست ناطرة الحق في الزوم وقد عرفت ان حقيقة
الزوم لا يتقدم بغيره ايداً فليست ناطرة الحق في الزوم وقد عرفت ان حقيقة
كلمات الاستحقاق مبينة على مفاد وليست اذلة الزوم اعني ما يدل على عدم تعلق
الوقف طلقاً على الثاني اعني لو كان الوجه على خلافه في كسبه على الوقف عليه وكسبه لا
على الخلاف في عدم تعلقه الى الوقف عليه كالأول والى الله في بيت المال موجود او اقول
ان بقى انه في كسبه لو كان كسواً باغداً على ما تقدم من كون الموت في كسبه العبد اذا توقف بقاء الزوم
على الموت وذلك لان الاصل في خطا العبد الحيا في حوان يتعلق بالدين بغيره العبد كالمولى
مخبر بين العتق في العتق وبين تسليم العبد فان اختار العتق وجب على الحق في عتقه
وان كان حراً متعلقاً بالعين بغير حق الزوم لا بالدين فطرح الرهن لان حق المولى
بالاجماع في مقدم على الحق عليه وان امتنع كان العبد للجنح عليه ان شاء ان يستقر في
شأنه بأحد

الزبورين معلولين القصاص قيم الدعي ايضا لا يخفى ووجه الثاني ان القيمة بدل عن العين
فمما لها من ملكها او هو الموجودين عاقد ما يملكها فكلون حال القيمة وها العين وتعلق حق
المعدومين عاقد ما هو مقتضى الحق البدلي ولذا لا يقطع حق الرهن عن بدل الرهن مع ان
حق الوقف قوي واكثر من حق الرهن في جميع الاحوال لا يخفى وهو لا يفي بالذات العنان لان الباعث
كاهو عليه يستقر في ذمة الضامن وليس مفاد اول القصاصين ان يكون له مال في ذمة غيره بل
المعنون وان عين الشيء الذي يعلق في جميع الصفات ولا يحكم التي يتعقل السخاها البئر
واذا كان مفاد اول القصاص ان يعلق ان يكون بدل الوقف الذي يستقر في ذمة الضامن مثله
في جميع المعاني وما يدل عليه وتبين ان المعنون لو كان هو مضمون المالك كالبئر الاول فما
والرهن في مسئلة الرهن فلا وجه في الدرك الاقتصار على مقدار حق وهو في الحقيقة
لان غاوص الرهن والوقوف بعض قيم القيمة ولا يلاحظ في خصوص حق المالك بان يذم قيمته
عند مضمون وربما يقام على خلاف المطلوب اول اذ لو كان مضمونا لها لم ان يكون له حق
المالك عليها الا قيمة مضمون وان سيج على الرهن تدارك ما فوق على الحق وكذا يلزم ان
لا يستحق الموجودون عليه الا قيمة مضمون على حق الغير كالتساعي في مال استوى العبد مع هذه
الملاحظة من الفرق بين قيمته لان العبد الرهن ربما لا يكون له مال اذ لو كان المالك الذي
تعلق به حقوق كثيرة غير قننا هبة ودعوان الموجودين بطالبون بحق المعدومين فلهذا
عليه تمام قيمة العبد مطلقا ولا يصح لعدم سلطته لهم عاذا ذلك في ما عيوض له الحق في الحال
ان هذا التماس قد يكون المعنون له خصوص المالك ليعمل به هو الموجودون لاهم بطالبون
بقيمة العبد الحق وهو بدل عما ان القيمة لا تعلق بها المعدومين وانما حق طلق الموجودين
ويمكن الجواب عن ذلك بان الغاية من اداء المالك دعي الى المالكه تختلف بحسب الاعتبارات
من ما يكون الشيء ما لا باعتار وغيره والى ليس للمالك شيئا ما خذوا المحو في ذات الشيء
من حيث هي فلا بد ان العبد هو وقوف في غيره مال قيمته كذا فيجب على المتلف رد ذلك القيمة
بذلك

بلا بد من ملاحظة التفرقة بين العبد والقيمة والوقوف بالقياس الى الطبقة الاولى التي
لا تقتضي غرضها مال كما لو كان بائرا ما فوقه على الموجودين حصل الحق في الدرك كالا
يخفى فلا بد ان يلاحظ في القيمة حقوق معدومين حتى يكون عليه بدل المال كما لو كان
كان في قوله تعالى ايما اخذت كفاية لما قد تناقوا في ان يضمنه البعض من المعدومين
القصاص كما هو في الذمة وهذا يلزم قيام بدل عظمه بدل في جميع الصفات حتى في حق
المال بدل الاذق علما بالحق في القصاص والشر في حق الشقة لخصاصه بالمبدل
قابلية البدل في جميع العلم ان الحق يعلق بالالف قد يكون مخرجا من المالك او يعلق كبدل
العبد فيقول من القيمة فانه انقوم مقامه في جميع الاحكام لا في حق القصاص لعدم قابلية
القيمة لكذا لا يخفى او بالشر في حق الشقة فان علم الشر في اختصاصه بالعين ثلث اشياء
في بدل اذا تلف بعد البيع وفلذلك لا يمكن القول بثبوت بدل الما بعد اذ الحقوق
القائمة على البدل يقتضي عاذا الضمان المادرة على اليد تعلق بالمال ايضا وخصنا
لا اشكال في تعلق حق الرجاء بقيمة الرهن ولو تلفت في ذمة صاحبه ليس عليه رد الما خاص بل
الدليل عليه في نظرية اعادة الغزاة والضمان وهي فادرج القول بعدم تعلق حق الوقف بقيمة
الموقوف نعم قد ذكرنا ان كان مال او مال الغير سببا في عينا كالحكومات وديان الامارة
سائر اشياء الجرائم الشرعية للفرقة وليس بانها موصوفة للفرقة في معنى الحق القول باختصاص
الموجودين بالقيمة كالناضج الموجود لان المالك قد يتحقق حاله ان هو وقوف ملكا للموجود
واما العدم وموت فعلى كونهما بالذات اصلية العين هو وقوفه لان يدخل في ملكه ولا المالك
الفعلي انما هو الموجودين يقتضي سببا لاف مال الناس للفرقة والغزاة كون قيمة مختصا
لهم لكن العلوم خلاف ذلك لان اشكال في كون الغزاة والفرقة في معنى المعاوضة التي يخرجها
حتى ان غير واحد من اهلها حكم الزمان وخصنا بنقد في موند اخر للقول بقيمة مضمون
العين وهو ان الوقف ان الموجودين اخذوا من الغاصب بدل الما ليجلو في عاذا القول بلو

هذا البديل كالعين أو قوتها في كونه وقها أو ما على القول لا يكون بغيره وكلها طلقا للوجود
 ثم إذا فرضنا ارتفاع الجبل في زمان وجوده لم يكن له حقيقة فلا يثبت وجودها في ملكه
 وهذا ينافي قواعد الفهم لأن مقتضاها خروج البديل عن كسبه فيحصل فيه الدوام والبقاء
 اعني الذي بعد ارتفاع الجبل لا يدخل في كسبه لكونه لا حقيقة لا في الزمان ولا في المكان
 ويشترطه البديل الذي هو الوجود لا في الزمان ولا في المكان وهو ما قلنا فان قلت على القول
 قيمة الموقوف مقامه في كل الامور بدل الجبل ايضا لان بغيره في مقامه بديل بارتفاع الجبل
 في عدم جواز اشتراطه في الغائب وهو البديل الموقوف وقها ولا معنى لغيره في الجبل الاول ايضا
 وهو ايضا خارج عن قانون ايمان والتمسك لان عودها لغيره في الموقوف علم يقتضي عود
 بدلها الى الغائب وهو مقتضى فقلت هذا لا يدخل في المقام لان مقتضى العود انما هو العود
 الى عين البديل لا الى ما يشترطه من البديلية في الماتية ويمكن القول بان هذا يتعلق بالعين
 استيعابا ما في كسبه او مناهيا لساير موقوفات كماله وان كان مقتضى بدل الجبل لا يشترط
 الى زمان الباقى يعود الموقوف في غير الماتية لان في تعطيل الحق الى الماتية لا يمكن ان
 يفصل في المقام الموقوف لم يتعلق بالالفين ما كان متعلقا به حيث كونه ملا ومقتضاها
 ان يكون كل ما لا يابا لغيره كقول الرضا وبن ما كان متعلقا به حيث كونه ملا واحدا
 فعلق الاول بالبديل والثاني كقول الرضا فان ذلك متعلق بالعين الموقوف لا حيث كونه
 مال بل حيث كونه ملا خاصا فلا يتعلق بالبديل كالتعريف في المتي لان شرط الوقف ان يكون
 باقية لها منفعة محالة ولا يجب ان يكون الاستعاضة بها موقوفة على ما كان لغيره فيكون الحال
 متعلقا بالثبوت لا بغيره بالعين وعدم شموله لغيره لان قيام البديل مقام البديل في
 الصفات انما هو اذا كان البديل صالحا لها ولا يصح ان يمتنع بغيره في البديل ويصدق ان
 متعلقه في الوقف على القيمة لا في كونه وقها او فعلا بل في وجوده في حق ما لا يقتضي هذا
 من غير التعلق يمكن فيجب مراعاة وان لم يمكن إعادة ما عدا ما تباين ان الموقوف اذا كان ثانيا

كان بدله

كان بدله قابلا لان بغيره وقها في كل الزمان لا بد هذا والحاق القيمة في الشيء انما هو ان
 مع عدم تفصيله لا يرون من ان ان كان في الجانية على كسبه وهو حق وانما غير البديل
 فلا كلام في بغيره كالبديل في كونه بين الوجود وعدمه على حد اصل الوقف هذا
 كله في القيمة واما لو اوجبت الجانية ارشاد الحال في نظرهما فكلنا في القيمة عدمه في عين بدل
 وبدل البديل لكن ظاهر الحق في بغيره ما ولعل وجهه ان لا يشترط في القيمة الفانية فليس
 عودها الى الموقوف الفانية وهو كانه لا يجري في عين العين وبديلها لا في غير جري في مثل
 الجري الذي يندمل او في مثل تقويت الكتاب والصناعة فاما في حقيقة حقيقة وليست خارجة عن
 فلو فصل في المقام بين ارشاد الصفات للوجود في الحاقها بالهنا وبين ارشاد الجانية الفانية
 فكلما لم يكن بعيدا وهذا ولو اوجبت الجانية قصاصا للوجود بين الموقوف والموقوف كالتعريف
 ما في القواعد وفاقا لما قد يستلزم في العقول كالتعريف المنع عنه في الجانية على
 النفس لعدم علم بغيره وهو ضعيف لا يتعلق بغيره وبين الموقوف وليس على وجه
 الاتساع والشركة بل على نحو البديلية في زمان تحقق الوقف بالوجود في ذلك الزمان
 وبعد ذلك شركاء في الموقوف في الزمان لا في عين الموقوف ولا في حفظ المقدار بل في انما
 في الشركة على وجه لا يشترط واما القصاص فلا استكمال لان الوجود من اوله في الفعل فلو كان
 الاقتصار على ما لم يرد من فليس لهم حق في ذلك بل في الموقوف فيعلق بغيره وهذا مقتضى
 الموقوف متعلقا بالحق والبطون الا لا حقيقة فان قلت لو لم يكن حق في الموقوف فعلا ما اقلت
 الخطا ان القيمة تقوم مقام البديل فقلت ان الجانية اذا اوجبت فلا تباين فيهما اما القيمة وقها
 باقية الضمان كما تقدم فيكون الحال كما لو كان الموقوف موجودا والحاصل ان وجه القصاص
 لا يقتضي وجوبه لان الثاني في حكم بقاء الموقوف بخلاف الاول هذا ثم اعني الموقوف
 ونفي الجاني الى زمان البطون التي في فعل الموقوف او في فعله على القيمة في ذلك الزمان
 مبتدئة على ان تلف الموقوف لا يقتضي عدم حق البطون الا لا حقيقة واقعا في علم الله لم لان في

لهم



وابدئ بتقريبها بمقام البدل في جميع الاحكام من حيث كونها وقتا وقد تبدل في جميع
 الثاني بان الاول يسلم من الوقف على النفس لان الوقوف على الزاوية وقدره عاقل وهو غير
 ما دبره الخوصي عن احدى القاعدتين اما قاعدة لزوم الضيق وانما عدمه جواز الوقت
 على النفس والاولى وفيها لا يخفى لان ما دل على عدم جواز الوقف على النفس ظاهر لا يقتضي
 الاستدلال على ان لزوم اجراء الضيق لا يقتضي ما تدبره في علمه بل ما يقتضي ان كان له
 الحاكم لانه ولو كان محرم عنهم الوقف لكانت الحقيقة في قاعدة البدل لا تقتضي الاحتفاظ
 عن الضيق لان الاحتفاظ بالاحكام شرعية يقتضي دليله وليس له الحق في نقله بالبدل حتى
 يتعلق بالبدل بقاعدة البدل فكان ان البدل اذا لم يكن قابلا لكون يكون وقتا باعتبار عدم
 شرط الوقف الشرعي وجب تبدل الشيء قابلا بعد شرطه والوقتية كان اذا كان قابلا ولما
 متوقف الوقف على الضيق وجب اعادة الضيق في باب التبدل وهذا لما لا يقول ان الضيق
 شرعي للوقف في الملك اطلاقا وبذلك الوقوف وليس كذلك اطلاقا لان جميع احكام الوقف ثابتة في
 حال عدم الضيق فيكون اجراء الضيق ليس له الغرض من غير ان جميع الاحكام قبل الضيق تطلقا
 فان بعض الاحكام كالصلوة في المسجد اذا كان الوقوف في ذلك المسجد لا يمكن منع تحققها قبل
 وان لم يمنع اصل الصلوة للمكان لا يستصحب كونه في المسجد وهذا لا بد من التماس في مقام هذا العالم
 بمقتضى الاحكام **التقاط** لو وقف شيئا في سبيل الله فذكره التاخير من الزيادة في مال
 كما يتفرع به الى الله وقدره في الشيخ انه يعظم ثاقفا للزكاة والحق والوداع وان سبيل الله
 هو الطريق واذا اضيف الى الشيء كان الادب بعد مقتضى حقيقة كما يتوسل الى ذلك الشيء
 ويوصل الى سبيل الخير مما يقتضيه هذا القوي عبارة عن كل شيء يتوسل به الى الخير
 وهذا قيل الله عبارة عن كل شيء غير من الله تعالى لان مقتضى هذا القول هو ان مقتضى
 لكن قد اطلق في الكتاب بدلتها عما يعين خبرنا هذا الذي لا يمكن ان يكون ما يتوسل به الى الله
 ومن هذا الباب كل موضع اضيف الى المحاد فاجاز في سبيل الله اذ هو المحاد ومن الله

للمعاد أي سبيل المهدود وهؤلاء من هذه الجهة أطلقوا على أنفسهم الجهاد لا سبيل يصل
إلى المقيموه الثاني الحج وهذا أيضا لكن هذا لا خلاف بين على كونهما في الكسوف النسبة
وكلتا تسمية المشتقة لا يصلح أن تعرف اللفظ عما يقتضيه لانهما يجب معناه الفريضة
أربعة معناه العام أيضا كثيرا بطر العار في موارد استعمال الكتاب منها قوله الذين
أعدوا لهم في سبيل الله وغير ذلك مما لا يخفى فالظاهر وإذا هذا اللفظ لا فرق هذا إذا لم يكن في
لسان الواقع كغيره أو بقرائن الحالة لأهل الشيخ **القحط** لو وقف على ما لا يفهمون
أحد ما انصرف إلى طر يكون بغيره وبين الواقع ولا يعتق سواء كان مقتضاه اللفظ
بفتح ما وصح قول الشيخ وجماعة أخرى ولعله لا يشهد به قال في الترتيب والثاني بالجلال على
أمكن استكشاف غير الواقع لأن اللفظ مهم باعتبار اشتراكه بين المتيقن والمتيقن غير
الجلال في ذلك على جواز استعمال المشترك في المعنيين معطوف في التثنية والحج وعدم قطع الأول
بفتح ما ذكره الشيخ وعلى الثاني أعني عدم الجواز مع حكم بالجلال هذا ما يراه النظر في ما
الذي وأما السائل فقد يقضي بشئ آخر يكون هو الوجه للقائلين بالفتح لأن جواز استعمال
في المعنيين مفردا أو تثنية وجمعا رأيت ضعيفا على خلاف ذلك كما حققناه في الأصل وإن لم يثبت
محكم الأدلة إلى الاستدلال بالفتح وحصول التثنية والحج والأولان يقران الأول قد
ذكر له أهل اللغة اثني عشر معنى منها المتيقن والعتيق والبالد صاحب شهيد وجماعة
وغير ذلك لكن الظاهر على إطلاقه هذا المعاني باعتبار جمعها وهو الولاية أي المحبة
وتحريمه في الاستحالة في مثل ذلك لأننا قلنا إنه باق على كونه حقيقة في القدر الجامع وإن ظاهرا
على المعاني المذكورة محازات أو يرجع إلى المطلق الكلي في الفرد كما هو منضاه في أثر الاستدلال
التي على اشتراكها لفظا حملنا اللفظ في مقام على ذلك الجامع ولا يتغير فيه خبر ما عدا
المعنيين بقرينة المقام كالأنفوخ وليس في محازاتنا أيضا وإن بني على الاستدلال فالأول حمل على
ذلك الجامع من باب عموم الاستدلال نظير ما ذكره في آية السجدة لا ما ذكره في مقام الجمل
على الحق

على الحق فإنه في غير الإلهام لا يثبت كما حققناه في الأصل وهذا وإن كان محازا للاستدلال
حمل كلام الجماعة على ذلك الأصل لا يخفى عنه قلت هذا كلام الشيخ محمد وليا في كلامه لا يجر
له لا يثبت على حق يقول بوجود حمل التثنية على جميع معانيه بل بما يقول به في غير محازات القافية
للقية الصادرة كما ذكر في العدة هذا وإن كان محازا لكلام هؤلاء وهو أن حمل التثنية
غير مرد ولا يعتدل الحق والعتيق في التثنية لأن علاقة الولاية قائمة بالظن في المتيقن
فكل منهما مرد ولا يعتدل الحق في معنى التثنية لا لفظي وهذا أول ثم لو قطع على أن
ذلك وبني على اللفظ واجزا كما عرنا جميع المقاصد في اللسان والظاهر أن حمل التثنية
سواء كان الظاهر وإن علم الرواية أحدها حمل التثنية وكذا الواحدة الرواية كغيره في معنى
الاستدلال الكسوف ولو قصد مفهوم اللفظ التثنية بطلان معنى اللفظ إذا لم يكن معناه كما ذكر
على المحمول والله العالم **القحط** لو وقف على البين خبري البين والخصائي أو على الثاني من
السنون والخصائي لا استحالة ولا خلاف سواء كان المعنى حقيقة في العلم لا يتخصص في
بالبين أو بالنسب لاصار عدم استحقاق وقد صار في ذلك ما صار لعدم خصائصه البين المحرر
وميزان الشك في كون المعنى استثنائيا في وجود المانع والمراحم للعلوم الأولية بعد من
وهو كونه استثنائيا في المانع باصا لعدم رغم لو كان الشك في المقام متعلقا بمقتضى
لأنه لا ينافي عدم استحقاق المعنى لاصار عدم استحقاق الذين كذا إذا علمنا ما به وهذا ما عرنا
خاتمة أو عليه وعلى غيره من باقي التعارض بين أصالة عدم استحقاق عرو وأصالة عدم استحقاق
زبد القدر الزائد هنا لا يحكم بالزائد لاحدهما لكن المقام ليس في هذا الباب بل ما لو علم أحد
وأنه كالابن وشك في وجوده من آخر أو في إثباته يخص موجوده كمال الزائد الذي علم كونه استثنائيا
في المقامين لأن الحكم أو استثنائيا كالابن والعالم أو غير أو نحو ذلك كان وجوده في آخر أو
ذلك المعنون سببا ومقتضا لذلك الحكم فإذا ثبت الملكية للمعنون لأن من مثله ما ثبت في آخر أو
نحو ذلك كان كماله في أفراد الذين مقتضا ومقتضا التمام الملك فان تعدد وجوده في الخارج

عنه

لان وجودها بالقياس الى الآخر فيقتل المانع والراحم ولا يترك الشك فاذا امرنا ان نأمر
منه في الخارج ونترك وجوده في آخره او في غير موجوده فلا مانع من ايراد اصله عند علم
علمنا انه في الاول فالخاطب في مقام خلط بين اثنين يقتضي احدوت المانع وعرضا يعلم
انه لا وجود له في الخارج بل انما هو في محال الاستحسان او في محال الاستحسان ولو وقف
على السنين والنبات فيقول الخاطئ في حقه او يخرج من كل اوله فيقول يا هذا هو
الحقيقيين والواقع في الاول والقول بانها حقيقة ثالثة فالتناقض وجوه والاول مختار
الافاضل في محال القواعد وجامع المقاصد والثاني خبر في محال التذكرة والتحرير **الثالث**
هو الخلق في الدرس فان علم بالقرعة مثلا بانها ليست حقيقة ثالثة ومقتضا الحكم بعد
الدخول على تقدير كونها حقيقة ثالثة وهو الاول اما على تقدير عدم كونها حقيقة ثالثة وانما
لا ينافي الواقع اما ابن ابيث واما على تقدير كونها حقيقة ثالثة فالحق انما هو الاول لان
المبتدأ في جميع السنين والنبات في الاول وتخصيصها بالذكري اعتبارا للغير فلا يقتضي
علمها وهو حيد ذكره بعض المتأخرين ووجه الثاني اما على تقدير كونها حقيقة ثالثة وانما هو
انما هو المختار لاعتدال السنين والنبات في واقع تقدير عدم كونها حقيقة ثالثة وانما هو المختار من
من الابن والنبات كان في وجوده في الخارج خارجا عن الحكم الانطوائى ووجه الثالث معلوم
اعلم خصوصاً على القول بنوع الوساطة الذي لا شك فيه على حقه انه الوسيط بين الحكم الله
في اوله ذلك للذكر متعلقا بالامتنين لان حقيقة الولد لو كانت غير متصلة فيها لان لا يقتضي
علمنا بان حكمها سببا لقتل الكلام وفائدة حكم ميراث الاولاد وكذا قوله في ميراثها انما
اذ انتم جعل الولد فيها الاصل الميراثي الاولاد وتخصيص الميراث في الامه هو كون الحق خارجا عنها
ما ورد في الاستحسان بالعلامات فانها دليل على ان الوساطة وتجاوز مودها الخشني في
انتي يمكن استكشاف حالها بانها لا يمكن ان تكون في الاشياء وتبعد عن واحد مدونه
بان عدم وجود الامارة في بعض الاولاد لا يقتضي باقتصار مدلوله لا لثبوت في مورد الجريان فاذا
فمنها في

فمنها في جعل الامارة في الوتر بين الذكر والانثى في جميع حكمنا في الفرد فافاد العلامة
ايضا لان عملا وانها على ما ورد في اخبارنا من تسليم لزوم الاصل في تلك الاولاد بالنبات
الحكم الثالث وهو جعل الكلام على شئ غير مبدل لان بيان علامته الذكر والانثى وانما يقتضي
عليها من حيث كونها شئ غير مبدل لا يحد شيئا فانهم والادعاء **الثاني** اذا وقف
على اولاده اشترك البنون والبنات والخاتى بلا اشكال حتى في الاخيرة واما اولاد الاولاد في
دخولهم تحت الوقف فلا يذهب في النهاية في الحقيقة فيقتضي الدخول في قسمها في حكم
السريرة والقرعة وغيرهم وهو صفي في السيرة الى عدمه وهو لا يترك كما عرفت في محال
الرباين ثم ان خاص الميراث في محال الحقيقة بل علمه على ما قال بالدخول عدم خصائص الحكم الاولاد
الاولاد بل عموم الى السيرة بعد انسل في ميراثه على بقية الفاضل في القواعد ويغيره في الاولاد
لان الحقة في ذلك مطلق الذي في كافي النوى يقتضي حدى بارز في راسه وانما لا يكون بان
ولد الولد غير مبدل من اطلاق لفظ الولد في اولادها في السيرة بل في اولاد الولد في السيرة بل
ولد ولي في الاولاد علمنا في ذلك لا يثبت الوضع لا من اعظم الحقيقة ولا من الجواز في الاولاد
الانثى ان ولو معنى علم في وقت المقام واجب في صحة السيرة اي بدو في صحة الاولاد
وهو ان الوضع في الاولاد هو بدو في شأنا في الاستعمال والروايات لا يثبت على خلاف
ابن رسول الله عليه السلام على الامتنع وهو كونه مستند لا بالقرعة في خبره على ما لا يخفى
لا في الخارج وعلى الحسن والحسين صلوات الله عليهم من صلوات رسول الله عليه واله
بقوله ثم وعاد الى بناكم الذين مررنا بكم بقوله مخاطبا لابي جابر ودسليم يعني لجان
هل كان يحل لرسول الله صلى الله عليه واله تكاخي حليلتها وغير ذلك الى ان شاء الله فافاد
واستخرج ان الاولاد حقيقة في مطلق خبره عن صلوات الله استواء كان بالواسطة او بغير
الابن والبنات وعنوان الاولاد لا يثبت الوضع لو تمت في بعض فلا يثبت في مستند الاولاد
لان وضع الاستدلال على ان يكون بالارضاء في اللغو والاحتياط في الاستدلال الى ان يرد

علم اربعة ما فيها هذا ولا يضاف ان قول الاولين انهم بالقاعدة لا يشقان الولادة كولد
 وولده ونحوها فانما يتحقق من جميع القرائن بتسادق التوليد بالواسطة وهو عبارة اخرى
 ولم يثبت ان في لفظ الولد او ولد حقيقة اخرى تافيه بل الظاهر ان المولد على ولد الولد
 كاطلاق التوليد في علمنا يحصل بغير الشئ كابق القوة المولدة والاضال التوليد في
 الشئ يتولد من غير ان يكون ايضا ان يتولد من غيره وانما في ذلك لا يتحقق ولا ذكر
 ذهابه في باب الموارث الى ان الاولاد لا يكونون من غير ان يكونوا من غير ان يكونوا من غير ان يكونوا
 عليهم حقيقة كان انهم مثل اولادهم بغير اية واما انهم يقسمون الى من ينسب اليهم
 بمحاطة الذكر منهم مثل خط الانثى في علمنا لا يثبت ان يكونوا من غير ان يكونوا من غير ان يكونوا
 مطروقة في باب الارث الاولاد لا يثبت ان يكونوا من غير ان يكونوا من غير ان يكونوا
 غير مقتضى الوضع للفرق وان كان القدر المستلزم من قبل في اسرائيل وبقوله من ينسب اليهم
 في اية وعلايل ابناكم اية ابناكم اية ابناكم اية ابناكم اية ابناكم اية ابناكم اية ابناكم اية ابناكم
 فهو ان يستلزم الامام ثم بجواب اسما الابن في ابن النبت كان في مقابل العادة المذكورين لاصل
 الاستعمال حيث يزعمون ان الامام وعاء فلا يتحقق من ان ينسب اليه من ينسب اليه من ينسب اليه من ينسب اليه
 وبين الرسول مع كمال الشاعرية من ان ينسب اليه من ينسب اليه من ينسب اليه من ينسب اليه من ينسب اليه
 حقيقة في ابن النبت لا في السبيل الى انكار اصل الاستعمال ولو جاز ان باب الجواز اوسع شئ
 في المحاور وقد تحقق ان الرسول وعاء من ابوي هذا الامة فحق اطلاق ابن رسول الله على
 كل من احب الى رسول بعلاقة الشفقة والترية فضلا عن العلاقة على جنسين ويزيد من سبيل
 كان موقفا في ذلك لم يفسد فلا بد ان يكون خلاف العادة والاطلاق على وجه الحقيقة لا انفسا
 المتخالف فيها هو الاطلاق في علاقة الترية والشفقة وعلاقة الشفقة في زيد بن اسلم
 حيث اخذ ابنا لمعلاقة النبت في سبيل ان اطلاق الابن على غير الابن قد يكون لبعض علاقته
 الجوز مثل الشفقة والترية والشفقة وغير ذلك وقد يكون مما يظن ما في ان ينسب اليه من ينسب اليه من ينسب اليه

الاطلاق في

في قوله ابن النبت

وقد استعمل الابن في ابن الابن بما يعطى النبت لم يورد بينهما ما كانت سمية حتى العادة وانما كان
 خالدهم في سبيل العلاقة على ابن النبت انهم ان تكون الولد انما هو الاب واما انهم في سبيل
 فلا يفسد واسطة لا ينسب لابن الابن في سبيل النبت لان النبت لا ينسب لابن الابن فانه قد يكون من يكون
 من الاجاب في سبيل النبت الابن الجوز في النبتون بالواسطة فيكون في سبيل النبتون في سبيل النبتون
 النكتون في سبيل النبتون وهو ليس في سبيل النبتون في سبيل النبتون في سبيل النبتون في سبيل النبتون
 النبت كواسطة الابن في سبيل النبتون في سبيل النبتون في سبيل النبتون في سبيل النبتون في سبيل النبتون
 علاقة الشئ بل علاقة النبت وان شئت قلت ان كلامهم في سبيل النبتون في سبيل النبتون في سبيل النبتون
 واما ان كان مسوقا الى صحة الاطلاق في سبيل النبتون في سبيل النبتون في سبيل النبتون في سبيل النبتون
 القام انفسه في في العادة وعاء كرا في سبيل النبتون في سبيل النبتون في سبيل النبتون في سبيل النبتون
 ارسلوا الحسين عليهما السلام في ان ينسب اليه من ينسب اليه من ينسب اليه من ينسب اليه من ينسب اليه
 لكل واحد وهو ان ينسب اليه من ينسب اليه من ينسب اليه من ينسب اليه من ينسب اليه من ينسب اليه من ينسب اليه
 صحة البقية من هذا السبب لفظه دون لفظه فلا بد من الفصل ولا بد من الفصل ولا بد من الفصل
 صحة اطلاق الابن عليها ولا بد من الفصل ولا بد من الفصل ولا بد من الفصل ولا بد من الفصل
 او على تقدير عدم جواز الاستعمال في الوضع والعلاقة في الاطلاق في سبيل النبتون في سبيل النبتون
 لفظ الابن كحال لفظ الابن في سبيل النبتون في سبيل النبتون في سبيل النبتون في سبيل النبتون في سبيل النبتون
 من غير ان يكون في ان ينسب اليه من ينسب اليه من ينسب اليه من ينسب اليه من ينسب اليه من ينسب اليه من ينسب اليه
 النبت غير صحيح في سبيل النبتون في سبيل النبتون في سبيل النبتون في سبيل النبتون في سبيل النبتون في سبيل النبتون
 فاقبح الخلاف في ذلك والجواز ان الخلاف كان في ان هذا العلاقة الموجودة بين الجنسين
 جذبا سبيل الام صلوات الله عليهم اجمعين على من جازعت ما ينسب اليه من ينسب اليه من ينسب اليه من ينسب اليه من ينسب اليه
 كان ابن الصلي او جاز ان كان ابن نام في سبيل النبتون في سبيل النبتون في سبيل النبتون في سبيل النبتون في سبيل النبتون
 كاطلاق الاب وذلك بان ما في قلوبهم من الاعتقاد والقبول كان سببا لذكرهم بسميها بالابن

في قوله ابن النبت

في مسئلة الالات المتوحد في ما في مسئلة الوجود والعدم **القسط** لوق وقفت على
 اولادى بطننا بعد طين فالكلام فيه تارة فحينئذ معناه الوجود في ما يقضي الوجود
 المستعمل في الالات واخرى فيما يقتضي الالات في هذا الفرع في هذا الكلام ما علم
 ان لفظ بطننا واقع موقعي الحال فلا بد من ما يولد اليه المتعلق كما هو ان في كل احد وفي
 الحال كافي قوله شططا عطق وقوله بدياى حاله كون الاولاد بطننا بعد طين انى
 غير متفصلين فخل شططا في ذلك كون الوقف على جهة التشريك والربط في وجود
 امدها ان يكون المادى التشريك يعنى تشريك كل طبقة مع الطبقة السابقة كالتشريك بين
 الاولاد واولادهم وهذا هو حال العبارة على ذلك في حال كون كل واحد من الالات
 محبب مقتضى وضعه لسان اصل الاتصال الواقعي لتحقيق بين الطبقات اعني الاتصال الترتيبي
 فلا يصيد في سق التشريك لعدم كون حصة الالات الترتيبي في الاستحقاق في وجوده
 ما نفا حوا وتنا سلا في ذلك لا على مجرد كون كل طبقة معصية اخرى دون الترتيبك اصل
 الاستحقاق والثاني ان يكون المادى الترتيبي من الالات والاسماء ان يكون المادى تقديم
 اب على اسر لا على ابنه ايضا كافي سابقه والامر ان يكون المادى الترتيبي من كل طبقة
 بترتيب وجودهم في دار الدنيا بان يكون تحقيق الولد حقيقة شأخه تحقيق الكبر الذي
 يقتضي المحرور على ظاهر لفظ البطن هو هذا ولذا جعل في تمهيد القول مد ومما في مسئلة
 في تحقيق الحال باخا والمذهب في لفظ الاولاد فان يجرى على هذه الطريقة فيقول الولد
 الولد حقيقة واولادهم جنابين التاكيد والتاسيس في كون المادى بطننا بعد طين التشريك
 لم يفيد شيئا سوى التاكيد لان الاولاد متشاورا جميعا بطون على هذا كذهب ولو كان المادى
 كان تاسيسا معينا فلامر يدور بين التاسيس والتاكيد وهذا هو الذي ذكره بعد ما هو
 مسأل للظنون في الالات كما لا يفرق في النسب واما في ذلك ولوق في علمه في التشريك كان
 ذلك فيتم

في الاستحقاق بين الطبقات
 بان يكون تحقيق الاولاد
 الاولاد موقوف على
 الاولاد كسابقات
 ان يكون الترتيبي

ذلك فيتم على ان المادى بالاولاد وانهم يكون محرمين واما بين الترتيب والتشريك في تحقيق
 طين والتم ان الاحتمالين الاخيرين بعد ان عرفناهم هذه العبارة عرفنا ان كانا في سق
 الجود على حاق لفظي الاخرى فيكون المادى بين الاولاد والاولاد في سق ظهور الترتيب
 عند اظهر لفظ البعد مع ما يلاحظ كون مقتضى التشريك على الكلام مقتضى الحكم الموجود
 بيان ان الحكم الواقع في سق ارتباطه مع مقتضى الحكم ذاته ان الحكم يقتضي بالوجود الحكم
 على الترتيب بان التاكيد لان التاسيس في وجوده كيف كان فان مقتضى الترتيب هو في الالات
 الحكم واحدا لفظا سواء كان تلك العبارة بعد ما كان مسألا للظنون حقيقة مثل الذي
 واولادهم على هذه الطريقة او كان بعد ما هو مقتضى البطن الاولاد في سق ظهور حاق
 التشريك او الترتيب يكون محرمين في اجمال الالات السابق لو كان شاملا للحق في سق
 كما هو ان في الالات الجود الواقعي في الالات الحكم فلا يمكن القول في مثل وقفت على بطننا
 بعد طين ان الذي ترهب وضعه يقتضي التشريك بين المظنون ولم يعلم ذلك في قول بطننا بعد
 على الترتيب ليكون في سق صا وقرضه هو الكلام في مقام العبارة وفيما يقتضي قواعد اللفظ و
 اما اصل العمل في مقام الترتيب لا اشكال في استخراج اصل عدم مانع كانه مقتضى
 في ما الوقف على البنين ورتب في كون الحقيق ابناء ووان الترتيب في التمام شأن في اقتضاء
 و مقدار جعل الواقعي في سق انما عرف سابقا ان الحكم افاض على عنوان معلوم كالمعلم
 او الاولاد او نحو ذلك على وجوده في سق الخارج ورتب في وجوده في سق او في سق
 موجود كافي مدعى الترتيب في مقتضى اصل عدم المانع والامر الاولاد معلوم تحقيقه لكل
 الترتيب بين افراد البنين لاسيما لاجل انهم كل واحد منها لاخر ولذا لم يخص العنوان
 في فرد تحقيق الكل لعدم المانع فليس عدم تحقيقه الكل مع وجود الترتيب لاجل مقتضى
 سبب تحقيقه للكل لاجل وجود المانع كافي مدعى الترتيب على الاولاد معلوم واما اذا

اذا اتينا في مفهوم ذلك المصنفين والذين اظهروا ان كان الحكم ثابتا للمفهوم فلا يمكن
 ايضا ان يكون قد علمنا من المسلمين وسلك في اسلامهم في غير ما اتينا به فان استحقاق غير الناس
 للجميع معلوم ولم يوزع بين اولئك المسلمين ايضا غير انهم واصلوا عدم استحقاق الناس ما يترتب
 كان ثابتا للاولاد على سبيل التوزيع فانهم عدم جريان الاصل في لان التلك هناك ان
 المستحق للقدار الزايد هو الفرد المستحق والمتكول فتد اذا وجد لم يكن الثاني في حال
 وجود لم يكن الاول في نصف الموقوف غير في الالحن الاول بلا استكمال اما النصف لثاني
 فيستحق استحقاق الطرفين الاول والثاني على حد سواء واما استحقاق الطرفين الاول فذلك
 النصف ايضا حتى يكون ما يوجب وجوده في النصف في الثاني كافي التهمة المصادقة والحاصل
 انه موقوف في الاول والاكثر وكان مرجع الشك الى الجمل بل هو الواقف كالواقف ما لا يورث
 وشكنا في اختصاصه بالطرف الاول وشكنا في الساقطة وقتله ما لو قد رسم في الوفاق
 ولم يدر ما اذا اراد لم يجرى لعدم ما يقع بالنسبة الى الزايد المتكول لان استحقاق الفرد
 للقدار الزايد متكول كما استحقاق الفرد المتكول وهذا هو المدرك في جريان الاصل في عدم
 هذا ويمكن ان يتبين ان اصل عدم ما يقع حاقبه وقاضيه بالترتيب لان التلك ليس
 استحقاق لم يكن الاول لانه عاقد غير عدم وجوده لم يكن الثاني استحقاق الحكم سواء كان في
 عاقد التملك او التملك ومع وجوده لم يكن الثاني فالشك انما هو في مرجعهم للطرف الاول
 بعد احراز استحقاق في قسمه في اصل عدم ما يقع قلت وفيه بحث لان استحقاق
 الاول للكل حال عدم ما يقع الثاني فلا يعلم انه لا جرم في ما يقع ولا جرم في ما يقع
 الموقوف قبل الواقف حيث ان استحقاقهم للكل في هذه الحالة على تقدير كون الواقف عاقد
 الزايد ما هو يجعل الواقف بشرط لا باعتبار عدم ما يقع وعدم وجوده ما يورث
 اخرى استحقاق الكل قد يكون باعتبار عدم ما يقع وقد يكون بقرار الواقف وصلا للمجرب

في بيان

في بيان ان اصل عدم ما يقع الاول ولدون التلك في تقدير جديد ثم ان هذا يستلزم ان
 ذكر الزايد انما هو في حق الفاعل وذكره علينا في المقام حيث قال انه لو ادعى الواقف
 فحقه مع البقية ثم اذا احيا لم يكن الثاني وادعى التملك فحقه مع البقية وانما هو في
 وفيه دلالة على ان التملك ليس واقفا لا لاصل لان الحق الثاني في حال التملك في البقية في قسم
 التملك مع الخلف هذا وقد ذكرنا ان اوله لم يطل ان ما حقه من حديث الزايد في حقه
 ما دى الذي ما الذي يقتضيه النظر الثاني في ان الحكم اذا ثبت لغرض ان تمامه في حقه
 يجوز ما يوجب ذلك العنوان في الخارج فلا اول لان السبب كل واحد من الاولين في قسم
 تراهم لا سبب الا لزم ان يتاخر اذا اعتد الوارث فحقه في سبب مقتضى شرعية استحقاق
 ما تركه التملك في ان المعلوم فلا بد ان التملك لا يستحق في جميع ما تركه لا سبب لبيان
 محرم الاول ولا اذ لم يتركه لبيان الاستحقاق في جميع ما تركه اما مقتضى فاذ اعتد الاول
 سبب لان ما يوجب المحرم في حقه المحرم في سبب كل واحد من سببوا في حقه ما يوجب التملك باصالة
 المانع فان قلت اذا كان المحرم سببوا في حقه عند التملك في وجوده في اخر من
 اصل عدم استحقاقه معارضة عدم استحقاق الوارث واصل عدم ما يقع في حقه لعدم
 هو كل واحد حتى يكون الاخر في المانع في سبب هو المحرم الذي لم يعلم بان الاول في حقه
 او الفرد المعلوم واصل عدم وجوده في اخر لا يوجب ولا يشترط على الخصم الوارث في
 الفرد المعلوم حتى يكون ذلك الفرد مصداقا للمجرب الذي هو السبب قلت لا يفهم الواقف في حقه
 ان يكون هذا واراى عدم واراى اخر فاذ اقتضا وجوده الآخر فيكون الفرد المعلوم واراى
 بحيث لا يفسد الوارث في الفرد المعلوم وهذا نظير ان كان يوم الجمعة في شهر ربيع الاول
 من ذلك الشهر ان اميتا لا في الذمة وان في واراى اخر لا يثبت كون مجرب في العنوان في حقه
 هو الفرد المعلوم الا بناء على اطلاق التملك لان اقتضا ذلك الفرد ما لا يورث غير انهم على

بمنع

المستحب المذكور وبذلك لا يثبت الحكم اعني تحقق جميع المال قلنا ان الواسطه لها
 وعدم ادراكها الامالة والاشارة معتد بها كاعتقاد وعمل ونحوه لا ادراكها بالاشارة
 الوقف بين الاول والاخر وكانت الشبهة بعد اقرارنا باستحقاق الاول للجزء لا يصلح
 اعني ما لا عدم وجوده او ان كانت الشبهة حكيمة بان يكون منشأ الشك العمل بعمله
 وحكم الحكم باستحقاق الجزء كالحكم باستحقاق الفرد ليشكون فيه ما يدور الامر بين الشريك
 والرفيق لا يحكم متى منها فليس ينبغي ان يطبقا الاصل لان الاصل للموقوف على مقتضى
 واصالة عدم الاستحقاق يجري في الطرفين بالقياس الى القدر الرايد وانما الحكم باستحقاق
 البطل الاول للجزء لو بينا ان كل واحد من الطرفين لا يكون سبب استحقاق الجزء الوقف
 الشك في وجود الفرد الرايد شك في المانع كما ثبت عليه في النظر لان كل واحد من
 الاستحقاق للجزء ما لا تقدير يكون للجزء الوقف شرطي ما لان مرجع الشريك الى جعل عنوان
 الشك في الاول سببا في الخارج او تقديره وليس جعله في التوزيع حتى يكون لكل واحد
 بعض الوقف سواء وجد الآخر ام لا كما لو وقف على زيد وعمر وبنات وعرفان زيد الا يستحق
 نصيب عمر بعد موته فثبت تحقق الكلام في وجوده في البطل الاول سواء وجد البطل الثاني ام لا
 غاية الامر في صورة الوجود وقوله الزام فيها ما لا تقدير يكون وقفا على سبيل الرفيق
 البطل الاول وجعل عنوان البطل الثاني ايضا مستلزم لا استحقاق الكل كما في صورة الشريك
 من غير فرق لان التسوية للتامة للبطل الاول جاءت من انحصار عنوان الوقف فيه اعني
 الاولاد وعلى الرفيق جاءت في جعل الوقف فالتك في استحقاق البطل الثاني في تناقض وجود
 الزام والمانع في دفع الاصل قلت وفيه ايضا اشكال لما اشترنا الى اننا ان عدم البطل الثاني
 وان كان موجبا لتماخيه سبب تحقيق البطل الاول للكل لا انما لا انما لا تقدير الشريك انما
 على جلد وجود الموقوف وعدم الزامه وعلى تقدير الرفيق انما لا جلد جعل الوقف كونه
 منزلة

بمنزلة جزء الموقوف فاسأل عدم الزامه على ما لا تقدير لا يثبت فاذا جعلنا ان الوقف
 من اعتبار وجه التوقف لا اصله فيبقى احد الطرفين في وجهه ما ذكرنا ظاهره فاما
 من على الحق الثاني فيمكن جامع المفاضلة في ان كان الوقف شرطي فقول المفاضلة
 ولو ان شرط الوقف ان الاصل عند الدوران بين الشريكين فيكون بينهما في التوزيع
 في التقييم وعند الدوران بين الشريكين والرفيق الشريك وذلك لان الاصل
 الاصل العمل فقد عرفت انه لو لم يقتض الرقيب فاد يقتض الشريك وانما الاصل
 اللطفي اعني مقتضى ظهور اخط الاولاد او الله في ذلك لان ظاهر الوقف على الاولاد
 عليه وعدم ذكر ما يدل على الرفيق والشريك بعد هو الشريك فيه ما عرفت غير ذلك
 لاد لفاظ مع احتفاظها بما في الكلام من اخط لفاظ التي لا تعلم ارضا اما لاجلها او لغيرها
 بين ما يكون في رتبة على الرفيق ولا يكون فاذا علمنا بوجوده في بقوله وقت على الاولاد
 وشككتا في ان مقتضى الرقيب او الشريك لغير الشريك على الشريك بناء على ظاهر الوقف
 على الاولاد بعد موت ذلك لو شككتا في حقوقه في صا رضى المظاهر وعدم فان اسألنا
 في من بين ما ثبتت الشريك لكن فيه انما انما يتجه اذا كان الشريك والرفيق معينين
 في التقييم وعدم كالحق العقب والقبيل وانما كانا في قبيل الشك في اللفظ فيكون
 كل منهما معناه معا في الاخر متمازا غير فصل وجودي لم ينفع ايضا اصالة الاولاد
 كما يظهر بالنظر في الاولاد والذكر قد مر واهم السلام انه في وجهه ما ذكرنا ان الدوران
 بين الاولاد ولا يترك على وجهه كالحق في مقتضى الاصل فيها ما انفقوا لستلزام التوزيع
 الحال في الحقيقة لئلا انما تحقيق الاول القدر القوي وبين غيره اما ان كانت
 سواء كان ذلك في وجود الام لا ولا انما يتصور ان كان الوقف على الجنب في شئ في
 وجهه او غير ثابت فممكن ان يكون الوقف على جهة التوزيع كما لو لم يعلم انه وقف

او تخلف ذلك فيما تقدم ففي وقف المسجد ليس بملك المنة ولا لا يتساقط اما القسم الاول
 فلا اشكال ولا خلاف في جواز اجاره وخرجهما على الحق الموقوف واما الخلاف
 حوز بينهما فمعه او مع عدم امكان اجاره الوتر كما في القديم فيرثه واما القسم الثاني
 فلم يصرح بجواز بيعها او اجارها ولا في الثالث فقد صرح بعدم جواز بيعها واستوفوا
 لجواز اجارته فنقول فتحقق القاعدة جواز الاجارة في كل وجود يقضي بانتفاء المانع
 اما الاول فلا مانع لما مضى عليه من اجارة الوتر فصح اجارته بالقبول سواء قلنا
 بان فائدة الوقف العكس كالبيع او قلنا بان فائدة ما ملك العين على الفصل القديم
 اما على الثاني فواضح واما على الاول فلو لم يرد على ان يكون العين ملكا فصح
 لاحد فكل ان الضمان لا يتحقق بالملك بل يتحقق في كل عين متولدة فادنا حكم ان ملكها
 للمساكين والمساكين ما كان منها باختيار تحت الاصل الاول ولا يلزم عليه ذلك في المسجد
 الخيام ومسجد الكوفة فكان الاجابة واما المانع فلم ينعذر به في حق اجماع او تنقيح
 او تنقيح التعيين بل الذي يتبادر على كلامه في حصر المسجد لانه من التعريف بالملك المنة
 اطلاق العلامة في القواعد او مع عدم امكان الاجارة او بالاجارة خاصة كما في السراج
 اجاره هذا القسم ايضا لان حصر المسجد وحده غير انما هو القسم الثاني في عدم كونها
 ملكا للمسلمين واما الاختيار ولذا لا يجوز اجارته وخرجه في مصلحة المسلمين ولو وجد
 ودعوى ان المار بالحصص بالخذوع في غير الموقوفه اعني ما كان مالا للمسلمين بغيره
 كما ان كانت مشتركة من اوجه الموقوف على المسجد فلا بد ان ذكره في المسئلة في
 فروعاته انما ليس الوقف اقرى شاهد على كون المار بها ما كان موقوفه فالمسجد فقلت
 لو جاز اجارته المقام والظاهر والمدارس والارباب في الشرعي لوقع بين السلف وغيرهم
 مضار مما قامت السيرة القطعية بين العام والخاص على عدم الجواز وهذا هو المانع فقلت على

مطلقا

مهورية

مهورية اجارة الاول قافي لم يرد فيها من اجاره لاجل ان جواز اجارته موقوف على شرط
 اعني المصلحة فانما الاختيار اجارة فلا يرد وانما الحكم وكل ما كان كذلك فالتجافي عنه
 عدم تنقيح او في الحكمة واقرب من اجارة الاحياء لان في الاقدام على شرطه من التنقيح
 السر الى الاجارة في حال الاختيار ايضا وراجل ذلك ان يمد اجارة المنة والمدة من
 ولم يرد في اجارته ولا في الاختيار موقوف المذهب جازية فان قلت فتبين في الاجارة
 الموقوف على حب ما يوقفها اجارها عدم مقتضى شرط الواقف وحله وجهه في
 الاستشاع في الاجارة وفي القسم الثاني فما هو القسم الثالث قلت هذا هو المانع
 المسجد فاحتمل ان المار بمسألة مثلا الواقف وحله وجهه في العلم ان غرض الواقف استغنى
 بمسألة ذلك الشرط في حال الاختيار هو الموقوف في غير المصلحة فان الاستشاع على
 الباستق بعد الصياح للعين في الصياح من الاستشاع بما يظن من حاجتها وادى كسائر
 رتبته وادى الى عوى الملكية وخرجه العين الموقوف الى الطلق ولا يجوز اجارته في الا
 بل يجب احواله مقتضى ما استعمل على الوقف من الزيادة او كانت اقل من الزيادة على ما
 الاصل ولذا لا اشكال في الاجارة مقتضى وجوبه في الوقف بعد الاندلس الى ما هو
 من الحق الموقوف بناء على افعال الوقف في مملوكة عديدة جارية او معتدة كما سبق
 ذلك فيما تقدم وكل من يرد ذكرها او يحل حكمه ولا يرد الا ان كان هذا الاتفاق على
 كما تقدم هذا في غير المسجد واما المسجد فانه ان بناءهم على الشريعة من اجارة
 ذلك من التعريف بالوقف فبغيره بين الآيات في البيع وان لم يرد بالامارة نصا او اشارا
 معة فانما في المسجد من اجارة لو كان ملبس صرا لا اجالي هذا حكم اجارة والمال في
 فالحق من الفصل بين القامات فان كان الاستشاع بالعين الموقوفه موقوف على بيعها
 بحيث لو حلت وجب العالم يتحقق بها في غير الرجوع فالتم ان لا مانع من حضورها

في

اذا كان الاشتغال المقصود بالبيع منسحباً لمقتضى مقتضى البيع فلهذا انما هو مقتضى
كما اذا وقف قدرين وخرج احداهما عن الاشتغال به فلهذا يجوز ان يعطى ثمة اخرى لاصلاح
الاخر لكن بشرط ان البيع على هذا الوجه عدم وجود مصلح اخرى اقرب من المصلحة المقصودة
لوقف مصلح القدر المكسور لا يبيح قدر اخر اصغر او يسوى يتناول القدر
المقدح للطحين عتيق والمثل لا يجوز العود لغير البيع كالخروج جدي لمحمد عن الاشتغال
في المسجد ودار الاندلس في بين بيعه واجارة ترفيق كشاف اودارين بغير وبين
صرفه في جاري لمحمد عتيق الثاني ولو سلم لم ذلك لم يفسد امانه من المحدث كما
كان اشتغال في تخصيص المسجد ولو دار بين هذا المخرج من التفرقة وبين الاجارة لكان
اودار مثلاً روي الاصل وهكذا في غيره لان الصور ومنها اشرف المهن الى الخراب
فان البيع في اصلاح التمكن الى الملاك والدليل على جميع ذلك اننا اشرفنا اليه سابقاً ولا
وانقار وجوده رعاة عن الواقف وهو الواجب الا انك او دعوان وضع الوقف على
المعين فينا في البيع ويخبره الامور لصداقة اللقاء قد ظهر جهلهم ان ذلك انما هو
على البقاء القابضة المقصودة وهو بديل الخيرة واذا خرج من صلاحية الترفيق فلا مانع
من التفرقة عما وجد انما اذا توقف الاندلس في لان منع الوقف عن البيع والخير انما
هو لاجل مصادرة المقصود وهو تبديل الترفيق كونه المتعلق بالبيع والارث التماساً
ان كراهة مقدته قد ورد ان كان التوصل الى المقصود لا يصح وتنتفع بانقضاء وقوله
الوقوف على حبس ما يرفعها اهلها لا يلازم الا على وجود رعاة محل الوقف بشرط خيرة البيع
منه انما هو لاجل كونه خلاف مقصود الوقف فاذا فرضنا ما هو لا يكون البيع على المقصود
بل مقدته ودرجه البيع وهو الاشتغال بالبيع على نحو الاشتغال بالاصل لم يتبين لعدم
الشريطين ايضا وانما يكون ذلك لو كان عدم البيع والحكمة كما تقدمت انما كانت لانتها الوقف
لا لاجل

لا لاجل رعاة عن الواقف وقد عرفت في مسئلة ان العتق الى التمسك بالوقوف لا
كان وما ذكرنا يظهر ان جواز البيع فيمكن ان يتبادر الى السبيل الذي تقتضيه الوقف خصوصاً
على ما اخبرنا في مقام المقيدة مقام معين فيكونه وفقاً لان خيرة البدل بعد خيرة المبدل ليس
المعين ايضا يتناول عتق البدل وان كان الاشتغال بالمعين لم يفرق عتق المقتضى
او بغيره سواء كان ذلك في غير مقتضى المقتضى الخاصة المقصودة حبساً او رعاة او خصوصاً
هو الغرض الذي يحتاج الى جواز البيع فيه وعدمه الى النظر الى الروايات لان البيع في الوقف
موافق للقاعدة حتى لو لم يكن له دليل خاص ولا نص ان ما وروى مع الوقف الا انما
غير صالح لانها لا تجوز مع عدم عتق القاعدة لان عمدة ما يعل عليه في المقام هو عتق
ابن حنان وقد تقدم في الوقف قطعاً في الآخر والعلم في حيث تمامها على تقسيم بين الوقف
عليهم فيمكن ان العالم به على هذا الوجه غير معلوم خصوصاً في الطين الاول الذي هو مورد
وكذا الكلام في رواية ابنه يارود فيخصص ما ذكرنا ان جواز بيع الوقف مختص اذا لم يكن
لوقفه قابلية للاجارة وهو من هذا السبيل مع الوقف فلهذا لان الارزاق المبررة لها
منفقة قابلية للاجارة خرجت من الماتة فلا يجوز سواء في ذلك عرض الدار والدكان والمقابر
والقضاير ما اشبهها فيجب البيع في الاول سواء كانت متعلقة بالمسجد او بغيره وكذلك العتق
فرض لو باع الطين الاول الوقف وادعى الطين الثاني بعد وجوده في البيع وادعى
المشتري فيصير مصلحاً لاصل قول المشتري كماله الصلة بناء على صحة بيع الوقف مع شرط
في الجمل او قول المشتري في انما كانت الصلة وجوان معلومان والاخرى في نظر المشتري
لان اصل الصلة اذا سلمت سقوط حق الزيادة وبيعاً اخرى ان بعض الدعاوى في
المسوق اليه وعدمه واصل الصلة لا يثبت ذلك انما هو بطلان ما يدعى لان كل شيء
بحسب مقتضى الصلة الواقعة عبارة عن كونها حيث لو اجتمع سائر الزايف لا تترك

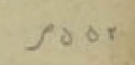
الغاط قد ذكرنا انه يجب عرف ما يحصل بأجاءة الموقف او بغيره في الوجهة
 المقصودة للواقعة من اجزاء الاقرب للاقرب وقد سبق الكلام في ذلك فيما لو وقف
 على مصلح وانتهى بها ونقول هنا ان مراعاة الاقرب في ما ذكره من الغاط في الحكم الذي
 وبغيره ولا بد من المتأخرين وبما قاله جماعة من العامة وما قدمناه الخاتمة فلهذا نذكر في
 ومنه فقامان احدهما عدم بطلان الوقف عند الاستغناء بالموقوف في الجهة الخاصة
 والثاني وجوب مراعاة الاقرب فالقرب في مقابل الاقتصار على الجنس البشري هو الموجود في
 جميع الوقوف من الاثبات الاول واسطره فيها بعد القول بعدم بطلان الوقف عند
 الاستغناء على الوجه الذي ذكره الواقف رأسا وانما يجب عرف في وجوده لا يرد الامر بين
 احتمالين لانك انما احدهما هو انه لا يقبل بطلان كانه محقق في الشرع وقد سبق في
 حصره في وجوده الوجهة من مراعاة لما يقرب من الجهة الخاصة والثاني وجوب مراعاة
 بقدر الامكان واما المصلحة المتوسطة والبنية في مصلح لا يسلط عليها الحكم الشرعي في
 ثانيا المقامين مع اقتضاء الجود على ظاهر اللفظ بطلان الوقف بطلان الخصومة
 العرف في مثل على انحلال الموقوفات من موقوفات ولو انما لا يتم مراعاة الاقرب
 وهذا التسمية او استلزامهم في قلبي المدد اليك لا تراه انما استلزام المدد في مقتضى ما حكم
 الوقف وبناهم في بعض الخطا فانما هو انما الخطا في لزامه مدلول الخطا في الحكم
 بطلان التواضع كالالات في بعض مسائلها انما في ما قاله الواقف وقصد هذا
 الجدي على السجدة بطلان السجدة او خرج الجدي عن الاستغناء في حكمنا بوجوب
 على الاول في مسجد اخر فوجوده في اجرة او غيره في ذلك المسجد على الثاني ولا يستبعد
 في الاول في المسجد الى المدرسة ولا في الثاني في ذلك المسجد الى المسجد وذلك لان
 العرف يفهمون في مثل هذا المقام ان خصوصية المسجد الخاص لها مدخلية في احوال
 الاختيار

خطايات

الاختيار لا يملك ولا يملك من اجزاء غيره بعد تقديره في ذلك المسجد من الاثبات
 ايضا بما هو اقرب الى الجهة الموقوف عليها فالاقرب هو ما ذكرنا في بطلان القول بان قاعدة
 في والخصم من والافضل يقتضي بطلان رأسا او بطلان مراعاة الحق في الوقف
 الدليل على عدم عموده طلقا لان قضاء القاعدة بذلك انما هو في الجود على ظاهر اللفظ
 واما في ملاحظة ان بناء العرف في الطلوع على بطلان اللفظ لا يقتضي مقتضى ما
 بعض فلا يحال لذلك اوجوه ولذا استقر بين القوم في السجدة على جعل الخصومة في الجود
 فيها مستحقة في صحة الوقف دون ذكرها في اوقافها الخاصة ويطعون باستحسانها في
 تلك الاوقات او الاحوال الضارة بالجود لا يشهد في بناء العرف على ذلك في الجود ولو في
 مطالعهم الوقفية وانكارها رأسا ككافة واضع يعلم ذلك في ملاحظة كثير من اولاد
 الموالي الى العبيد والسلطان الى الرعية فثبت ذلك في الجود بلى فيصير ما في يد
 الاعلام من وجوب مراعاة المصلحة الخاصة في صرف اليد لحيث او توغلا او شخصيا او لغيره
 ثبت في الجود امكن كون الوقف في تلك الجود ويرفع ما في القام من الاستعداد ثم انما
 يحصل الاستكمال والاستعداد في تعيين الاقرب عند تقدير الجهات وذلك فانما اذا لم يثبت
 على هذا المسجد كما يمكن القول بان مسجد اخر غير اقرب الى الجهة المقصودة كما يمكن
 بان مراعاة المكان الخاص الواقع فيه ذلك المسجد ايضا ومدبره ونحو ما ذكره في الجود
 ان الخصومات الواقعة في الحق في الخاص كمالا ومنها في حق كل فاما للقياس بالاحز
 فكان في ان مقتضى الواقع العرف في المسجد والخصم في المسجد المطلوب في الجود
 على ان مقتضى مدبره في الوقف في مكان ذلك المسجد وتخصيص المسجد المطلوب في
 مطلوب في الجود ذلك مما يحصل التردد في اختيار بعض الخصومات على الاخر فان ظهر
 العرف في تسمى اذا عرضا صورة الوقف عليهم بان حكمنا بترجيح بعضها على بعض في مدد الواقف

كما ذكره في حاشية الامير الصانع لكن لازم ذلك ان لا يجوز الصرف الفقراء غير المدد وقد عرفت
في المحقق الصحيح منقوع وجوده في ظاهره كمن خرج عند صاحبه المال حوزا للشيء ايضا
ما لم يكن الاستيعاب بما وجب التسوية في القيمة كما يقتضيه ظاهر التلخيص لكن صريح صاحب
المالك على وجه يظهر منه عدم الخلاف ولا اتفاق على املاحة المالكين في عبارة عدم وجوب
التسوية في القيمة وهو مستكمل لا بعد الاتفاق المبرور يكون كالوجه في الواقع ان يقول
على فقره البلد ولا يشترط في وجود التسوية في كماله وقفت على احدى ما بينا في التلخيص ان قال
كيفية التقابل في نظر المتول على وجه ان قلت اثبات التسوية ايضا كانه لعدم ذلك
الوقوف على شيء من الامرين قلت اوله ليس كذلك لان ظاهر قوله وقفت على احدى التسوية
ثانيا انما هو في حد ذاته لا في الامور بعد حصوله في نظر الادلة على التلخيص ومطابقه لبيان
عدم جواز اعطاء الزيادة ثم نعم لو عمل على الزيادة فحين الحرج امكن اظهار التلخيص في
ان الزيادة المحض مبنية على كون ذكر الفقراء لجود بيان المدد هو زيادة المدد بها في
حد الجمع والحكم في الصرف في التسوية وعدمها وهذا قبل ان يقال في وجوب الاستيعاب
للاصناف الخمسة في الزيادة هو عدم وجود التسوية والاستيعاب لان استيفاء ما كان مضمنا في
غيره من الخط ولا يلزم له زيادة سواء في خط الخطه الضعف لان هذا كله على تقدير انفق على
منه في الروايات كرواية عياض البيان والافلام سهل للصدور عن الرواية هنا يقتضي
يقضي باحد الوجهين الاولين اقول ويظهر التلخيص بين الوجوه فيما لو لم يستيعاب في
الوقف ثم انفسه في افعال الوجه الاول والثاني في وجه التلخيص كالتسوية والقواعد على التلخيص
لا يتصل كالحج والعمرة والاداء العالم **النقاط** في امتداد الامور الموقوفة والكلام هنا في
ثلاث الاول وجواز الوطى وعدمه والمتم بين الامور الخمسة بل في ظاهر المسألة
في الخلاف فيمن العادة والخاتمة وهو الحق مضافا الى حصول الملك هنا لا يمكن مع
الحال الوطى

الحال الوطى تارة وبان وان وجودها في حاشية الامير لان الملك من غير الملكين في قوله لا
ما ملكت ايمانكم هذا الملك انما لم يطلق ولا اوصى بما عدا الوصف الوطى على من يفتقر عليه
بناء على كونه لا يفتقر احكام الملك التمس بحكم السلطنة فلا يحصل عين في الملك الحاصل
الوقوف ولو على القول بانفسه لا الوقوف على الوقوف عليهم واما الثاني فليفتقر هو الموقوف
اللاحقة فليكون من الملك التمس الذي لا استكمال لعدم كونه مبيحا للوطى في قوله المحقق قد
لا يلاحظ على ملكه لا يفتقر للحرية يمكن ان يكون شارة الى كلامه وان كان في حاشية
لا يلاحظ على ملكه لا يفتقر للحرية يمكن ان يكون شارة الى كلامه وان كان في حاشية
لم يكن ما كان لا يستعاض بالشيء فكيف يفتقر بها ويستحق المردون كان ما كان لا يستعاض
فكيف لا يجوز الوطى قلت لما كان الموقوف عليه ملكا لم يفتقر الى ما كان موقوفة على الملك
سلطنة على حصوله بالوطى لا يفتقر الى ما كان موقوفة على الملك
الملك كان موقوفة عليه ولا منافاة بين عدم كفاية هذا الملك للاحقة في اباة الوطى بين
لا باحة على الغير ثم انه على تقدير الوطى لا يفتقر الى ما كان موقوفة على الملك
عنه على نفسه وكذا لا يفتقر على نفسه لانه ليس الزيادة وان كان موقوفة ما ذكرنا ان في حكم
المال الثاني اردنا به التلخيص في الحرة خاتمة لا في العدا في وطى الامور المستوفى وان الوطى
معتد بها في حاشية ما في ذلك في ان الامور لا يفتقر ولذا يقتضي قوله وان
الاول علوقها في ملكه على القول بانفسه لا الملك لا يفتقر منى عليه وهذا هو التلخيص
صيرت في حاشية الامور والاعمال ومجموعه في التلخيص بعموم ما دل على احكامه
الولد كالتلخيص في حاشية الامور في سببته في سببته وتوفر الملك التمس
بالملك ليعين ولا يفتقر الى حواشي البطون معلق بها فلا يجوز ابطاله
راجع الى من في حاشية ما في سببته ولا يفتقر منى عليه كما انفسه ما لا يفتقر



قَرِينَا

۱۰۰

